

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة البليدة 2

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

تخفيض سعر الصرف في الجزائر وأثره على الميزان التجاري

خارج قطاع المحروقات - دراسة تحليلية -

مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية

تخصص: نقود مالية وبنوك

إشراف الأستاذة:

بن عبد العزيز فطيمة/ بن حمودة

إعداد الطالب:

بضياف صالح

السنة الجامعية: 2015/2014

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة البليدة 2

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

تخفيض سعر الصرف في الجزائر وأثره على الميزان التجاري

خارج قطاع المحروقات - دراسة تحليلية -

مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية

تخصص: نقود مالية وبنوك

إعداد الطالب:

بضياف صالح

أمام اللجنة المشكلة من:

رئيسا	جامعة البليدة 2	أستاذ	رزيق كمال
مشرفا ومقررا	جامعة البليدة 2	أستاذ	بن عبد العزيز فطيمة/ بن حمودة
عضوا مناقشا	جامعة البليدة 2	أستاذ محاضر أ	يدو محمد
عضوا مناقشا	جامعة البليدة 2	أستاذ محاضر أ	بركان زهية

السنة الجامعية: 2015/2014

الإهداء:

إلى من قال الله في حقهما؛ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ: ﴿١﴾ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ

وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ۖ إِنَّمَا يُبَلِّغَنَّ عَنْكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ وَلَا نَهْرُهُمَا وَقُلْ

لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا ﴿٢٣﴾ وَأَخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا

﴿٢٤﴾ رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا فِي نُفُوسِكُمْ ۚ إِن تَكُونُوا صَالِحِينَ فَإِنَّهُ كَانَ لِلْأَوَّابِ غَفُورًا ﴿٢٥﴾

﴿الإسراء/23-25﴾ برواية حفص عن عاصم؛ اللذين دعواتهما ذللت لي الكثير من الصعاب-

أطال الله في عمرهما-؛

إلى الروح الطاهرة التي انتقلت لبارئها وكانت سندا وعونا لي بالدعاء والنصائح-جدتي الغالية رحمة

الله عليها-؛

إلى التي طالما داعبت القلم بأناملها وهي لم تدرك بعد معنى القراءة والكتابة - إيمان حفظها الله-؛

إلى كل أفراد عائلتي الكريمة المنتسبة للقب بضياف، بوعكاشة، بلقايد وبوضياف؛

إلى كل الأحباب والأصدقاء الذين تعرفوا عليا من قريب أو من بعيد؛

إلى كل طالب علم وباحث عن المعرفة.

الطالب صالح بضياف.

الشكر:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ: ﴿... رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ

وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ﴾ {سورة النمل/19} برواية

حفص عن عاصم.

بصدق الوفاء والإخلاص أتقدم إلى مشرفتي الأستاذة الدكتورة فطيمة بن عبد العزيز / بن

حمودة بأرقى عبارات التقدير والامتنان والعرفان على مجهودها المبذول في تقديمها النصائح

والتصويبات القيمة التي مكنتني من إخراج الرسالة في شكلها النهائي، كما لا يفوتني أن أتقدم إلى

السادة أعضاء اللجنة على قبولهم مناقشة هذه الرسالة وصرفهم جزء من وقتهم الثمين لأجل

قراءتها؛

شكر خاص للمديرية العامة للتقدير والسياسات بوزارة المالية ممثلة بالسيدة سامية بوشملة

لقبولها طلبي لإجراء التريص بالهيئة المذكورة سلفا، والتي لم تبخل عليا بمنحي الإحصائيات

والمعلومات الممكنة؛

كما أتقدم بخالص شكري وعظيم امتناني إلى كل من ساعدني من أساتذة، زملاء، وعمال

مكتبة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة البليدة من بعيد أو من قريب في

إنجاز هذا العمل.

الطالب: صالح بضياف.

الملخص:

منذ انهيار نظام بريتون وودز تجلى نظام تعويم سعر الصرف والذي اعتبر أحد الركائز المدعمة لانتشار النظام الرأسمالي، ولعلاج تبعات انهيار نظام بريتون وودز، ومع ارتباط العديد من اقتصاديات الدول النامية بأنظمة الحكم السياسية وسيطرة المواد الأولية في طبيعة صادراتها؛ التي تأثرت كثيرا لتداعيات الأزمات المالية ومن ضمنها أزمة المديونية سنة 1986م أثرت على أسعار المحروقات بالانخفاض؛ والجزائر من بين الدول النامية التي تأثرت بتبعات انخفاض أسعار المحروقات سواء من جانب المداخل أو من جانب النظام الاقتصادي المتبع، وتمت محاولة معالجة ذلك من خلال إعداد خطط إصلاحية ومن ضمنها تخفيض قيمة سعر صرف الدينار؛ من هنا جاءت فكرة موضوع رسالتنا والمتمثل في تخفيض سعر الصرف في الجزائر وأثره على الميزان التجاري خارج قطاع المحروقات مع تحديد فترة الدراسة التي تمتد من سنة 1994م إلى غاية نهاية سنة 2012م؛

قسمنا هذا البحث إلى ثلاث فصول، تناولنا في الفصل الأول الإطار العام لسعر الصرف وتخفيضه في الجزائر أين عرفنا بالمفاهيم الأساسية المرتبطة بسعر الصرف من ماهيته إلى النظريات المفسرة له إلى تخفيض الدينار الجزائري، وانتقلنا إلى الفصل الثاني لنذكر جانب نظري لحساب الميزان التجاري في شكل مفاهيم، أسلوب القيد، هيكله، الإختلالات وطرق علاجه، أما الجانب التطبيقي يتضمن تشريح للميزان التجاري الجزائري خارج قطاع المحروقات من خلال الاعتماد على الإحصائيات المتوفرة وتحليلها؛

بينما تضمن الفصل الأخير دراسة العلاقة بين تخفيض قيمة الدينار الجزائري وأثره على الميزان التجاري وبالأخص خارج قطاع المحروقات، وتبعات ذلك على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، وذلك للكشف عن حقائق كانت متخفية تحت غطاء حساب الميزان التجاري الإجمالي، بالاعتماد على منهج وصفي تحليلي تماشيا وموضوع الدراسة.

الكلمات المفتاحية:

سعر الصرف، تخفيض، إصلاحات؛ الميزان التجاري خارج قطاع المحروقات؛ الجزائر.

الفهرس:

.....	الإهداء:
.....	الشكر:
.....	الملخص:
.....	الفهرس:
.....	قائمة الجداول:
.....	قائمة الأشكال:
.....	قائمة الملاحق:
.....	قائمة الاختصارات والرموز:
13	مقدمة:
21	الفصل الأول: الإطار العام لسعر الصرف وتخفيض قيمته
22	المبحث الأول: مفاهيم عامة حول سعر الصرف
22	المطلب الأول: ماهية سعر الصرف
26	المطلب الثاني: أنواع سعر الصرف والعوامل المؤثرة عليه
32	المطلب الثالث: سوق الصرف وأنظمة سعر الصرف
39	المبحث الثاني: نظريات وسياسات الصرف والرقابة عليه
39	المطلب الأول: النظريات المفسرة لسعر الصرف
42	المطلب الثاني: سياسات سعر الصرف
45	المطلب الثالث: الرقابة على الصرف
47	المبحث الثالث: تخفيض قيمة سعر صرف الدينار الجزائري

47	<u>المطلب الأول: نبذة تاريخية للدينار الجزائري وآلية تحديده وتطوره.....</u>
55	<u>المطلب الثاني: إصلاحات النظام المصرفي الجزائري.....</u>
60	<u>المطلب الثالث: مراقبة الصرف في الجزائر.....</u>
65	<u>الفصل الثاني: نظرة حول الميزان التجاري الجزائري.....</u>
66	<u>المبحث الأول: عموميات في تقديم التجارة الخارجية والميزان التجاري.....</u>
66	<u>المطلب الأول: عموميات حول التجارة الخارجية.....</u>
70	<u>المطلب الثاني: ماهية الميزان التجاري.....</u>
76	<u>المطلب الثالث: هيكل الميزان التجاري.....</u>
79	<u>المطلب الرابع: منهج القيد في الميزان التجاري.....</u>
81	<u>المبحث الثاني: اختلال الميزان التجاري ونظرياته.....</u>
81	<u>المطلب الأول: مفهوم الاختلال والعوامل المؤثرة عليه.....</u>
82	<u>المطلب الثاني: اختلال الميزان التجاري وسياسة تصحيحه.....</u>
89	<u>المطلب الثالث: علاج اختلال الميزان التجاري.....</u>
91	<u>المبحث الثالث: مرآة الميزان التجاري الجزائري خارج قطاع المحروقات.....</u>
91	<u>المطلب الأول: الرقابة على التجارة الخارجية.....</u>
96	<u>المطلب الثاني: تحليل هيكل الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات.....</u>
103	<u>المطلب الثالث: تحليل هيكل الواردات الجزائرية خارج قطاع المحروقات.....</u>
	<u>الفصل الثالث: انعكاسات تخفيض سعر الصرف على الميزان التجاري خارج قطاع المحروقات</u>
113	<u>وتبعاته.....</u>
114	<u>المبحث الأول: الأثر على الصادرات الجزائرية.....</u>
114	<u>المطلب الأول: الأثر على حساب التجارة المنظورة.....</u>
117	<u>المطلب الثاني: الأثر على حساب التجارة غير المنظورة.....</u>
120	<u>المطلب الثالث: الأثر على رصيد الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات.....</u>

المبحث الثاني: الأثر على الواردات الجزائرية 122

المطلب الأول: الأثر على واردات التجارة المنظورة..... 122

المطلب الثاني: الأثر على واردات التجارة غير المنظورة..... 125

المطلب الثالث: الأثر على رصيد الواردات الجزائرية خارج قطاع المحروقات..... 128

المطلب الرابع: الأثر على رصيد الميزان التجاري الجزائري خارج قطاع المحروقات.. 130

المبحث الثالث: التبعات المصاحبة للتخفيض على بعض المتغيرات الاقتصادية 136

المطلب الأول: الانعكاسات على الناتج المحلي الداخلي وسعر الصرف الموازي..... 137

المطلب الثاني: الأثر على المديونية ومعدل التضخم..... 141

المطلب الثالث: الانعكاسات على وضعية الاحتياطات من العملة الصعبة..... 148

خاتمة: 153

قائمة المراجع: 160

الملاحق: 175

الملخص باللغة الأجنبية:

قائمة الجداول:

- الجدول رقم (1-1): يمثل وصف عام لنظم الصرف الأجنبي..... 38
- الجدول رقم (2-1): ترتيبات أسعار الصرف في الجزائر حتى نهاية الثمانينيات وبداية التسعينات..... 49
- الجدول رقم (3-1): تطور سعر صرف دج أمام \$ للفترة ما بين 1993م إلى 1998م..... 51
- الجدول رقم (4-1): تطور متوسط سعر صرف DZ أمام \$ و € خلال الفترة (2002م- 2012م)..... 52
- الجدول رقم (1-2): يمثل الهيكل العام للميزان التجاري..... 76
- الجدول رقم (2-2): يمثل هيكل الميزان التجاري وفق FMI..... 77
- الجدول رقم (3-2): تسجيل عملية تصدير التمر في حساب ميزان التجارة المنظورة للجزائر . 80
- الجدول رقم (4-2): تسجيل عملية إستيراد التمر في حساب ميزان التجارة المنظورة لفرنسا ... 80
- الجدول رقم (5-2): يمثل تسجيل العملية في حساب ميزان التجارة غير المنظورة للجزائر ... 81
- الجدول رقم (6-2): يمثل تشكيلة المواد الجزائرية المصدرة خارج قطاع المحروقات للفترة (1994م-2011م)..... 96
- الجدول رقم (7-2): يمثل رتبة الزبائن الأوائل للجزائر خلال الفترة (2000م-2011م)..... 98
- الجدول رقم (8-2): يمثل نسب رتبة الزبائن الأوائل للجزائر للفترة (2000م-2011م)..... 99
- الجدول رقم (9-2): تطور صادرات الجزائر حسب المناطق الاقتصادية بين (1994م- 2012م)..... 101
- الجدول رقم (10-2): يمثل أهم المنتجات الجزائرية المصدرة خارج قطاع المحروقات للفترة (1994م-2011م)..... 102
- الجدول رقم (11-2) : يمثل تشكيلة الواردات الجزائرية للفترة (1994م-2012م)..... 104
- الجدول رقم (12-2): يمثل أهم المنتجات المستورة خارج قطاع المحروقات للجزائر خلال الفترة (1994م-2008م)..... 105
- الجدول رقم (13-2): يمثل تطور الواردات الجزائرية حسب المناطق الإقتصادية خلال الفترة (1994م-2011م)..... 107

108	الجدول رقم (2-14): الممولين العشرة الأوائل للجزائر خلال الفترة (2000م-2011م) ..
	الجدول رقم (2-15): يمثل نسب رتبة الممولون الأوائل للجزائر خلال الفترة (2000م-2011م)
110	
	الجدول رقم (3-1): يمثل تطور صادرات حساب التجارة المنظورة* خارج قطاع المحروقات
115	للجزائر خلال الفترة (1994م-2012م)
	الجدول رقم (3-2): يمثل تطور صادرات حساب التجارة غير المنظورة* خارج قطاع
118	المحروقات للجزائر خلال الفترة (1994م-2012م)
	الجدول رقم (3-3): يمثل تطور رصيد الصادرات لحساب التجارة المنظورة وغير المنظورة خارج
120	قطاع المحروقات للجزائر خلال الفترة (1994م-2012م)
	الجدول رقم (3-4): يمثل تطور الواردات الجزائرية لحساب التجارة المنظورة خارج قطاع
123	المحروقات خلال الفترة (1994م-2012م)
	الجدول رقم (3-5): يمثل تطور واردات حساب التجارة غير المنظورة للجزائر خلال الفترة
125	(1994م-2012م)
	الجدول رقم (3-6): يمثل تطور رصيد الواردات لحساب التجارة المنظورة وغير المنظورة خارج
128	قطاع المحروقات خلال الفترة (1994م-2012م)
131	الجدول رقم (3-7): تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري للفترة (1994م-2012م)
	الجدول رقم (3-8): يمثل إحصائيات إجمالية للميزان التجاري الجزائري للفترة (1994م-
134	2012م)
137	الجدول رقم (3-9): تطور الناتج المحلي الخام خلال الفترة (1994-2012)
140	الجدول رقم (3-10): تطور سعر صرف DZA/\$ بين السوق الرسمية والسوق الموازية ..
142	الجدول رقم (3-11): تطور الديون الخارجية الجزائرية خلال الفترة (1994م-2012م) ...
	الجدول رقم (3-12): يمثل تطور مؤشر الأسعار عند الاستهلاك للجزائر خلال الفترة
146	(1994م-2012م)
149	الجدول رقم (3-13): تطور احتياطات الصرف للجزائر خلال الفترة 1994م-2012م

قائمة الأشكال:

- الشكل رقم (1-1): يمثل عرض وطلب العملة في سوق الصرف 25
- الشكل رقم (2-1) : يمثل منحنى القدرة التنافسية بدلالة سعر الصرف الحقيقي 28
- الشكل رقم (3-1): يمثل أهم المشاركين في سوق العملة 33
- الشكل رقم (4-1): يمثل منحنى بياني لمتوسط سعر صرف دج أمام الدولار خلال (1992م-
1998م) 52
- الشكل رقم (5-1): يمثل منحنى بياني لمتوسط سعر صرف دج أمام الدولار الأمريكي واليورو
خلال الفترة (2000م-2012م) 54
- الشكل رقم (1-2): أثر تخفيض قيمة العملة على وضع الميزان التجاري بإفتراض مرونة
(الطلب أكبر من العرض) 84
- الشكل رقم (2-2): أثر تخفيض قيمة العملة على وضع الميزان التجاري بإفتراض مرونة
(العرض أكبر من الطلب) 85
- الشكل رقم (1-3): يبين تمثيل بياني لتطور الصادرات السلعية خارج قطاع المحروقات للجزائر
خلال الفترة (1994م-2012م) 116
- الشكل رقم (2-3): يبين تمثيل بياني لتطور صادرات تركيبة حساب التجارة غير المنظورة خارج
قطاع المحروقات للجزائر خلال الفترة (1994م-2012م) 119
- الشكل رقم (3-3): يبين تمثيل بياني لتطور صادرات التجارة المنظورة وغير المنظورة خارج
قطاع المحروقات للجزائر خلال الفترة (1994م-2012م) 121
- الشكل رقم (4-3): تطور الواردات الجزائرية للتجارة المنظورة خلال الفترة (1994م-2012م) 124

الشكل رقم (3-5): يبين تمثيل بياني لتطور الواردات لحساب التجارة غير المنظورة للجزائر	
127	 <u>خلال الفترة (1994م-2012م)</u>
الشكل رقم (3-6): يبين تمثيل بياني لتطور الواردات لحسابي التجارة المنظورة وغير المنظورة	
129	 <u>في الجزائر خلال الفترة (1994م-2012م)</u>
الشكل رقم (3-7): يبين تمثيل بياني لتطور الميزان التجاري خارج قطاع المحروقات في	
133	 <u>الجزائر للفترة (1994م-2012م)</u>
الشكل رقم (3-8): يبين أعمدة بيانية لحصيلة الصادرات والواردات الجزائرية خارج قطاع	
135	 <u>المحروقات للفترة (1994م-2012م)</u>
الشكل رقم (3-9): يبين تمثيل بياني لتطور كل من الناتج المحلي الخام ومعدل نموه ومتوسط	
139	 <u>معدل الصرف الترجيحي في الجزائر للفترة (1994م-2012م)</u>
الشكل رقم (3-10): يبين تمثيل بياني لتطور الديون الخارجية للجزائر للفترة (1994م-	
145	 <u>2012م)</u>
الشكل رقم (3-11): يبين تمثيل بياني لتطور معدل التضخم للجزائر للفترة (1994م-2012م)	
148	
الشكل رقم (3-12): يبين تمثيل بياني لتطور الاحتياطات الإجمالية للجزائر للفترة (1994م-	
151	 <u>2012م)</u>

قائمة الملاحق:

- الملحق رقم 01: جداول إحصائيات تطور ميزان مدفوعات الجزائر خلال الفترة (1992م- 2011م)..... 175
- الملحق رقم 02: مفاهيم حول مكونات ميزان المدفوعات وأهم المناطق الإقتصادية المتعاملة مع الجزائر..... 178
- الملحق رقم 03: إحصائيات ميزان المدفوعات للجزائر خلال الفترة من 1992م إلى 2011م..... 180
- الملحق رقم 04: تطور كل من الناتج المحلي الخام ومعدل نموه ومتوسط معدل الصرف الترجيحي للدينار الجزائري أمام الدولار الأمريكي..... 182

قائمة الاختصارات والرموز:

الرموز و الاختصارات	الشرح
\$؛ £؛ €؛ FF	الدولار الأمريكي؛ الأورو؛ الجنيه الإسترليني؛ الفرنك الفرنسي
دج أو DZ	الدينار الجزائري
و م أ، USA	الولايات المتحدة الأمريكية
BC	البنك المركزي
FMI	صندوق النقد الدولي
SDR'S	وحدة حقوق السحب الخاصة
X	الصادرات
M	الواردات
NX	الميزان التجاري
ML	مارشال - ليرنر
TCRE	سعر الصرف الفعلي الحقيقي
TCRé	سعر الصرف الحقيقي التوازني
TCE	سعر الصرف الفعلي
TCN	سعر الصرف الاسمي
فوب (Fob)	قيمة السلعة حتى شحنها على السفينة
سيف (cif)	قيمة السلعة بما فيها تكاليف التأمين والنقل
Le Pib أو ن م خ	الناتج المحلي الخام
ن م ص (%)	النسبة المئوية للصادرات
إ ص	إجمالي الصادرات
ص ح ت م خ ق م	صادرات حساب التجارة المنظورة خارج قطاع المحروقات
و ح ت م خ ق م	واردات حساب التجارة المنظورة خارج قطاع المحروقات
ص ح ت غ م خ ق م	صادرات حساب التجارة غير المنظورة خارج قطاع المحروقات
و ح ت غ م خ ق م	واردات حساب التجارة غير المنظورة خارج قطاع المحروقات
ن م خ خ ق م	الناتج المحلي الخام خارج قطاع المحروقات

مقدمة:

عرفت الجزائر وضعاً اقتصادياً صعباً في معظم المجالات خلال فترة ثمانينات القرن العشرين فكان لابد من خلق ثروة تمهد لتحسين الوضع الإقتصادي للبلاد وتعيده إلى سكة الطريق، ولعل من أبرزها الاهتمام بقطاع التجارة الخارجية، هذه الأخيرة التي تنشأ عنها علاقات والتزامات ما بين الدول، والتي تترجم وفق مقياس يسهل عملية التبادل فيما بينها ألا وهو سعر الصرف، هذا الأخير يعتبر من بين المتغيرات الإقتصادية شديدة الحساسية للظروف الداخلية والخارجية والذي يظهر في صورة ميزان مدفوعات البلد.

والجزائر كغيرها من الدول ليست بعيدة عن تلك التغيرات الحاصلة في عالم الاقتصاد، فسيا منها لمسايرة التغيرات انتهجت سلسلة من الإجراءات الهدف منها الانفتاح الاقتصادي وتكريس نظام اقتصاد السوق، إذ عرفت في ثمانينات القرن العشرين ظاهرة المغالاة في قيمة الدينار والتي لم تترجم مزاياها على الإقتصاد الحقيقي للبلد؛ إذ كان الإقتصاد تحت الرقابة التامة للدولة ومنه فإن العلاقات التجارية والاقتصادية كانت مسيرة من طرف الهيئات الوطنية المالية والتجارية والمؤسسات الوطنية في إطار البرنامج العام السنوي للواردات والقوانين الخاصة باحتكار التجارة الخارجية، فأدى نظام التسيير هذا إلى إعطاء صورة خاطئة للسوق الداخلية التي كانت تبدو معزولة تماماً عن التأثيرات الخارجية؛

ولأجل التحكم في الوضع ومسايرة التغيرات الحاصلة في الإقتصاد ومتطلبات التجارة الخارجية عمدت الجزائر على تخفيض قيمة الدينار لتكريس طفرة نوعية في مجال التصدير ولحماية الاحتياطات الوطنية، لكن مخلفات الصدمة البترولية سنة 1986م جرّت البلاد إلى دوامة من الأزمات وأسّرت وتيرة الإصلاحات إلى أن تم الإستعانة بالمؤسسات المالية الدولية لتصحيح

هيكلي للاقتصاد وتحرير التجارة الخارجية، إلا أن معرفة حقيقة تخفيض سعر الصرف في الجزائر ومدى نجاحه في تحقيق الأهداف المسطرة يظهر جليا من خلال معرفة تداعيات ذلك على حساب الميزان التجاري خارج قطاع المحروقات.

إشكالية الدراسة:

انطلاقا مما سبق عرضه نطرح إشكالية دراستنا كما يلي:

ما هو أثر تخفيض قيمة الدينار الجزائري على الميزان التجاري خارج قطاع المحروقات ؟.

الأسئلة الفرعية:

من أجل الإجابة على السؤال السابق تم وضع مجموعة من الأسئلة الفرعية كما يلي:

- ✓ ما هي حيثيات تخفيض قيمة سعر صرف الدينار الجزائري؟
- ✓ ما حقيقة مرآة الميزان التجاري الجزائري خارج قطاع المحروقات؟
- ✓ ما هي أهم النتائج التي وصلت إليها الجزائر بعد عملية التخفيض؟.

فرضيات الدراسة:

للإجابة عن هذه الأسئلة استندنا إلى الفرضيات التالية التي شكلت منطلقا لدراستنا :

✓ **الفرضية الأولى:** تخفيض سعر الصرف يساهم في الرفع من قيم الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات بقيم معتبرة.

✓ **الفرضية الثانية:** تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري يساهم في التخفيض من قيم الواردات الجزائرية خارج قطاع المحروقات .

✓ **الفرضية الثالثة:** تخفيض سعر الصرف يزيد من مرونة الجهاز الإنتاجي.

✓ **الفرضية الرابعة:** تبعات تخفيض سعر الصرف تحسن من رصيد الميزان التجاري خارج

قطاع المحروقات في الجزائر.

أسباب اختيار الموضوع:

هنالك عدة أسباب دفعتنا لاختيار هذا الموضوع نذكر منها:

أسباب موضوعية:

- دراسة وتقييم جدوى اختيار قرار تخفيض قيمة العملة الوطنية وأنظمة الصرف المنتهجة.
- ظاهرة إرتفاع الإنفاق المحلي وزيادة الطلب المحلي على المنتجات الأجنبية.
- الاهتمام المتزايد بدور سعر الصرف في الحياة اليومية للأفراد والمؤسسات كأحد الأركان المدعمة للإنتاج والاستثمار والاستقرار.

أسباب ذاتية:

- هذا النوع من الدراسات يمتزج فيها الجانب النظري مع الواقع، واستنادا إلى المعلومات المتحصل عليها أثناء مسار الدراسة.

أهداف الدراسة:

- إن الغايات التي تصل بها هذه الدراسة تكمن في:
- معرفة مختلف مراحل تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري؛
- التعرف على أنظمة الصرف المطبقة من قبل الدولة الجزائرية؛
- تبيان طبيعة تركيبة الميزان التجاري الجزائري وأهم المتعاملين مع البلد إسترادا وتصديرا؛
- دراسة مخلفات علاقة تخفيض قيمة الدينار الجزائري على الميزان التجاري خارج قطاع المحروقات.

أهمية الدراسة:

- تتضح أهمية الدراسة من أهمية الموضوع فتخفيض سعر الصرف له دور كبير في نجاح أي نظام إقتصادي من خلال مدى مطابقة الميدان النظري للواقع الحقيقي، فعندما تكون سياسة تخفيض العملة منتهجة وفق قواعد وأسس مدروسة بحسب النظام الإقتصادي المتبع وقريب إلى حد ما من ظروف الواقع؛ تساهم في إبراز أهداف تخفيضه بالتأثير على

مختلف المتغيرات الإقتصادية الكلية، ففي حالة الجزائر يكشف لنا هذا الموضوع لحقيقة تبعات التخفيض على الميزان التجاري خارج قطاع المحروقات.

- الدراسات في هذا الموضوع مهمة لأي دولة وخاصة التي تعتمد في مداخيلها على مورد أو موردين متمثلة في المواد الإستخراجية كالمحروقات؛ ومعرفة وزنها النسبي في التجارة الدولية ومدى تحقيقها للأمن الإقتصادي.
- من ناحية التخصص فإن هذه الدراسة تهتم بمشكلة مرتبطة بالاقتصاد الوطني وتعتبر حديثة الساعة في التناول، وبالتالي من الضروري تحليل العلاقة بين تخفيض قيمة العملة وأثرها على الميزان التجاري خارج قطاع المحروقات في الجزائر.

حدود الدراسة:

ندرس في هذا البحث علاقة تخفيض سعر الصرف وأثره على الميزان التجاري خارج قطاع المحروقات في الجزائر، فتمتد **الحدود الزمانية** لدراستنا في شكل سلسلة زمنية مكونة من 19 سنة، أي من بداية سنة 1994م إلى غاية نهاية سنة 2012م، نتيجة الإستعانة بالمؤسسات المالية الدولية لتصحيح هيكل للإقتصاد وتحرير التجارة الخارجية ومعرفة مخلفاتها. بينما **الحدود المكانية** فقد أسقطنا هذه الدراسة على بلد نامي وهو الجزائر.

المنهج المتبع:

لدراسة هذا الموضوع تم الإعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، فتم استخدام **المنهج الوصفي** في ذكر الإطار العام لسعر الصرف والميزان التجاري وإحصائياتهما، في حين استخدم **المنهج التحليلي** خاصة في الجانب التطبيقي بشكل بارز من خلال تحليل أرقام ومعطيات الإحصائيات والأشكال وإظهار تداعيات التغيرات واستنتاج أهم النتائج.

أدوات الدراسة:

لمعالجة موضوع بحثنا لجأنا إلى مصادر متنوعة منها: كتب، مجلات، قوانين، مراسيم مقالات، جرائد، دراسات سابقة، ندوات، ملتقيات، رسائل وأطروحات جامعية، بالإضافة إلى المعلومات المستقاة من شبكة الانترنت والتقارير المنشورة من قبل المؤسسات الإقتصادية والمالية مثل صندوق النقد الدولي، وزارة المالية، الديوان الوطني للإحصاء.

الدراسات السابقة:

يمكن اختيار بعض الدراسات التي تدور حيثياتها حول سعر الصرف وتضع أثارها على بعض المتغيرات الاقتصادية ومن ضمنها ميزان المدفوعات؛ الميزان التجاري وأهمها ما يلي:

دراسة سليمان شيباني:

(سعر الصرف ومحدداته في الجزائر 1963م-2006م) مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع الاقتصاد الكمي بجامعة الجزائر للموسم الدراسي 2008-2009.

جاءت الإشكالية كما يلي: ما هي محددات سعر الصرف في الجزائر؟؛ وقد درس الباحث سعر الصرف في الجزائر ومحدداته وعلاقته ببعض المتغيرات الاقتصادية الكلية ومن ضمنها ميزان المدفوعات، والتي استنتج في الأخير بأن تخفيض سعر الصرف أدى بتحسين في ميزان المدفوعات الجزائري، إلا أن هذا التحسن يعثره ضبابية في حساب جد مهم لمكوناته ألا وهو حساب الميزان التجاري الذي لم يتناول بالتفصيل.

دراسة فاطمة الزهراء قاسي:

(أثر تقلبات سعر الصرف على الاقتصاد الجزائري - دراسة بعض المؤشرات-) مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود مالية وبنوك بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة البليدة للموسم الدراسي 2012-2013.

جاءت الإشكالية كما يلي: ما هو أثر تقلبات سعر الصرف على الاقتصاد الجزائري؟؛ وعليه درست الباحثة سعر الصرف وأثر تقلبه على الاقتصاد الجزائري بتبني بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، ومن بين ما تعرضت الباحثة له تأثير تخفيض سعر الصرف على الميزان التجاري والتي أعطت ثماره بتحسين ملحوظ وتطور إيجابي في حساب الميزان التجاري، إلا أن هذا التحسن هل يشمل الميزان التجاري خارج قطاع المحروقات أم لا؟.

دراسة عبد الجليل هجيرة:

(أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري * دراسة حالة الجزائر *) مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير تخصص مالية دولية لمدرسة الدكتوراه للتسيير الدولي للمؤسسات بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان للموسم الدراسي 2011-2012.

جاءت الإشكالية كما يلي: ما هو أثر تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للوحدة النقدية الأوروبية (الأورو) وبالنسبة للدولار الأمريكي على الميزان التجاري في الجزائر؟؛ وقد درست الباحثة في الفصل الأول الإطار النظري لسعر الصرف بينما في الفصل الثاني نظم الصرف؛ أما في الفصل الثالث فأشارت إلى حالة الإقتصاد الجزائري بين فكي الدولار والأورو، وأتمت الدراسة باختبار العلاقة بين سعر صرف الدينار الجزائري والميزان التجاري باستعمال طريقة التكامل المتزامن وتوصلت إلى أن اعتماد الإقتصاد الوطني على قطاع المحروقات سيتأثر بالصدمات التي تحدث له ويبرز مظهره على الميزان التجاري، فهل تأثرت الصادرات والواردات الجزائرية بشكل إيجابي أم سلبي.

وهذه الدراسة تكملة لدراساتهم إلى حد ما، إذ حاولنا كشف آلية تخفيض قيمة سعر صرف الدينار الجزائري وحقيقية الميزان التجاري الجزائري خارج قطاع المحروقات، وإيجاد علاقة بينهما.

صعوبات البحث:

من بين الصعوبات التي واجهتنا في موضوع بحثنا نجد ما يلي:

✓ قلة المراجع الحديثة والمرتبطة بالميزان التجاري خارج قطاع المحروقات بالتفصيل والتحليل؛

✓ صعوبة الحصول على كافة المعلومات وخاصة الإحصائية منها؛ وحتى إن توفرت فإنها غير متجانسة وذلك لاختلاف طرق الحساب.

هيكل البحث:

لمعالجة هذا الموضوع تم تقسيمه إلى ثلاثة فصول، مبتدئين بملخص و مقدمة حول الموضوع، لنعالج كل فصل على حدى، إذ يضم كل فصل ثلاث مباحث مع تمهيد وخلاصة له.

تتاولنا في الفصل الأول الإطار العام لسعر الصرف وتخفيض قيمته في الجزائر، ارتأينا أن نقدم في المبحث الأول الإطار العام لسعر الصرف حتى نستعيد من خلاله بعض ما نراه من الأساسيات لسعر الصرف؛ أما في المبحث الثاني عرضنا النظريات الاقتصادية لأثر التخفيض من أجل توضيح أهم وجهات النظر الخاصة بهذا الموضوع، بينما شمل المبحث الثالث تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري.

أما الفصل الثاني فقد تتاولنا فيه الميزان التجاري الجزائري خارج قطاع المحروقات، ففي المبحث الأول تتاولنا عموميات لتقديمه بينما في المبحث الثاني شمل النظريات المفسرة له وأهم الاختلالات التي تعتريه؛ أما في المبحث الثالث والأخير تم كشف صورة الميزان التجاري خارج قطاع المحروقات.

في الفصل الثالث توصلنا إلى تحديد علاقة تخفيض سعر الصرف وأثرها على الميزان التجاري الجزائري خارج قطاع المحروقات من خلال المباحث التالية، أولها الأثر على الصادرات الجزائرية، وثانيها الأثر على الواردات الجزائرية، وثالثها التبعات المصاحبة للتخفيض على بعض المتغيرات الاقتصادية.

أما خاتمة الدراسة فقد تم فيها تقديم ملخص عام عن الموضوع، واختبار الفرضيات المقترحة، ومعرفة أهم النتائج المتوصل إليها، وتقديم بعض التوصيات المساهمة في تحسين الوضع الإقتصادي للبلاد، ووضع بعض المواضيع للدراسة مستقبلا كآفاق لدراستنا هذا الموضوع.

الفصل الأول:

الإطار العام لسعر الصرف وتقلّص قيمته

الفصل الأول: الإطار العام لسعر الصرف وتخفيض قيمته

ينشأ التبادل التجاري ما بين الدول لوجود احتياجات وعلاقات بينها سواء أكانت اقتصادية أو سياسية أو علمية أو غير ذلك، إذ تظهر ضرورة وجود نسب تحول على أساسها عملة دولة ما إلى عملات الدول الأخرى، وبالتالي تحول على أساسها أسعار السلع والخدمات في كل دولة إلى وحدات النقود المختلفة للدول الأخرى، وعليه يعتبر سعر الصرف أداة ربط بين اقتصاديات دول العالم، فهو يمثل حلقة ربط بين أسعار المنتجات والمتعاملين التجاريين على المستوى الدولي، فمن خلاله تتم ترجمة الأسعار ما بين الدول، وفي الوقت نفسه يلعب دورا بارزا في التأثير على القدرة التنافسية للاقتصاديات العالمية، على غرار ميزان المدفوعات ومعدلات التضخم والنمو الاقتصادي؛ لا تقتصر أهمية هذا السعر على أسواق السلع فقط بل تتعدى ذلك إلى أسواق الخدمات ورأس المال وعوامل الإنتاج وما يصاحبها من آثار على معظم المتغيرات الاقتصادية؛ والجزائر من بين الدول النامية التي شرعت في سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية أمام العملات الأجنبية نتيجة للتحولات الاقتصادية والسياسية العالمية وتداعيات الأزمات الاقتصادية؛

ومن هذا المنطلق سنقوم بإيضاح بعض المفاهيم الخاصة بسعر الصرف مع التركيز على

سياسة تخفيض الدينار الجزائري من خلال المباحث التالية:

✓ المبحث الأول: مفاهيم عامة حول سعر الصرف.

✓ المبحث الثاني: نظريات وسياسات الصرف والرقابة عليه.

✓ المبحث الثالث: تخفيض قيمة سعر صرف الدينار الجزائري.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول سعر الصرف

يتضمن هذا المبحث على الإطار العام لسعر الصرف من خلال تناول ماهية سعر الصرف في شكل تعاريف لسعر الصرف؛ أنواعه؛ طرق تسعيره؛ وظائفه وما يحوم في سوق الصرف مع ذكر نظم الصرف المختلفة.

المطلب الأول: ماهية سعر الصرف:

لمعرفة ماهية سعر الصرف يمكن أن نبسطها ضمن الفروع الموالية:

الفرع الأول: تعريف سعر الصرف يوجد العديد من التعاريف التي وضحت ذلك مردها تعدد وجهات النظر التي ينطلق منها المفكرين الإقتصاديين، نذكر منها ما يلي:

سعر الصرف هو ثمن عملة دولة ما مقومة في شكل عملة دولة أخرى¹، فهو مقياس لعدد من الوحدات (أو أجزاء) من العملة الأجنبية التي يمكن مبادلتها بوحدة واحدة (أو أجزاء) من العملة الوطنية²؛ كما يعبر عن جزء من النقود بالنسبة لجزء آخر³؛

سعر الصرف هو سعر عملة بعملة أخرى⁴، أو هو نسبة مبادلة عملتين فأحدى العملتين يعتبر سلعة والعملة الأخرى تعتبر ثمنًا لها⁵، فأى شخص يقوم بتحويل أمواله من عملته إلى العملة الأجنبية يُكسب العملة سعر صرف معين⁶؛

كما يعبر عن عدد الوحدات النقدية التي تبدل به وحدة من العملة المحلية إلى أخرى أجنبية، وهو بهذا يجسد أداة الربط بين الإقتصاد المحلي وباقي الإقتصاديات، فضلا عن كونه وسيلة هامة للتأثير على تخصيص الموارد بين القطاعات الإقتصادية وعلى ربحية الصناعات التصديرية وتكلفة

¹ زينب حسين عوض الله، العلاقات الإقتصادية الدولية، بدون طبعة، الفتح للطباعة والنشر، مصر، 2003م، ص:80.

² <http://www.wordreference.com/enar/currency>, le 06/02/2014, à 8h49.

³ Christian Bialés ; le taux de change, montpellier ; France , 02/12/2013 ; p :2.

⁴ Larbi Dohni, Carol Hainaut, les taux de change « Déterminants opportunités et risques », 1^{re} édition , Edition DeBoeck Université, Bruxelles, France, 2004, p :14.

⁵ مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد، أسس العلاقات الإقتصادية الدولية، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، الأردن، 2006م، ص:129.

⁶ Sam Y.CROSS, All About: The foreign exchange market in the United States.Federal Reserve Bank of New York, 1998. p09.

الموارد المستوردة ومن ذلك التضخم والعمالة، ويربط بين أسعار السلع في الإقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمية¹،

كما يعرف بأنه سعر الوحدة من النقد الأجنبي معبرا عنه بوحدات من العملة الوطنية². من خلال التعاريف السابقة يمكننا استنتاج تعريف سعر الصرف والذي يعبر عن عدد الوحدات (أو أجزاء) من العملة المحلية (أو الأجنبية) الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة (أو أجزاء) من العملة الأجنبية (أو المحلية) خلال فترة زمنية ما، كما يوجد للصرف صورتين إما في شكل نقد والثانية لأجل.

الصرف نقداً: هو أن تتم عملية تسليم واستلام العملات لحظة إبرام عقد الصرف ومطابقين سعر الصرف السائد، وفي الحقيقة فإن فترة الصرف نقدا تمتد إلى 48 ساعة من لحظة إبرام العقد. **حساب الأسعار المتقاطعة:** عند تبادل العملات في مركز مالي معين قد يكون سعر عملتين مقابل بعضيهما البعض غير متوفر؛ ولضرورة التبادل يجب تحديد سعر تبادلهما ويتم بناء على علاقة العملتين بعملة ثالثة وتسمى الأسعار المحسوبة بهذه الطريقة بالأسعار المتقاطعة، إذاً انطلاقاً من سعر العملات في المراكز المالية يمكننا أن نحسب سعر أي عملة بدلالة عملة أخرى.

ففي الجزائر مثلاً: $1 \$ = 78,4500$ دينار جزائري و $1 \$ = 0.5805$ أورو؛
يمكننا انطلاقاً من هذه المعطيات حساب سعر صرف الدينار مقابل € كما يلي:

$$\left. \begin{array}{l} 1 \$ = 78.4500 \text{ DZ} \\ 1 \$ = 0.5805 \text{ €} \end{array} \right\} \rightarrow 1^{**} \text{ €} = 135.1421 \text{ DZ} \quad \text{€}1 = (78.4500 / 0.5805)$$

¹ عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية "دراسة تحليلية تقييمية"، بدون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2003م، ص: 103.

² توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملات الأجنبية، بدون طبعة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2004م، ص: 63.

* \$ رمز عملة الدولار الأمريكي وهو عملة إرتكازية تتمتع بالقبول العام في الوفاء بالالتزامات خارج حدود دولته؛ أنظر إلى بسام الحجار، نظام النقد العالمي وأسعار الصرف، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، 2009م، ص: 53.
** € رمز عملة الأورو ويمثل الحرف الإغريقي epsilon والخطين الأفقيين فيشيران إلى استقرار هذه العملة؛ أنظر إلى محمد ناجي حسن خليفة، النمو الإقتصادي "النظرية و المفهوم"، دار القاهرة، بدون طبعة، مصر، 2001م، ص: 33.

ويكون هناك تدهور *Dépréciation** في سعر العملة مقابل العملة الأخرى إذا كان سعرها في نهاية الفترة أقل من سعرها في بداية الفترة ويمكن أن نحسب التحسن (أو التدهور) في سعر العملة

$$\Delta C = \frac{C_{t1} - C_{t0}}{C_{t0}} \times 100$$

مقابل عملة ما كما يلي:

حيث أن: ΔC : هو التغير في سعر العملة، C_{t1} : هو السعر في نهاية الفترة، C_{t0} : هو السعر في بداية الفترة¹.

مثال: في الجزائر في الثلاثي الأول من سنة 2013م كان متوسط $DZ\ 78.1783 = \$1$

وفي الثلاثي الثاني من سنة 2013م كان متوسط $DZ\ 78.7687 = \$1$.

$$\Delta C = \frac{C_{t1} - C_{t0}}{C_{t0}} \times 100 \Rightarrow \Delta C = \frac{(78.7687 - 78.1783)}{78.1783} \times 100$$

$$\Rightarrow \boxed{\Delta C = + 0.75 \%}$$

وهذا يعني أن قيمة \$ قد ارتفعت بمقدار 0.75 % مقابل DZ وذلك خلال الفترة الممتدة من الثلاثي الأول إلى الثلاثي الثاني من سنة 2013م، بمعنى آخر أن قيمة DZ قد انخفضت مقابل \$ بنفس النسبة خلال نفس الفترة².

تعتبر **عملية الصرف لأجل** إذا كان تسليم واستلام العملات يتمان بعد فترة معينة من تاريخ إبرام العقد، مطبقين سعر الصرف ويحسب بناء على سعر الصرف السائد لحظة إبرام العقد، وتكون عملية الصرف لأجل إذا كان تنفيذ العملية يتم بعد 48 ساعة من تاريخ إبرام العقد³.

الفرع الثاني: طريقة التسعير يوجد نوعان من طرق تسعير الصرف تمكن الدول من تحديد اختيارها وهما: طريقة التسعير المباشر وطريقة التسعير غير المباشر.

أولاً: التسعير المباشر يتم بموجبه تقييم الوحدة النقدية من العملة الوطنية بما يقابلها من العملة الأجنبية⁴، و نجد كل من: الدولار النيوزيلندي؛ اليورو؛ الجنيه الإسترليني والدولار الأسترالي⁵.

* *Dépréciation* تدهور قيمة العملة يحدث نتيجة لتفاعل قوى العرض والطلب في سوق الصرف الأجنبي في ظل نظام إقتصادي حر قائم على حرية التعامل وتعويم العملة.

¹ الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004م، ص: 97-100.

² Bank Of Algeria, **Evolution Du Taux De Change**, 2013.

³ الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، الطبعة الرابعة، مرجع سابق، ص: 105-106.

⁴ عبد القادر السيد متولي، **الأسواق المالية والنقدية في عالم متغير**، الطبعة الأولى، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2009م، ص: 278.

⁵ مسعود محيطه، **يروس في المالية الدولية**، بدون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2013م، ص: 72-73.

كمثال للتوضيح: كان سعر صرف DZ المتوسط لسنة 2013م يقدر ب: $1\text{£} = 124.2186 \text{ DZ}$.

القراءة: يجب التخلي على 124.2186 وحدة من DZ للحصول على وحدة واحدة من £.

ثانيا: التسعير غير المباشر يعبر على أنه عدد الوحدات النقدية المدفوعة من أجل الحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية¹.

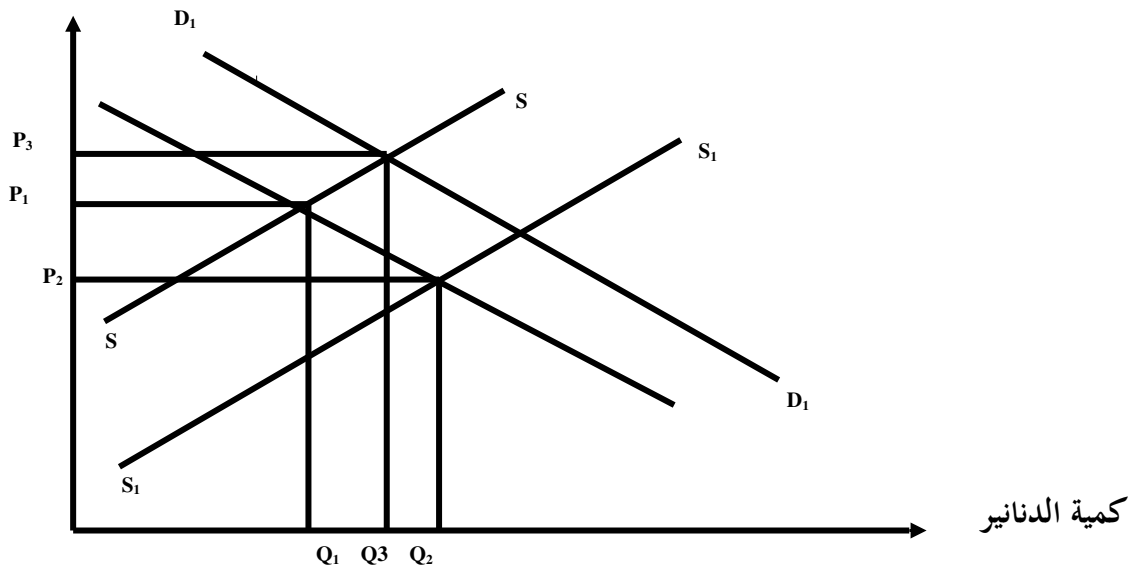
كمثال للتوضيح: يوم الأحد 02 فيفري 2014م كان سعر صرف الدينار الجزائري يقدر ب:

$$1 \$ = 79.3800 \text{ دج}^2, 1 \text{ أورو} = 104.9080 \text{ دج}^3.$$

معنى ذلك للحصول على وحدة واحدة من الدولار الأمريكي يجب دفع 79.3800 دينار جزائري وللحصول على وحدة واحدة من اليورو وجب دفع 104.9080 دج.

الفرع الثالث: كيفية تحديد سعر الصرف كل عملية تبادل للسلع والخدمات ينتج خلالها تبادل لعملات الدول فيما بينها سواء بصورة مباشرة أو من خلال التسويات الثنائية أو المتعددة الأطراف، وعليه يتحدد سعر الصرف بتفاعل العرض والطلب على العملة حسب طبيعة النظام المتبع،

سعر صرف



الشكل رقم (1-1): يمثل عرض وطلب العملة في سوق الصرف

المصدر: عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2000م، ص: 122.

¹ الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2007م، ص: 96.

² <http://www.mf.gov.dz/article/48/Zoom-sur-les-Chiffres-/155/Taux-de-Change.html.le02/02/1/2014.à12h40>.

³ <http://www.xe.com/fr/currency/dzd-algerian-dinar>, le02/02/1/2014, à 12h46.

في الشكل أعلاه نرى بأن المستقيم (DD) الذي هو عبارة عن منحني الطلب على العملة الأجنبية (\$ مثلاً)؛ على أن نميز بين الحركة على طول منحني الطلب (DD) وانتقال هذا المنحني إلى (D_1D_1) كوضعية جديدة؛ إن الحركة من اليسار إلى اليمين على طول المستقيم (DD) وأن P_1 يمثل سعر التوازن تأتي استجابة للتغيرات في السعر، فتوجد علاقة عكسية بين الكمية المطلوبة من العملة الأجنبية وسعر هذه العملة، فارتفاع سعر صرف العملة يصاحبه إنخفاض الكمية المطلوبة منها والعكس صحيح، يعني أن الواردات أصبحت أغلى من السابق مما يؤدي إلى إنخفاض الطلب عليها فينخفض الطلب على العملة الأجنبية والعكس صحيح؛ أما انتقال المستقيم (DD) كاملاً إلى المستقيم (D_1D_1) فيأتي استجابة إلى التغيرات الحاصلة التي تؤثر على انتقاله غير السعر (كالدخل؛ الأذواق والتكاليف..... إلخ)، فارتفاع الناتج المحلي الداخلي للجزائر مثلاً من شأنه أن يؤدي إلى زيادة في الواردات ومن ثم إرتفاع الطلب على العملة الأجنبية هذا ما يؤدي إلى انزياح كامل لمنحني الطلب إلى وضع جديد، وأن منحني عرض العملة الأجنبية (الدولار) مع إرتفاع سعر صرف العملة الأجنبية فإن الكمية المعروضة سترتفع أيضاً فتوجد علاقة طردية بين عرض العملة الأجنبية وسعر صرفها، ومنه فأسعار السلع المحلية تبدو رخيصة للأجانب كلما ارتفع سعر صرف العملة الأجنبية مما يحفز الصادرات الوطنية، وبالتالي إرتفاع عرض العملة الأجنبية في السوق المحلية، بينما انتقال منحني العرض (SS) بشكل كامل إلى (S_1S_1) ينجم عن عوامل أخرى غير التغيير في سعر الصرف (كساد إقتصادي في الخارج مثلاً)، هذا يعني إنخفاض الطلب على صادرات البلد الذي يؤدي إلى إنخفاض الكمية المعروضة من العملة الأجنبية في السوق المحلي وانتقال منحني العرض إلى اليسار.

المطلب الثاني: أنواع سعر الصرف والعوامل المؤثرة عليه:

لسعر الصرف أنواع مختلفة ووظائف عديدة يمكن ضبطها على النحو الآتي:

الفرع الأول: أنواع سعر الصرف

إن المفاهيم المتعددة لسعر الصرف تجعلنا نفرق بين عدة أنواع له:

أولاً: سعر الصرف الإسمي "TCN" يمثل قيمة عملة بلد معين بعملة بلد آخر بحيث يتم تبادل هذه العملات على أساس أسعارها فيما بين البلدان، ويتحدد على أساس الطلب والعرض على العملة في سوق الصرف خلال فترة معينة.

أ/ **سعر الصرف الرسمي**: يقصد به ذلك السعر الذي تأخذ به الدولة ويتم الإعلان عنه، وهذا السعر يعتبر الأساسي في كافة المعاملات التي تتم بين الأطراف المتعاملة في السوق الرسمية للصرف¹.

ب/ **سعر الصرف الموازي**: وهو المعمول به في الأسواق الموازية ويخضع لعدة عوامل في تغيره².
ثانياً: سعر الصرف الحقيقي يمثل عبارة تسمح بمعرفة تطور سعر الصرف المصحح بين معدل التضخم في دولة معينة و في إحدى الدول من شركائها³، ويمكن التعبير عنه كما يلي⁴ :
 سعر الصرف الحقيقي = سعر الصرف الإسمي × (مؤشر الأسعار المحلية / مؤشر الأسعار الأجنبية).

$$TCR = TCN \times \frac{P}{P_e} \dots\dots\dots(1) \quad * \text{ وبترجمة العلاقة السابقة إلى رموز:}$$

TCR :سعر الصرف الحقيقي، TCN:سعر الصرف الاسمي، P:مؤشر الأسعار المحلية، P_e :مؤشر الأسعار الأجنبية.

إذ أن إرتفاع المؤشر يدل على إنخفاض القدرة التنافسية للأسعار في البلد المحلي؛ والعكس صحيح، إذن TCR الذي يجعل القدرة التنافسية لإقتصاد أعلى يؤدي إلى توجيه الموارد إلى القطاع المحلي للسوق الدولية، من خلال تحليلنا لمنحنى الشكل رقم (1-2) وبافتراض ثبات الأسعار الدولية فإن سعر الصرف الحقيقي سوف يعكس إرتفاع (إنخفاض) قيمة سعر الصرف أو التكلفة المحلية لإنتاج السلع؛ ومن ثم تحسن (تدهور) القدرة التنافسية الدولية، وعليه فإن إرتفاع TCR يعد مؤشراً للارتفاع النسبي لأسعار السلع الداخلة في التجارة، فيصبح هذا القطاع أكثر ربحية من غيره

¹ ليندة بلقاسم، **أثر تقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية- دراسة قياسية-** "حالة الجزائر 1998م-2010م"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص إقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2012م/2013م، ص:8.

² عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2006م، ص:103.

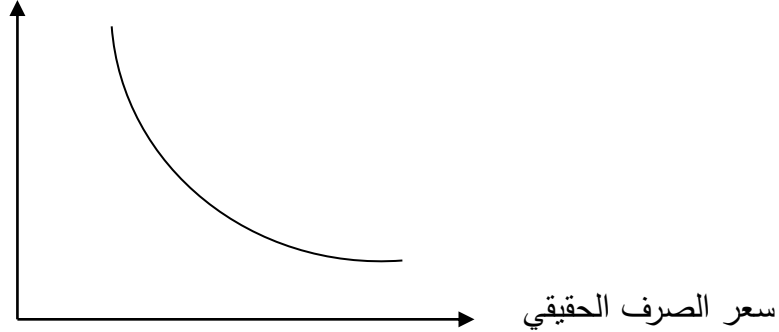
³Philippe d'AVRIVISSET, **Finance internationale**, Edition BUNOD, Paris, France .P :187.

⁴ مروان عطون، **الأسواق النقدية والمالية والبورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال**، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005م، ص:8.

* $TCR = \lambda_p = E.(P^*/P)$ يعبر عن سعر الصرف الإسمي في مؤشر الأسعار الأجنبية للعملة الأجنبية/ مؤشر الأسعار المحلية،

من القطاعات مما يعد حافزا للمستثمرين لزيادة حجم إستثماراتهم، أي على المستوى الكلي سوف يحدث تحولا للموارد من قطاع السلع غير الداخلة في التجارة إلى قطاع السلع الداخلة في التجارة¹.

القدرة التنافسية



الشكل رقم (2-1) : يمثل منحنى القدرة التنافسية بدلالة سعر الصرف الحقيقي

المصدر: عبد الرزاق بن الزاوي، سلوك سعر الصرف الحقيقي وأثر انحرافه عن مستواه التوازني على النمو الإقتصادي في الجزائر (1970م-2007م)، أطروحة نيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية فرع قياس إقتصادي، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2010م/2011م، ص:30.

ثالثا: **سعر الصرف الفعلي (TCE)** يعرفه الإقتصادي الجزائري حميدات على أنه: "عدد وحدات العملة المحلية المدفوعة فعليا أو المقبوضة لقاء معاملة دولية قيمتها وحدة واحدة، متضمن في ذلك التعريفات الجمركية، رسوم وإعانات مالية"²، فمؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية* وهو يدل على مدى تحسن أو تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة من العملات الأخرى، ويقاس باستخدام مؤشر لاسبيرز للأرقام القياسية³، فلا بد من تحديد الهدف من قياس المؤشر هل يبين أثر تغيير سعر الصرف على X أو على M.

¹ عبد الرزاق بن الزاوي، سلوك سعر الصرف الحقيقي وأثر انحرافه عن مستواه التوازني على النمو الإقتصادي في الجزائر (1970م-2007م)، أطروحة نيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية فرع قياس إقتصادي، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2010م/2011م، ص:30.

² محمود حميدات، مدخل التحليل النقدي، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2005 م، ص:76.

* **السعر الثنائي** هو سعر صرف رسمي بين أي عملتين سوف نتطرق إلى أنظمة سعر الصرف في المطلب الموالي.

³ عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية، بدون طبعة، مرجع سابق، ص: 105-106.

أ/ **سعر الصرف الفعلي للصادرات (EERX)** : يبين لنا عدد الوحدات من العملة المحلية التي يمكن أن نحصل عليها مقابل دولار واحد من الصادرات، مع مراعاة كل ما من شأنه أن يؤثر في الصادرات كالرسوم والإعانات.

ب/ **سعر الصرف الفعلي للواردات (EERM)** : يبين لنا عدد الوحدات من العملة المحلية التي يتم دفعها مقابل ما قيمته \$1 من الواردات فلا بد من التركيز على كل العوامل التي تؤثر في الواردات من التعريفات الجمركية والقيود والضرائب وأسعار الفائدة على عمليات الإستيراد وعليه فإذا كان: $EERX/EERM < 1$: يعني ذلك إنحياز ضد الصادرات أي هناك إرتفاع مفرط في الواردات. $EERX/EERM > 1$: يدل على إرتفاع في نسبة الصادرات¹؛

إن كان الهدف من استخدام هذا المؤشر قياس أثر تغير سعر الصرف على فوائد الصادرات فنستخدم الصادرات الثنائية في تحديد أوزان المؤشر، أما إذا كان الهدف هو قياس الأثر على ميزان المدفوعات فنستخدم الواردات الثنائية.

رابعاً: **سعر الصرف الفعلي الحقيقي (TCRE)** هو سعر اسمي لأنه عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية ومن أجل أن يكون هذا المؤشر ذا دلالة ملائمة على تنافسية البلد تجاه الخارج، لا بد أن يخضع هذا المعدل الإسمي إلى التصحيح بإزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية².

خامساً: **سعر الصرف الحقيقي التوازني (TCRé)***

يأخذ بعين الاعتبار بالتوازي سعر الصرف الإسمي الحقيقي للعملة الوطنية بالنسبة لعملات السلة المأخوذة وتطور الأسعار المحلية للشركاء التجاريين، ويعطى بالعلاقة التالية:

$$TCRE = TCNR * (IMPPC / ILP) \dots \dots \dots (2)$$

حيث أن: **TCNR**: سعر الصرف الإسمي الحقيقي، **IMPPC**: معدل مؤشر الأسعار للشركاء التجاريين، **ILP** : مؤشر الأسعار المحلية³،

¹ عمر حميدات، أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات "دراسة حالة الجزائر"، ماجستير في علوم التسيير فرع نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2010م/2011م، ص: 6.

² عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، الطبعة الثالثة، مرجع سابق، ص ص: 105-106.

^{*} تم تطوير نظرية سعر الصرف التوازني من قبل Nurkse سنة 1944م ثم John Williamson سنة 1985م؛ أنظر: Antoine Bouveret ; Henri Sterdyniak ; **LES MODÈLES DE TAUX DE CHANGE Équilibre de long terme**, dynamique et hystérèse ; avril 2005 ; France ; p:248.

³ طارق بن خليف، دراسة السببية بين المتغيرات (التضخم، سعر الصرف وسعر الفائدة) في الجزائر من 1990م إلى 2003م، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع الاقتصاد الكمي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004م-2005م، ص: 20.

يعبر عن حالة التوازن الداخلي والخارجي لمختلف الإقتصاديات¹، وهناك بعض المتغيرات التي لها دور في تحديد سعر الصرف الحقيقي التوازني من أهمها:

أ/ شروط التبادل التجاري: نسبة مؤشر سعر الصادرات على مؤشر سعر الواردات حيث يتوقع أن يؤدي التحسن في الميزان التجاري ومنه يترتب عليه إرتفاع في سعر الصرف الحقيقي التوازني؛
 ب/ الإنفاق الحكومي على السلع غير القابلة للتداول التجاري: حيث يتوقع أن يترتب عن الزيادة في هذا الإنفاق تحسن في الميزان التجاري وبالتالي إرتفاع سعر الصرف الحقيقي التوازني؛
 ج/ القيود على التجارة الخارجية: يؤدي تحرير معاملات الميزان التجاري إلى زيادة الواردات ومن ثمة تفاقم العجز في الميزان التجاري الأمر الذي يترتب عليه إنخفاض في سعر الصرف الحقيقي التوازني؛

د/ التقدم التقني: يترتب عنه ازدياد في إنتاجية الإقتصاد فيرتفع سعر الصرف الحقيقي التوازني².

الفرع الثاني: وظائف سعر الصرف: لسعر الصرف وظائف عدة يمكن تلخيصها فيما يلي:
 أولاً/ وظيفة قياسية يعتمد المنتجين المحليين على سعر الصرف لقياس ومقارنة الأسعار المحلية بالأجنبية؛

ثانياً: وظيفة تطويرية إن سعر الصرف يساعد على تشجيع الصادرات وقد يؤدي إلى تعطيل بعض الصناعات بإحلال الواردات محلها نتيجة إنخفاض أسعارها مقابل الأسعار المحلية؛
 ثالثاً: وظيفة توزيعية بفضل ارتباطه بالتجارة الخارجية فإنه يساعد على إعادة توزيع الثروات بين أقطار العالم نتيجة التغير في احتياطي الصرف الناتج عن المعاملات التجارية ما بين الدول³.

الفرع الثالث: العوامل المؤثرة على سعر الصرف لعل مجمل العوامل المؤثرة على سعر الصرف بصفة مباشرة أو غير مباشرة يمكن أن تتضح في النقاط الموالية:

أولاً: السياسات الاقتصادية التي تتبعها الدولة

فمن بين ما تتبعه الدولة للتأثير على أسعار الصرف نجد:

¹ <http://www.lafinancepourtous.com/content/view/pdf15764//Taux-de-change; P :2; le 15/04/2014;> à 15h21.

² مصطفى بابكر، سياسات سعر الصرف، المعهد العربي للتخطيط، مقالة على الموقع: http://www.arab-api.org/images/training/programs/1/2007/24_C30-4.pdf , le 25/01/2014, à 15h21.

³ عرفان تقي الحسني، التمويل الدولي، الطبعة الأولى، دار مجدلوي للنشر، عمان، الأردن، 1999م، ص ص: 149-

أ/عرض النقود: كلما زاد المعروض النقدي بنسبة تفوق حجم الإنتاج يؤدي إلى إنخفاض سعر العملة؛

ب/سعر الفائدة : تؤثر في أسعار الصرف بشكل غير مباشر، فانخفاض أسعار الفائدة مع توفر فرص استثمارية يؤدي إلى زيادة الطلب على رؤوس الأموال لاستثمارها مما يؤدي إلى تحسن قيمة العملة الوطنية والعكس صحيح؛

ثانيا: ظروف العرض والطلب على العملة في الأسواق بالنظر للعمليات كسلعة، فإن سعرها يتوقف على توازنات العرض والطلب، التضخم والكساد، فالطلب يؤثر طرديا على سعر صرف العملة والعرض عكسه.

ثالثا: بعض العوامل الفنية التي تمثل أحد المؤثرات التي تستهدف سعر الصرف ومنها:

أ/ ظروف السوق: ما مدى تأثير السوق بالتقارير والمعلومات والمؤشرات الاقتصادية المختلفة التي يستلمها؛

ب/ خبرة المتعاملين وأوضاعهم وتوقعاتهم المبنية على الخبرة لاتجاه الأسعار حيث يتخذون قراراتهم في تحديد عروضهم من الأسعار على ضوء تحليلاتهم لاتجاهات الأسعار مما يؤثر على إتجاه الأسعار¹؛

د/ حركة رؤوس الأموال، التغيرات الهيكلية خاصة تلك المتعلقة بالهيكل الإنتاجي، الديون الخارجية، المضاربة الحروب والكوارث ، التغيرات في الأذواق، العوامل السياسية والعسكرية²؛

هـ/ عملية تبييض الأموال³ وما تشكله من آثار سلبية على قيمة العملة الوطنية فتهدد الأموال إلى الخارج يزيد الطلب على العملات الأجنبية بقصد الإيداع في البنوك الأجنبية أو الاستثمار فيها³.

¹ حاكم الربيعي وآخرون، المشتقات المالية، ط1، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2011م، ص/ ص:401/399.

² عرفان نقي الحسني، مرجع سابق، ص ص: 158-159.

³ تبييض الأموال أو غسيل الأموال تعني به ضم الأموال الناتجة عن الاتجار غير المشروع إلى أموال أخرى نظيفة مستخدمة في استثمارات مشروعة؛ أنظر إلى سمير الخطيب، مكافحة عمليات غسل الأموال، بدون طبعة، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2005م، ص: 15.

³ نادر عبد العزيز شافي، تبييض الأموال «دراسة مقارنة»، بدون طبعة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2001م، ص ص: 194-195.

المطلب الثالث: سوق الصرف وأنظمة سعر الصرف

لسعر الصرف سوقا تحكم فيه تغيراته وأنظمة تتجسد فيه لتحديد آلية تطبيقه في مختلف دول العالم، وعليه نتعرف على كل طرف على حدى حسب ما يلي:

الفرع الأول: ماهية سوق الصرف لمعرفة حيثيات سوق الصرف من تعاريف وأهم المتدخلون فيه يمكننا تبسيط ذلك على النحو الموالي:

أولاً: تعريف سوق الصرف

سوق الصرف هي التقاء البائعين والمشتريين للعملات المختلفة بغض النظر عن الزمان والمكان حسب معلومات وآليات وأنظمة معينة للإفادة من فروقات الأسعار، أو لما يحقق احتياجات عملية تبادل السلع والخدمات والأصول المالية والموارد الأخرى¹، وهي سوق يتم فيها تبادل العملات أي الصرف وذلك إما بسعر قطع فوري فيتم التبادل حاضراً، وإما بسعر قطع آجل يتم به التبادل آجلاً².

ثانياً: المتدخلون في سوق الصرف

تحدد أسعار الصرف بتدخل الأعوان الاقتصاديين في سوق الصرف من خلال بيعها وشراؤها للعملات الأجنبية ويمكن إيضاحها وفق النقاط الآتية:

أ/ **البنك المركزي** يكون تدخله عندما تقتضي الحاجة لذلك من خلال:

تنفيذ أوامر زبائنها مثل البنوك المركزية الأجنبية، الأجهزة الدولية وتأمين مراقبة السوق؛

التأثير على تطور أسعار الصرف تطبيقاً للسياسة الاقتصادية الداخلية واحترام بعض الالتزامات الدولية³؛

يعرض أو يطلب العملات الأجنبية لأجل تخفيض أو رفع سعر الصرف السائد في السوق⁴.

ب/ **البنوك التجارية والمؤسسات المالية**: تتدخل في السوق بغرض تنفيذ أوامر زبائنها ولحسابها الخاص، فأعوان الصرف العاملون في البنوك يجمعون أوامر الزبائن، يقومون بالمقاصات، يحولون إلى السوق الفائض من عرض أو طلب العملات الصعبة.

¹ هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، بدون طبعة، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006م، ص: 281.

² محمد فتح الله النشار، التعامل بالأسهم في سوق الأوراق المالية، بدون طبعة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2006م، ص: 42.

³ وسام ملاك، الظواهر النقدية على المستوى الدولي، بدون طبعة، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، 2001م، ص: 192.

⁴ Alex Jacquemin, Henry Tulkens, Paul Mercier, Fondements de l'économie, Edition originale, volume 2, Bruxelles, Belgique, 2006, p :156.

تمثل الأنظمة النقدية مجموعة القواعد والتنظيمات والسياسات النقدية التي تتبعها كل دولة في المجال النقدي الواجب إتباعها خلال فترة زمنية معينة¹، وتختلف أنظمة الصرف فيما بين البلدان بين التثبيت والتعويم وفقاً لقواعد الطلب والعرض في السوق، وهناك عدة معايير لاختيار نظام الصرف في كل بلد².

أولاً: نظام سعر الصرف الثابت حتى عام 1931م كانت هنالك علاقة ثابتة بين الذهب والعملات الصعبة؛ إذ كان سعر صرف العملة محكوم بأوزان معينة من الذهب وتتم مقارنة عدد أوزان الذهب التي تحويها أية عملة من العملات، وأن الأصل ألا يتغير بل يبقى ثابتاً لأنه إذا ارتفع ثمن إحدى العملات يمكن أن يقوم الفرد بشراء الذهب ثم يبيعه لدولة هذه العملة بسعر التعادل مما يؤدي إلى انخفاض ثمن العملة ليعود إلى الأصل، فسعر الصرف يعبر عن سعر التعادل مضافاً "أو طرح" إليه "أو منه" نفقات النقل؛ بعد سنة 1944م* ظهر شكلان لنظام الصرف القابل للتعديل وهما:

نظام سعر الصرف الثابت في ظل قاعدة الذهب: يستلزم الارتباط بنظام أسعار الصرف الثابتة (قاعدة الذهب الدولية**) ثلاثة شروط رئيسة هي:

تحديد قيمة ثابتة للعملة الوطنية بالذهب مع تعهد البنك المركزي بشراء وبيع العملة بسعر ثابت؛ ضمان قابلية العملة الوطنية للصرف بالذهب أو العكس بلا قيد أو شرط طبقاً للمعدل الثابت المحدد بوزن وحدة العملة بالذهب؛ حرية تصدير واستيراد الذهب في الأسواق المحلية والخارجية.

¹ أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، النقود والتوازن الاقتصادي، بدون طبعة، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، مصر، 2000م، ص: 263.

² بلعزوز بن علي، الطيب امحمد محمدي، دليلك في الاقتصاد، بدون طبعة، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008م، ص: 115.

* ملاحظة: في عام 1944م اجتمع ممثلو الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة البريطانية والقوى المتحالفة في منطقة (بريتون وودز) بـ USA من أجل صياغة نظام نقدي دولي جديد يضمن حرية المعاملات الدولية، وقد قدم فيها مشروعان أحدهما مشروع الإقتصاد الإنكليزي (جون مينارد كينز)، والأمريكي (هاري وايت) والتي تمخض عنه تطبيق ما يعرف (بنظام الصرف القابل للتعديل)؛ والذي كان الهدف منه هو إنعاش حركة رؤوس الأموال وحرية التجارة، وكذلك أعتبر نظام نقدي دولي يعبر عن الأوضاع الاقتصادية والنقدية الدولية بعد الحرب العالمية الثانية.

** يقصد بقاعدة الذهب: النظام أو النظم التي يتم بمقتضاها ربط قيمة العملة الوطنية لكل دولة من الدول المشتركة فيها بوزن معين من الذهب، وعلى هذا الأساس تنشأ علاقة سعرية محددة وثابتة بين الذهب والعملات الوطنية للدول المختلفة المشتركة في هذا النظام.

نظام سعر الصرف الثابت في ظل قاعدة الأوراق الإلزامية: في ظل هذا النظام تحدد البنوك المركزية أسعار الصرف بالنسبة لعملتها (غالباً على أساس \$) ولا تترك للتقلب وفقاً لظروف الطلب والعرض في السوق الحرة، ويكون تدخل البنوك المركزية في سوق الصرف الأجنبي من خلال البيع والشراء بأي كميات، بحيث تمنع سعر الصرف من الانحراف عن السعر المحدد بأكثر من نسبة معينة في الارتفاع والانخفاض¹، وأنواعه تكمن في ما يلي:

أ/ **بعملة واحدة**: تعمل الإقتصاديات على ربط عملتها إلى هذه العملة أو تثبيتها بتحديد قيمة ثابتة للعملة المحلية مقابل إحدى العملات الإرتكازية التي تتميز بالقوة والاستقرار كال دولار الأمريكي²؛
 ب/ **بسلة عملات**: أقطار ثبتت عملاتها إلى سلة من عملات الشركاء التجاريين الرئيسيين أو إلى وحدة معيارية من العملات مثل وحدة حقوق السحب الخاصة (SDR'S)؛
 ج/ **ضمن هوامش معينة**: سواء تعلق التثبيت بعملة واحدة أو سلة عملات في ضمن هوامش للتحرك³.

من أهم مزايا نظم الصرف الثابتة التي تتمثل في ارتباط العملة بمعدن: أن معدلات التضخم تكاد تكون منعومة كون أي إصدار يتم وفق ما تمتلكه من ذهب وأن BC ملزم ببيع أو شراء العملة مقابل الذهب.

ومن عيوبه عدم ملكية الدول لكمية كافية من الذهب وتكاليف استخراج وإنتاجه باهظة مع ندرته. ومن أهم مزايا نظم الصرف الثابتة سواء التي ترتبط بعملة قابلة للتحويل أو بسلة من العملات ما يلي:

أن التقلبات البسيطة تساعد في نمو حجم التجارة الدولية وتسمح للدول بالتنظيم والتحكم في السياسات الداخلية إذ يتوقف على درجة الثقة الممنوحة للعملة عبر مختلف الوضعيات الإقتصادية؛ السلطة النقدية ممثلة في البنك المركزي بناء من واقع الظروف الإقتصادية التي تواجهها وعلاقاتها مع العالم الخارجي تحدده إدارياً دون أن تعطي أهمية كبرى لقوى العرض والطلب.

¹ محمود يونس وآخرون، اقتصاديات النقود والبنوك والتجارة الدولية، الكتاب الأول، دار الجامعية، 1995م، ص ص: 516-515.

² محمد عابد، التجارة الدولية، بدون طبعة، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، 1999م، ص: 384.

³ عبد الحسين جليل وآخرون، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الإقتصادية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2011م، ص: 97.

أما العيوب: فالسياسة النقدية للدولة تتميز بحرية محدودة ويسير هذا النظام استنادا على حجم وكمية الاحتياطات من عملات صعبة وذهب ومعادن نفيسة؛ وأن آلية تعديل ميزان المدفوعات تعتمد على أحد السياسات " الانكماشية أو التضخمية " والتي تؤدي إلى نتائج غير مرغوب فيها في الغالب.

ثانيا/ أنظمة سعر الصرف المرنة:

بعد سنة 1931م أصبحت قوى السوق مؤثرة على سعر الصرف نتيجة للمعاملات الدولية في التجارة، فانخفاض (أو ارتفاع) لقيمة النقود في السوق يعبر عنه بالتدهور (أو التحسن)¹، فهناك نوعان من أنظمة الصرف المرنة يمكن التمييز بينها وهما كالتالي:

أ/ أنظمة أسعار الصرف ذات المرونة المحدودة:

تكون فيها عملية الربط خاصة بعملة واحدة أو بعض العملات وتركها معومة مع بقية العملات الأخرى بشرط أن يكون التذبذب داخل مجال محدد.

ب/ أنظمة أسعار الصرف ذات المرونة القوية:

له ثلاثة أنواع تتميز من خلال طريقة تدخل السلطات النقدية وهي:

ب-1/ أنظمة أسعار الصرف المعدلة بدلالة المؤشرات: يجري تعديل العملة صعودا أو هبوطا تلقائيا مع التغيرات الطارئة على بعض المؤشرات المختارة، وأحد المؤشرات المشتركة هو سعر الصرف الحقيقي؛

ب-2/ أنظمة أسعار الصرف ذات التعويم* المدار: يتم تحديد سعر الصرف من طرف BC كما يقوم بتغييره بشكل متكرر من حين لآخر، والتعديلات عادة ما تركز على مجموعة من المؤشرات مثل سعر الصرف الفعلي، الاحتياطات الدولية، تطورات أسواق النقد الموازية²، كما يحدد مجال التقلب الذي يتحرك ضمنه فتقوم السلطات بتعديل أسعار صرفها بتواتر على أساس وضعية ميزان المدفوعات؛

¹ La fixation du taux de change sur le marché ; perso.univ-rennes1.fr/denis.delgay
troise/RMI/Cours/RMI212.pdf ; p : 1 ; le 15/04/2014 ; à 16h21.

* يقصد بالتعويم جملة من الخصائص تتحكم في عمليات تحويل العملات كالحرية في التقلب وعدم الارتباط بعملة قابلة للتحويل.

² عبد القادر السيد متولي، الإقتصاد الدولي " النظرية والسياسات "، الطبعة الأولى، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2010م، ص: 165.

ب-3/ أنظمة أسعار الصرف ذات التعويم الحر: يتحدد انطلاقاً من آلية العرض والطلب في السوق بحيث تطرأ عليه تحركات واسعة تفوق التغيير الحاصل في مستويات الأسعار النسبية الوطنية كما يتأثر بالاضطرابات المفاجئة ونجد:

- **التعويم النقدي:** إذا لم يتدخل البنك المركزي مطلقاً في أسواق الصرف لتدعيم سعر صرف العملة؛

التعويم غير النقدي: عندما يتدخل البنك المركزي لمنع التقلبات في سعر الصرف عند حدود معينة؛
التعويم المستقل: لا يرتبط تغير سعر صرف عملة بأسعار صرف عملة أو عملات أخرى؛
التعويم المشترك: إذا حدث ارتباط بحيث تتغير أسعار صرف مجموعة من العملات معاً كالتنظيم النقدي الأوروبي الذي كان سائداً « تنظيم الثعبان »*.

ثالثاً/ مزايا وعيوب أنظمة أسعار الصرف المرنة:

أهم مزايا وعيوب أنظمة أسعار الصرف المرنة في:

أ/ **المزايا:** من بين أهم مزايا أنظمة أسعار الصرف المرنة يمكن ذكر ما يلي:

تقلل من حدة المضاربة بحكم عمل آلية السوق وهو ما يظهر إذا كانت المرونة قوية "تعويم حر"؛
 يمكنها أن تحول دون خسارة الاحتياطات الدولية في حالة حدوث أزمة مالية؛
 يمكن إجراء التصحيح اللازم في ميزان المدفوعات بتعديل سعر الصرف¹.

ب/ **العيوب:** حدوث تذبذبات في أسعار الصرف مما يجعل هذه الأنظمة تنعكس على ثقة العملة، فتفقد في ظل أسعار الصرف الثابتة وأن عدم القدرة على التنبؤ بتغيرات معدلات الصرف وعدم التحفيز لتحركات رؤوس الأموال طويلة الأجل عبر الحدود، في الغالب مصدر عدم يقين لعوائد الاستثمارات في الخارج وإيرادات الصادرات².

الفرع الثالث/ نظام الرقابة على سعر الصرف بعد انهيار قاعدة الذهب الدولية أصبح تحديد سعر الصرف من خلال إتباع نظام الرقابة على الصرف الأجنبي، وطبقاً لهذا النظام تحدد السلطة النقدية سعراً رسمياً وبصرف النظر عن السعر السوقي الذي يتحدد بقوة الطلب والعرض للصرف

* **تنظيم الثعبان:** اسم أطلق على نظام نقدي أوروبي لسعر صرف مرّن مدار هذا الثعبان شبه بحركة سعر الصرف والذي يزحف داخل نفق بمرونة وبهوامش $\pm 2.5\%$ والذي انهار لوجود تفاوت كبير في الأداء الإقتصادي بين ألمانيا وإيطاليا.

¹ عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، **الإقتصاد الدولي**، بدون طبعة، الدار الجامعية، لبنان، 1990م، ص: 136.

² عبد القادر السيد متولي، **الإقتصاد الدولي**، مرجع سابق، ص: 166.

الأجنبي؛ فهو مهم جدا لأنه يحدد السعر الذي يربط بين منتجات دولة ما بالنسبة للمنتجات الأجنبية، فسر سعر سلعة معينة منتجة في USA ب € يتحدد بعاملين: سعر السلعة بـ \$، وسعر صرف \$ مقابل €¹.

الجدول رقم (1-1): يمثل وصف عام لنظم الصرف الأجنبي

النظام	الوصف	الملاحظات
التعويم الحر	حرية كاملة لقوى السوق	نادر الاستمرار لفترة طويلة حيث يرغب BC في العادة التدخل بدرجة محدودة
التعويم المدار	يتدخل BC عادة للحد من التقلبات فقط	شائع التطبيق إلا أن الإشكال في تقلبه هل يشير إلى حدوث أزمة أم حالة طبيعية
الربط مع الزحف	يتدخل BC في تحقيق تعديل خاضع له وبصورة مستمرة	موجود بصفة أكثر شيوعا ولكن مستمر في حالة اتفاق السوق مع رؤية BC لتعديل مسار المعدل
ثابت مع هامش أو منطقة مستهدفة	يسمح له التقلب في حدود الهامش وأن BC يتدخل لما يتجاوز الحدود	مثل نظام النقد الأوربي الذي يعمل في ظل هامش يتراوح بين 10.5% و 15% حدي
ثابت ولكن قابل للتعديل	ثابت «وبإمكان BC أن يتدخل لتعديله» لفترات طويلة، حدوده ضئيلة	قرار بريتون وودز أن الحد الأقصى لهامش التقلبات 1% مقابل \$ ، أستخدم في الفترة 1945م-1972م

المصدر: محمد أمين بربري، مبررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية (دراسة حالة سعر صرف الدينار الجزائري)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد السابع، السداسي الثاني 2009م، ص ص: 18-19.

المبحث الثاني: نظريات وسياسات الصرف والرقابة عليه

بعدما تعرفنا على ماهية سعر الصرف وسوق الصرف ومختلف أنظمتها، نستكشف في هذا المبحث بعض النظريات المفسرة لسعر الصرف وسياسات تطبيقه بالتركيز على سياسة تخفيض العملة التي تعتبر شغلنا في هذا الموضوع مع ضبط ذلك من خلال آلية الرقابة على سعر الصرف.

¹ Frederic MISHKIN , Monnaie, banque et marchés financiers ,Pearson éducation France, 7^{ème} édition, Paris, 2004, p562.

المطلب الأول: النظريات المفسرة لسعر الصرف

هنالك العديد من النظريات المفسرة لسعر الصرف نظرا لاختلاف المدارس التي ساهم مفكروها بتقديم شروحات لتغير سعر الصرف بسبب التطور الحاصل في المعاملات التجارية الدولية، إلى جانب بروز مفكرين اقتصاديين جدد الذين حاولوا أن يسايروا المستجدات والتغيرات العالمية، نوجز منها ما يلي:

الفرع الأول: نظرية تعادل القدرة الشرائية

يعود الفضل في المعالجة الحديثة لهذه النظرية إلى غوستاف كاسل في أوائل العشرينيات من القرن العشرين، وتنطلق الفكرة الأساسية لهذه النظرية من كون أن القيمة التوازنية للعملة في المدى الطويل تتحدد بالنسبة بين الأسعار المحلية والأسعار الأجنبية، بمعنى أن سعر صرف عملة ما يتحدد على أساس ما يمكن أن تشتريه هذه العملة في الداخل والخارج¹، فهذه النظرية تفي بأن سعر الصرف بين عملتين يجب أن يتعادل مع مستوى السعر لسلة من السلع والخدمات في الدولتين، ففي حالة ارتفاع الأسعار المحلية في بلد ما "التضخم" فيجب تخفيض سعر الصرف من أجل المحافظة على تعادل القدرة الشرائية²، وعليه تنخفض قيمة عملة بلد معين مقابل عملة البلد الآخر بعد مدة معينة إذا كان معدل التضخم فيه بعد تلك المدة أكبر من معدل التضخم بعد نفس المدة في البلد الثاني والعكس صحيح³.

يمكن اعتبار قانون السعر الواحد بأنه أحد القوانين التي تسجل العلاقة بين أسعار السلع ويعطى بالشكل :

$$P_i = E \times P_i^* \dots\dots\dots(1)$$

حيث أن:

E: يشير إلى سعر الصرف، i تمثل سلعة ما، P_i : سعر السلعة i المحلي، P_i^* : سعر السلعة i الأجنبي.

و علامة النجمة (*) تشير إلى الدولة الأجنبية.

تعتمد هذه النظرية على نموذجين: تعادل القدرة الشرائية المطلق وتعادل القدرة الشرائية النسبي.

¹ عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، بدون طبعة، مرجع سابق، ص: 118.

² عثمان أبو حرب، الإقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، 2008م، ص: 53.

³ الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة الثالثة، مرجع سابق، ص: 103.

أولاً/ تعادل القدرة الشرائية المطلقة: سعر الصرف يستوي لكي يضمن أن وحدة واحدة من العملة الأجنبية تسمح بشراء نفس الكمية من السلع بالداخل والخارج، وما يعاب عنها أنها لا تأخذ بعين الاعتبار القيود على المبادلات الدولية نحو (الحقوق الجمركية ونفقات النقل، وتعتبر أن كل السلع قابلة للتبادل).

ثانياً/ تعادل القدرة الشرائية النسبية ترجع التغيرات في سعر الصرف إلى تفاضيل نسب التضخم بين الداخل والخارج، وتفترض وجود عراقيل في الأسواق الدولية من نفقات النقل والحقوق الجمركية وأنه ليست كل السلع قابلة للتداول، وتأخذ شكل المعادلة الموالية:

$$CT = CC[1 \pm \Delta P^*] \dots \dots \dots (2)$$

حيث أن: P^* : تمثل نسبة التضخم، ΔP^* : الفرق في نسبة التضخم المحلي والخارجي، CT : يمثل سعر الصرف الآجل، CC : يمثل سعر الصرف العاجل.

ما ينتقد فيها: وجود تفضيلات مختلفة بين المستهلكين بين مختلف الدول، ولا تتعلق النظرية إلا بميزان العمليات الجارية وليس بكامل ميزان المدفوعات والتغيرات في أسعار الصرف تؤدي إلى إحداث تغيرات في مستوى الأسعار، إلى جانب بعض السلع والخدمات لا يتم تبادلها دولياً وعليه لا توجد وسيلة لتحقيق تعادل فيما بين أسعارها¹.

الفرع الثاني: نظرية تعادل أسعار الفائدة تؤثر معدلات الفائدة السائدة في دولتين بعد فترة معينة على سعر الصرف نقداً لعمليتي هاتين الدولتين بعد تلك الفترة²، إذ أنه لا يمكن للمستثمرين الحصول على معدلات مردودية مرتفعة في الخارج عن تلك الممكن تحقيقها في الداخل، عند توظيف أموالهم في دول - أين معدل الفائدة أكبر من ذلك السائد في السوق المحلي - لأن الفارق بين معدلات الفائدة يتم تعويضه بالفارق بين سعر الصرف الآني وسعر الصرف الآجل وتأخذ بالفائدة الاسمية، ويمكن التعبير عنها وفق المعادلة الموالية:

$$CT - CC / CC = i_D - i_E \dots \dots \dots (3)$$

حيث أن CC : سعر الصرف الآني، CT : سعر الصرف الآجل، i_D : معدل الفائدة الخارجي الإسمي، i_E : معدل الفائدة الداخلي الإسمي.

¹ عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، بدون طبعة، ص ص: 119-120.

² الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة الثالثة، مرجع سابق، ص: 104.

في حين نظرية المحفظة تأخذ بالفائدة الحقيقية: فهي مكملة لنظرية تعادل نسب الفائدة التي تنص أن إرتفاع نسبة الفائدة على عملة ما سيؤدي بالمستثمرين إلى زيادة حصتهم في المحفظة والعكس صحيح.

$$R_r = R_n - P^* \dots\dots\dots (4)$$

حيث أن R_r : تمثل معدل الفائدة الحقيقي، R_n : تمثل معدل الفائدة الإسمي، P^* : تمثل نسبة التضخم.

أما نظرية التوقعات: فتعتبر هذه النظرية أن التغيرات المفاجئة لسعر الصرف لا تعود دائما إلى أسباب إقتصادية وموضوعية فقط بل أيضا تتسبب الإشاعات والكوارث الطبيعية أو الإغتيالات السياسية أو الانقلابات أو الحروب الأهلية في تغيرات مفاجئة لسعر الصرف.

الفرع الثالث: نظرية كفاءة السوق السوق الكفاء هو ذلك السوق الذي تعكس فيه الأسعار كافة المعلومات المتاحة بإعتبار أن كل المتعاملين يمكنهم الوصول إلى المعلومات في نفس اللحظة وتكاليف المعاملات قليلة وتغيرات الأسعار عشوائية.

الفرع الرابع: نظرية الأرصد تقوم هذه النظرية على اعتبار القيمة الخارجية للعملة إذ تتحدد على أساس ما يطرأ على أرصدة ميزان المدفوعات من تغيير، فإن حقق فائض فيعني ذلك زيادة الطلب على عملتها الوطنية، ويساهم في إرتفاع قيمتها الخارجية أمام العملات الدولية، والعكس صحيح¹.

الفرع الخامس: النظرية الكمية

فتعبر النظرية أن الزيادة في كمية النقود وسرعة تداولها تؤدي إلى إرتفاع الأسعار داخل البلد، الأمر الذي يؤدي إلى إنخفاض الطلب على المنتجات المحلية وتصبح أقل تنافسية مع المنتجات الأجنبية، هذا يؤدي إلى إرتفاع الطلب على المنتجات الأجنبية مما يضغط على سعر الصرف بالتدهور².

الفرع السادس: نظرية الإنتاجية

تتلخص أفكار النظرية في أن القيمة الخارجية لعملة ما تتحدد على أساس مقدرة الجهاز الإنتاجي للبلد وزيادة الإنتاجية بما في ذلك إنتاجية الفرد، الأمر الذي يؤدي إلى إرتفاع مستويات

¹ عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية، بدون طبعة، مرجع سابق، ص ص: 120-123.

² محمد عبد العزيز عجيبة، الإقتصاد الدولي «دراسة نظرية وتطبيقية»، بدون طبعة، الإسكندرية، مصر، 2000م، ص:

الدخول والكميات المنتجة مما يشجع الصادرات وزيادة الطلب عليها، أي تحسن في صرف العملة والعكس صحيح¹.

المطلب الثاني: سياسات سعر الصرف

من بين الوسائل التي تستخدمها الدولة والتي تعتمد عليها في تنفيذ برامجها ولتقادي الانعكاسات المصاحبة لها تطبيق السياسات الخاصة بكل مجال، ولعل من بينها نجد سياسة سعر الصرف التي أوكلت للبنك المركزي للدولة، ولفهم ذلك نبينه في ما يلي:

الفرع الأول: مفهوم سياسة سعر الصرف:

تعبر عن جملة الإجراءات التي تنتهجها السلطة النقدية بزعامة البنك المركزي للتأثير على قيمة سعر صرف العملة إما بالتخفيض أو الرفع للوصول إلى الأهداف المرغوبة خلال فترة معينة.

الفرع الثاني: أنواع سياسة سعر الصرف يوجد نوعين ألا وهما سياسة الرفع من قيمة العملة وسياسة تخفيض قيمة العملة، اللتين تلجآن إليهما الدول تماشياً مع أهدافها وإستراتيجياتها وعليه نميزهما على النحو الموالي:

أولاً/ سياسة الرفع في سعر الصرف: تهدف أساساً إلى تخفيض الفائض التجاري، فالفائض المستمر في ميزان المدفوعات لمدة طويلة قد يشكل بالنسبة للدولة مساوئ، باعتباره يؤدي إلى تدفق السيولة التي تعتبر من العوامل المؤدية للتضخم فالخطورة تزداد عندما تقود المضاربة في أسواق الصرف إلى اجتذاب رؤوس الأموال قصيرة الأجل نحو البلدان ذات العملات التي تقيم على أنها دون قيمتها الحقيقية بانتظار رفع تلك القيمة لاحقاً².

ثانياً/ سياسة التخفيض في سعر الصرف: نعني بها لجوء السلطات النقدية إلى تخفيض قيمة عملتها بالمقارنة مع العملات الأجنبية، بحيث تصبح تساوي عدداً أقل من ذي قبل من هذه العملات أي تخفض قوتها الشرائية في الخارج³، إذ يعتبر التخفيض أكثر السياسات جدلاً إذ يذهب بعض النقاد إلى اعتباره سياسة أكثر تكلفة من السياسات البديلة بأحسن الاحتمالات⁴.

¹ حسن خلف الله فليح، العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر، عمان، الأردن، 2001م، ص 228-230.

² عمر حميدات، أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات، مرجع سابق، ص: 27.

³ مجدي محمود شهاب وآخرون، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص: 144.

⁴ خليل حسين، السياسات العامة في الدول النامية، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2007م، ص: 102.

الفرع الثالث: أدوات سعر الصرف نجد من ضمن أدوات سعر الصرف كل من:

أولاً/ تعديل سعر صرف العملة: تقوم الدولة بتخفيض العملة أو إعادة تقويمها في حالة سعر صرف ثابت، أما في حالة سعر الصرف العائم فإنها تعمل على التأثير على تحسن أو تدهور العملة.

ثانياً/ استخدام احتياطات الصرف: فعند انهيار أو تراجع عملة البلد تقوم ببيع العملات الصعبة لديها مقابل العملة المحلية، وعندما تتحسن العملة تقوم بشراء العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية.

ثالثاً/ استخدام سعر الفائدة: عندما تكون العملة ضعيفة يقوم البنك المركزي باعتماد سياسة سعر الفائدة المرتفعة لتعويض خطر انهيار العملة¹.

الفرع الرابع: الإطار العام لسياسة تخفيض سعر الصرف

لمعرفة الإطار العام لسياسة تخفيض سعر الصرف ندرس مختلف جوانبها على النحو الموالي:

أولاً/ أسباب تخفيض سعر الصرف: يمكن التمييز بين عملية تخفيض العملة في ظروف اقتصادية حرجة من جهة وظروف اقتصادية حسنة من جهة أخرى:

حالة ظروف اقتصادية حرجة: نحو عجز الميزانية ؛ عجز ميزان المدفوعات أو البطالة كسبب لتخفيض العملة؛

حالة ظروف اقتصادية حسنة: نحو التوسع التضخمي أو القضاء على التضخم²؛ إذا كان سعر الصرف حيوي في التعامل فممكن أن يرفع التكاليف؛ ويخلق سوء توزيع رؤوس الأموال وعدم توازن في الأسواق³.

ثانياً/ شروط نجاح سياسة تخفيض سعر الصرف تستخدم سياسة التخفيض على نطاق واسع لتشجيع الصادرات، وتتضمنها في العادة برامج التصحيح المدعومة من قبل (FMI)، إلا أن نجاحها يتوقف على:

¹ http://ar.wikipedia.org/wiki/سعر_الصرف, le05/02/2014, à15h01.

² محمود حميدات، **مدخل للتحليل النقدي**، بدون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996م، ص ص: 99-100.

³ parlement européen, **taux de change et politique monétaire** ; document de travail ; Série Affaires économiques ; ECON 120 FR ; 2000 ; P :5

- اتسام الطلب العالمي على منتجات الدولة بقدر كاف من المرونة، بحيث يؤدي تخفيض العملة لزيادة أكبر في الطلب العالمي على المنتجات المصدرة وزيادة أكبر في الإنتاج العالمي ؛
- استجابة السلع المصدرة لمواصفات الجودة والمعايير الصحية والأمنية الضرورية للتصدير؛
- ضرورة اتسام العرض المحلي لسلع التصدير بقدر كاف من المرونة بحيث يستجيب الجهاز الإنتاجي للارتفاع في الطلب أو الطلب الجديد الناجم عن إرتفاع الصادرات؛
- ضرورة توفر استقرار في الأسعار المحلية وعدم ارتفاعها بعد التخفيض حتى لا ينعكس هذا الارتفاع في صورة إرتفاع لأسعار تكلفة المنتجات المحلية مع عدم قيام الدول المنافسة الأخرى بإجراءات مماثلة لتخفيض عملاتها؛ - أن تكون $(Em+Ex > 1)$ ¹؛
- لكي يؤدي تخفيض العملة إلى تحسن الميزان التجاري لا بد من إرتفاع قيمة الصادرات لتغطي إرتفاع تكاليف الواردات ويعرف ذلك بشرط مارشال - ليرنر (ML)².

ثالثا/ عوامل فشل سياسة تخفيض العملة :

- ✓ سيكرس تدهور القدرة الشرائية للمواطن البسيط، كما أنه من المتوقع أن تتفق الخزينة العمومية الوطنية ملايير الدولارات لامتناس الزيادة في أسعار المواد المستوردة³؛
- ✓ التحويلات العكسية لرؤوس الأموال المترتبة عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع الخدمات غير القابلة للتصدير في حين أن أرباحها قابلة للتحويل⁴؛ فالواقع أن هناك عوامل فإن غابت أولم تطبق بصفة حسنة تعتبر من عوامل الفشل مثل أن تقابل الدول صادرات الدولة بإجراءات تقيد من دخولها عليها كما قد تلجأ هذه الدول بما يسمى بسباق التخفيض أو التنافس على التخفيض، أي أن تخفض عملاتها بغرض المنافسة على التصدير.
- رابعا/ أهداف سياسة تخفيض سعر الصرف: تسعى هذه السياسة إلى تحقيق الاهداف التالية:

¹ عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، بدون طبعة، مرجع سابق، ص ص: 134-135 .

² http://www.arab-api.org/images/publication/pdfs/94/94_develop_bridge23.pdf, le05/02/2014, à14h54.

³ نسبية بوكلال، تراجع قيمة الدينار يساهم في تدهور القدرة الشرائية، نقلا عن تصريح الخبير الإقتصادي فارس مسدور لجريدة البلاد "الحدث"، تاريخ الإطلاع: الأحد 10/11/2013م، العدد: 4250، ص:4.

⁴ امبارك لسوس، فطيمة بن حمودة، قراءة في الصناديق السيادية "مع إسقاط على حالة الجزائر"، مجلة الأبحاث الإقتصادية، البليدة، الجزائر، العدد 16، 2012م، ص:48.

مقاومة التضخم: يؤدي تحسن سعر الصرف إلى انخفاض مستوى التضخم المستورد وتحسين مستوى التنافسية؛ **تخصيص الموارد:** يؤدي سعر الصرف الحقيقي إلى تحويل الموارد إلى قطاع السلع الدولية الموجهة إلى التصدير مما يعمل على توسيع قاعدة السلع الدولية، **توزيع الدخل:** يؤدي سعر الصرف دورا هاما في توزيع الدخل بين الفئات أو القطاعات المحلية العاملة المختلفة؛ **تنمية الصناعات المحلية:** يمكن للبنك المركزي تخفيض سعر الصرف من أجل تشجيع الصناعة الوطنية مما يشجع الصادرات ويحمي السوق المحلية من المنافسة الخارجية¹؛

✓ محاولة علاج الاختلال في ميزان المدفوعات وذلك بتشجيع الصادرات وتقييد الواردات؛
 ✓ الحد من تصدير رؤوس الأموال إلى الخارج وتشجيع إستردادها ومن ثم توجيهها إلى الاستثمار؛
 ✓ زيادة دخل بعض الفئات المنتجة وتخفيف عبء مديونيتها وذلك لتسهيل تصريف منتجاتهم في الأسواق الخارجية لتدهور أثمانها في الأسواق العالمية وحماية وتنمية الصناعة الناشئة؛
 ✓ علاج مشكلة البطالة في الإقتصاد الوطني حيث يؤدي إلى تشجيع التوسع في الصناعات التصديرية؛

✓ زيادة موارد الخزانة العامة بما يتضمنه من إعادة تقويم الرصيد الذهبي المتاح لديها وفقا للسعر الجديد؛ تهيئة الظروف لانتهاج سياسة نقدية تضخمية أحيانا².

المطلب الثالث: الرقابة على الصرف

إن الرقابة على الصرف من اختصاصات البنك المركزي والذي يرخص لهيئة تابعة له بوضع المعايير التي تنظم عمليات الصرف وحركة رؤوس الأموال، وفي هذا الصدد تبسط وفق ما يلي:
الفرع الأول/ مفهوم الرقابة على الصرف: هي أداة لتنظيم الصرف من طرف الدولة، وفيه تكون كل المشتريات والمبيعات من العملة الصعبة* محتكرة من قبل (BC)، وتهدف أساسا إلى السماح للبلد بتوزيع الصرف الأجنبي على وحدات الطلب الممكنة لذلك³.

¹ صالح الدين حامد، أسعار صرف العملات، إضاءات، معهد الدراسات المصرفية (نشرة توعوية)، العدد 12، الكويت، جويلية 2011م.

² مجدي محمود شهاب وآخرون، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص: 221.

* **العملة الصعبة** تمثل عملة أجنبية بالنسبة للعملة المحلية للبلد وتحتمل أن تكون قابلة للتحويل أو لا، فالقابلة للتحويل لها: غطاء إقتصادي قوي؛ وزن في التجارة الخارجية كبير؛ ضمان في إعادة أو تحويل؛ صبغة قانونية وتقويسية عالية.

³ كمال العقرب، **أثر تغيرات سعر الصرف على ميزان المدفوعات-حالة الجزائر-**، رسالة ماجستير فرع نقود مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 2005م/2006م، ص: 23.

الفرع الثاني: أهداف الرقابة على الصرف يمكننا استنتاج أهداف الرقابة على الصرف التالية: محاربة خروج رؤوس الأموال خاصة المرتبطة بالمضاربة وحماية الاحتياطات النقدية والمعدنية؛ حماية الصناعات الحديثة والحصول على موارد مالية لخزينة الدولة وإعادة التوازن للميزان؛ تساهم في تحديد سعر الربط بين منتجات دولة ما بالنسبة للمنتجات الأجنبية عن طريق سعر السلعة بالعملة المحلية وسعر صرفها أمام العملات الأجنبية¹.

الفرع الثالث: تدابير الرقابة على الصرف تلجأ السلطات النقدية إلى مجموعة من الأساليب التي تمكنها من منع التسوية القبلية للواردات والالتزام بإعادة العملات الأجنبية المحصلة في الخارج نتيجة التصدير ضمن فترة زمنية محددة، مع تحديد المخصصات بالعملة الصعبة الموضوعة تحت تصرف المسافرين إلى الخارج قصد السياحة، وتقسيم الحسابات البنكية إلى حسابات لغير المقيمين تستفيد من التحويل الخارجي للعملة، وحسابات للمقيمين لا يمكن عن طريقها تسوية المعاملات مع الخارج إلا بترخيص مرتبط بعملية تجارية أو مالية مبررة².

الفرع الرابع: نتائج الرقابة على الصرف يمكن ذكر بعض النتائج التالية: التقليل من ظاهرة تهريب العملة الصعبة إلى الخارج؛ تشديد الخناق على المهربين للعملات والمعادن النفيسة؛ حماية جزء من الاحتياطات النقدية والمعدنية من التآكل والصناعات الناشئة؛ زيادة الإنتاج وتنوعه؛ إلا أن ذلك يبقى غير كاف لتحسين القدرة التنافسية وإعادة التوازن لميزان المدفوعات، وإجبار المتعاملين الإقتصاديين مع الخارج بتقديم التصريحات والكشوفات للعمليات التجارية والمالية.

المبحث الثالث: تخفيض قيمة سعر صرف الدينار الجزائري

نتناول في هذا المبحث عموميات حول الدينار الجزائري كلمحة تاريخية لنشأته ومراحل تخفيضه والرقابة عليه ومختلف الإصلاحات المرتبطة به من خلال العناصر الموالية:

المطلب الأول: نبذة تاريخية للدينار الجزائري وآلية تحديده وتطوره

يعتبر الدينار الجزائري العملة الرسمية للجزائر والذي يتم تداوله داخل حدود البلد كوسيط للتبادل ولعل غموض تحديده تجعلنا نبينه وفق النقاط الموالية:

¹ Frederic Mishkin, Monnaie Banque et Marchés financiers, 7^{ème} édition, pearson education France, paris, France, 2004, p. 562.

² عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، بدون طبعة، مرجع سابق، ص: 136.

الفرع الأول: نبذة تاريخية للدينار الجزائري:

لقد كان للجزائر قبل الاستقلال عملتها الخاصة التي كانت تسمى حينذاك بالفرنك الجزائري، وقيمتها تعادل تماما قيمة الفرنك الفرنسي مدعمة من قبل النظام النقدي الفرنسي، وفي 10/04/1964م تم استبدال الفرنك الجزائري بعملة وطنية وهي الدينار، ولقد ظل الدينار منذ ذلك الوقت حتى شهر جانفي من سنة 1974م يعادل نسبة ثابتة من FF، لكن بعد شهر جانفي 1974م تم السماح له بالتعويم ضد العملات العالمية الرئيسية¹، ويستطيع البنك المركزي تغيير الكتلة النقدية تبعا للظروف الاقتصادية²، بهدف تطبيق السياسة النقدية وتحقيق الاستقرار النقدي من خلال التحكم في عرض النقود.

الفرع الثاني: آلية تحديد سعر صرف الدينار الجزائري وفق الأنظمة المعتمدة:

شهد الدينار الجزائري عبر تطوره أنظمة لتحديد ومراحل تساير سياسة البلد المنتهجة، إلى جانب ذلك النظام السياسي المطبق، كل ذلك يمكن توضيحه على النحو الموالي:

أولا / المرحلة الأولى (1964م-1973م) "نظام تثبيت صرف الدينار بعملة واحدة":

بموجب القانون رقم 64-111 المؤرخ في 10 أفريل 1964م تم إنشاء الدينار الجزائري عوضا عن FF، حيث عرفت هذه الفترة التعادل الثابت لسعره مقابل FF على أساس 1 دج = 1 FF، وحددت قيمته بمقدار 180 ملغ من الذهب، وفيما يخص العملات الأخرى كانت تحدد قيمتها على أساس معدل تعادل الدينار مع FF وذلك في إطار نظام بروتين وودز، إذ كان كل بلد عضو في (FMI) ملزما بالتصريح عن تكافؤ عملته بالنسبة إلى وزن محدد من الذهب الصافي أو بالنسبة إلى \$، وعقب تعرض FF لهجمات المضاربين سنة 1968م تراجعت قيمته في أوت 1969م من 4.9370 FF لكل \$ إلى 5.5544، أين أصبح 1 دج يساوي 1.25 FF بين أوت 1969م وديسمبر 1973م، لقد أدى ضعف العملة الفرنسية إلى الانخفاض المستمر للدينار مقابل مختلف عملات تسديد الواردات الجزائرية، إضافة إلى القرار المتخذ بإيقاف تحويل \$ إلى ذهب*، فأمام هذه

¹ عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي "الإقتصاد الكلي"، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2008م، ص:220.

² مجيد ضياء، النظرية الاقتصادية، بدون طبعة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2008م، ص:223.

* 15 أغسطس 1971م تاريخ قرار الرئيس الأمريكي نيكسون إيقاف تحويل الدولار إلى ذهب على أساس السعر الرسمي السابق تحديده "35 دولار لأوقية الذهب"، وأصبحت قاعدة الصرف بالدولار غير قابلة للتحويل.

الوضعية التي اقترنت التخلي عن أسعار الصرف الثابتة والمنبثقة عن اتفاقيات بروتون وودز،
وبتعميم أسعار الصرف (المعومة)¹.

ثانيا / المرحلة الثانية (1974م-1986م) "نظام تثبيت صرف الدينار بسلة من العملات":

تم اتخاذ قرار تغيير نظام تسعير الدينار الجزائري عشية انطلاق المخطط الرباعي الثاني²
(1974م-1977م)؛ إذ تحدد قيمة العملة الجزائرية على أساس سلة تتكون من 14 عملة أجنبية*
مرتبة حسب الأهمية بالنسبة للعلاقات التجارية بين الجزائر والبلدان المعنية، وتتحدد القيمة
الخارجية للدينار حسب القيمة الخارجية لـ \$ في سوق باريس للعملات إذ منحت لكل عملة ترجيحاً
محدداً على أساس وزنها في التسديدات.

ثالثا / المرحلة الثالثة (سبتمبر 1986م - مارس 1987م): أدخل خلال هذه الفترة تعديل طفيف
على حساب معدل صرف DZ ، فأصبح بذلك التغير النسبي لكل عملة تدخل في سلة الدينار
يحسب على أساس مخرج يساوي معدل الصرف السائد في سنة الأساس (1974م).

رابعا / المرحلة الرابعة (مارس 1987م - منتصف 1992م) "مرحلة تعديل الدينار الجزائري":

أدى التدهور المفاجئ لسعر البترول سنة 1986م إلى دخول الإقتصاد الجزائري في أزمة حادة
تميزت بعجز مزدوج في ميزانية الدولة وخاصة ميزان المدفوعات، نتج عن هذا العجز تباطؤ خطير
في النشاط الإقتصادي إثر تدني الواردات في مختلف المدخلات التي يحتاج إليها الجهاز الإنتاجي
الذي ظل تابعا في هذا المجال للسوق العالمية، مما أدى إلى إدخال إصلاحات جذرية على
مختلف مجالات الإقتصاد من حيث المضمون؛ التسيير والتنظيم بهدف الانتقال إلى "الانزلاق
التدريجي" وبخطى سريعة من إقتصاد مخطط إلى إقتصاد توجهه آليات السوق الحرة؛ تم تعديل
معدل الصرف الإسمي الرسمي بغية إصاله إلى مستوى توازن الطلب الوطني على السلع
والخدمات الأجنبية مع المتاح من العملات الصعبة (تنظيم أو انزلاق تدريجي مراقب تم تطبيقه

¹ محمود حميدات، **مدخل للتحليل النقدي**، الطبعة الثالثة، مرجع سابق، ص ص: 155-156.

* تشكل السلة من العملات التالية: الدولار الأمريكي، الدولار الكندي، الفرنك الفرنسي، الفرنك البلجيكي، الفرنك السويسري،
المارك الألماني، الليرة الإيطالية، الجنيه الاسترليني ، البسيطة الإسبانية، الشلنغ النمساوي، الكورون السويدي والدانمركي
والنرويجي والفلورين الهولندي.

خلال الفترة: 1987م-1991م*)، ففي سنة 1988م ألغي نظام سعر الصرف للدينار مقابل سلة من العملات وحل محله نظام يقضي بتخصيص النقد الأجنبي للبنوك التجارية العمومية، ضمن سقف ائتمانية تتماشى مع أهداف ميزان المدفوعات، على أن تقوم البنوك بتخصيص النقد الأجنبي للمؤسسات العامة التي تتفاعل معها؛

بين عامي 1989م/1991م سمح للدينار بالانخفاض لمواجهة الخسائر في معدلات التبادل التجاري خلال تلك الفترة، هكذا انتقل معدل صرف الدينار من 4.936 ديناراً لكل \$ في نهاية 1987م إلى 17.7653 في نهاية مارس 1991م، وفي منتصف 1990م أعلنت السلطات النقدية عن رغبتها في التوصل إلى قابلية تحويل الدينار بالنسبة للمعاملات الجارية بعد ثلاثة سنوات، على أن تتم بشكل تدريجي واحترافي- أين استقر طيلة الأشهر الستة الموالية ليتم اتخاذ قرار التخفيض بنسبة 22 في المائة بتاريخ 30 ديسمبر 1991م وفقاً لما تم الإتفاق عليه مع FMI، إذ أصبح صرف الدينار 22.5 لكل \$¹، أين تراجع في سنة 1992م ليبلغ الدولار الواحد 21.8360 دج.

ويمكن استخلاص أنماط الصرف المتبعة من قبل الجزائر وفق الجدول رقم (1-2).

الجدول رقم (1-2): ترتيبات أسعار الصرف في الجزائر حتى نهاية الثمانينيات وبداية التسعينات

الفترة	ترتيبات أسعار الصرف
قبل 10-04-1964م	التثبيت مقابل الفرنك الفرنسي
10-04-1964م إلى 01-08-1972م	التثبيت مقابل الفرنك الفرنسي بهامش تقلب 5%
01-08-1972م إلى 21-01-1974م	التعويم المدار (رسمياً مثبت بالنسبة للفرنك)
21-01-1974م إلى ديسمبر 1987م	التثبيت الزاحف مقابل الدولار بهامش 5%

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مراحل تحديد سعر الصرف.

من خلال هذا الجدول نلاحظ الجزائر طبقت خلال فترة ما قبل نهاية الثمانينيات إلى غاية 1994م نظام سعر الصرف الثابت ثم تحولت إلى نظام سعر الصرف المرن المدار مقابل إحدى العملات

* عام 1991م تولى مجلس النقد والقرض مسؤولية وضع سياسة النقد الأجنبي والدين الخارجي وكذلك سلطة اعتماد الاستثمارات الأجنبية والمشاريع المشتركة ثم صدر قانون التمويل الإضافي في أوت 1990م الذي منح للشركات والأفراد حق الحياة للحسابات بالعملات الأجنبية.

¹ محمود حميدات، **مدخل للتحليل النقدي**، الطبعة الثالثة، 2005م، مرجع سابق، ص ص: 157-161.

القوية (كالدولار الأمريكي)، وهذا نتيجة للتغيرات التي حصلت سواء في طبيعة النظام السياسي أو الإقتصادي السائد آنذاك.

خامسا / نمط الصرف العائم الموجه بعد 1994م إلى 2012م:

أ / نظام جلسات التثبيت من أكتوبر 1994م إلى ديسمبر 1995م:

لقد شهدت سنة 1994م تسارعا كبيرا في مجال تحرير الأسعار فوصلت إلى نسبة 84% من إجمالي السلع المدرجة في مؤشر المستهلك، تزامن هذا مع تخفيض الدينار بنسبة 40% .

تضم جلسات التثبيت (أو التسعير) ممثلي المصارف التجارية تحت إشراف بنك الجزائر والتي كانت تنظم أسبوعيا ثم أصبحت يومية، ويتم من خلالها عرض المبلغ المتاح من العملات الصعبة معبرا عنها بدلالة العملة المحورية " \$" على أساس سعر صرف أدنى، ثم تقوم المصارف بطلب المبلغ المراد الحصول عليه، ويتم تعديل سعر صرف الدينار تدريجيا من خلال عرض بنك الجزائر للعملات الصعبة وطلب المصارف التجارية عليها عن طريق المناقصة، وبهذا يتم تحديد سعر صرف الدينار عند أقل عرض واستمر هذا النظام إلى غاية 31 ديسمبر 1995م، كما ساهمت برامج الاستقرار وتحسن مستوى احتياطي الصرف إلى إنشاء سوق ما بين البنوك بهدف تعزيز قابلية تحويل*الدينار الجزائري¹، واعتماد التحويل التجاري له في 1991م وتطبيقه فعليا سنة 1994م تزامنا مع تحرير أسعار الواردات².

ب / سوق الصرف البيئية انطلاقا من سنة 1996م: تم إنشاء مكاتب الصرف بموجب القانون رقم 07/95 المؤرخ في 13/12/1995م غير أن تطبيقها لا يزال في بدايته رغم منح الإعتماد لبعض المكاتب بهدف محاربة السوق السوداء وتوسيع حركة التعامل بالعملات الصعبة وإستعاب حجم معتبر من الأموال لتصبح الكتلة النقدية أداة ارتكاز للـ BC لرفع الادخار الوطني ومن ثم القدرة على الاستثمار³، وتم تأسيس سوق ما بين البنوك الذي انطلق نشاطه رسميا في 02 جانفي

*أن تحويل الدينار ولو جزئيا يتطلب وضع نظام يتحدد بموجبه السعر وفق قوى العرض و الطلب، ولهذا الغرض قام البنك المركزي الجزائري في 01/01/1994م بتنظيم جلسات أسبوعية للتثبيت وهو ما يسمى سعر الصرف ما بين البنوك.

¹ محمد أمين بربري، مرجع سابق، ص: 35.

² الشارف عتو، دراسة قياسية لاستقطاب رأس المال الأجنبي للجزائر في ظل فرضية الركن لنظام سعر الصرف، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، العدد 06، السداسي الأول 2009م، ص: 10.

³ محمد راتول، الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات وإعادة التقويم، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، العدد 04 ، جوان 2006م، ص ص: 21-22.

1996م والإعلان عن تبني نظام التعويم المدار الذي أصبح من خلاله الدينار يتحدد وفق العرض والطلب الذي تمارسه يوميا جميع البنوك التجارية بما فيها BC والمؤسسات المالية مع إجبارية تدخل BC من أجل حماية الدينار من تدهور قيمته، أصبح الانتقال إلى إقتصاد السوق خاصة بعد تراجع (أو انهيار) النظام الإقتصادي المخطط ضرورة ملحة، كما أن إدخال نمط الصرف العائم في الجزائر بعدما تم تخفيض قيمة الدينار أصبح ضروري لأن الوضع الإقتصادي الحقيقي والنقدي غير مستقر¹، أين تم الإعتماد على طريقة التسعير ال Fixing* لتحديد سعر الصرف. يتم تحديد نسبة صرف الدينار بالنظر إلى العملات الصعبة الرئيسية بكل شفافية حسب بنك الجزائر على مستوى سوق ما بين البنوك للصرف، حيث يتدخل 19 بنكاً منها بنك الجزائر².
الفرع الثالث: تطور سعر صرف الدينار الجزائري لمعرفة تطور سعر صرف الدينار الجزائري أمام بعض العملات الأجنبية يمكن توضيحه في الجداول الموالية:

الجدول رقم (1-3): تطور سعر صرف دج أمام \$ للفترة ما بين 1993م إلى 1998م

الوحدة: دينار جزائري

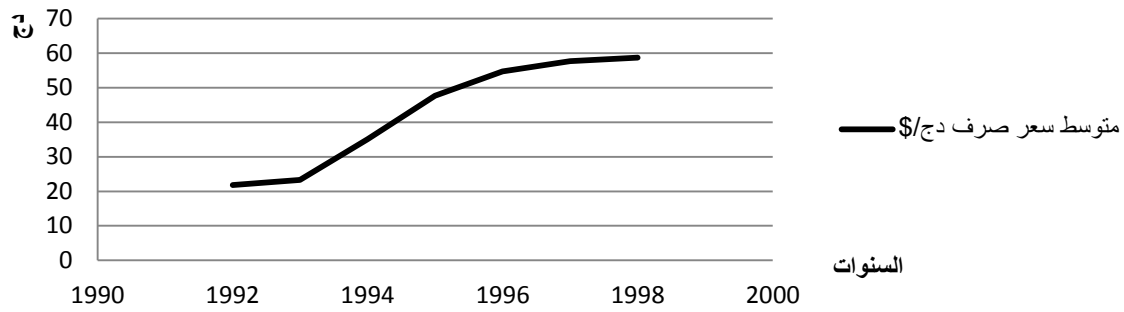
السنوات	1993	1994	1995	1996	1997	1998
متوسط سعر صرف دج/\$	23.3450	35.0590	47.663	54.7490	57.7070	58.7390

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد، سبتمبر 2001، ص: 363.
 نلاحظ من الجدول السابق تدهور قيمة سعر صرف الدينار أمام الدولار سنة 1993م إلى 23.3450 نتيجة الإتفاق الموقع مع (FMI) واستقر سنة 1994م بسعر 35.0590 لكل \$ وتعتبر سنة 1994م أكبر إنخفاض شهده سعر الصرف بحوالي 60% من قيمته السابقة ومع تزايد الضغوطات السياسية واشتداد الأزمة الأمنية وتراجع الاهتمام بالنشاط الإنتاجي خلف تبعات ذلك على جل القطاعات فازداد إنخفاض قيمة الدينار أمام الدولار إذ انتقل من 47.66 سنة 1995م أين استقر سنة 1998م في حدود 58.7390 لكل دولار،

¹ ليندة بلقاسم، مرجع سابق، ص: 95.

* طريقة التسعير ال Fixing هي عبارة عن جلسات تسعير تتم بواسطة لجنة مشتركة مكونة من البنك المركزي والبنوك التجارية، ملاحظة: الأونصة تزن 28.3432 غرام من الذهب.

² عبد الوهاب بوكروخ، بنك الجزائر يستبعد ارتفاع التضخم مجددا بسبب تقلبات أسعار الدينار، نقلا عن جريدة الشروق اليومي "الحدث"، تاريخ الإطلاع: السبت: 09/11/2013م، العدد: 4190، ص: 5.



الشكل رقم (4-1): يمثل منحنى بياني لمتوسط سعر صرف دج أمام الدولار خلال (1992م-1998م)

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3-1).
وكما هو موضح في الشكل رقم (4-1) أين نلاحظ إرتفاع مستمر في قيمة صرف \$ مقابل الدينار الجزائري خلال الفترة المعنية، أين بلغ في ذروته سنة 1998م، هذا التخفيض مرده الظروف الإقتصادية الحرجة والأمنية الصعبة التي كانت تمر بها البلاد.

الجدول رقم (4-1): تطور متوسط سعر صرف DZ أمام \$ و € خلال الفترة (2002م-2012م)

الوحدة: دينار جزائري

السنوات	البيان	نسبة الصرف المتوسطي * \$ / DZ *	نسبة الصرف المتوسطي * € / DZ *
2001		77.2647	69.2002
2002		79.6850	75.3573
2003		77.3683	87.4644
2004		72.0653	89.6425
2005		73.3669	91.3211
2006		72.6459	91.2447
2007		69.3644	95.0012
2008		64.5810	94.8548
2009		72.6467	101.2979
2010		74.3199	103.4953
2011		72.8537	102.2154
2012		77.5519	102.1627

المصدر: - بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الرباعية، رقم 05، ديسمبر 2012م، ص: 20-21.

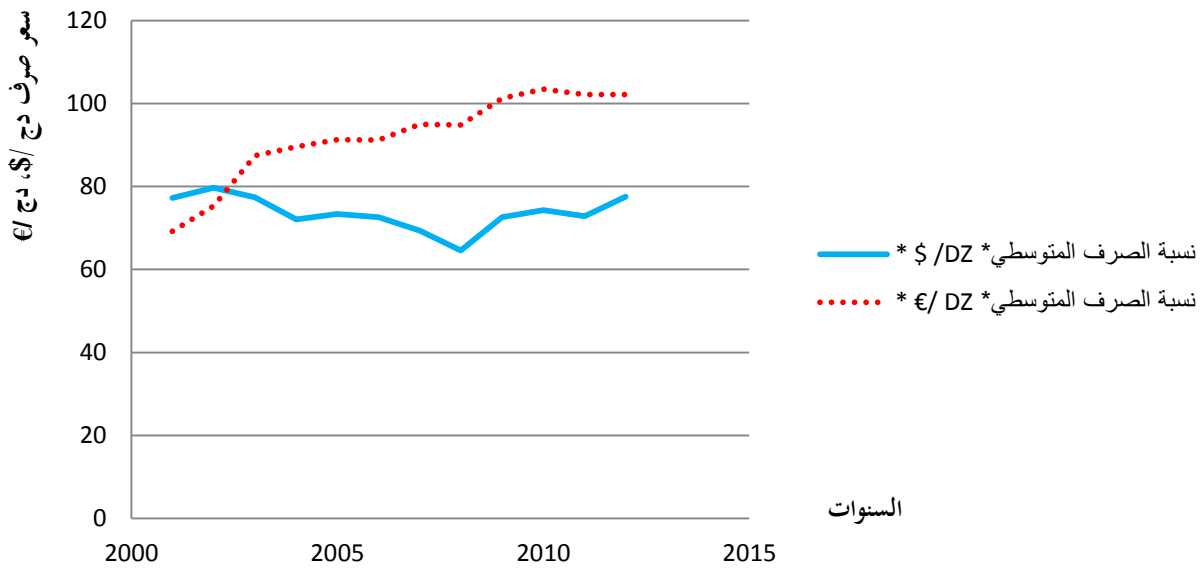
- متوسط سعر الصرف (دينار جزائري / العملات الرئيسية) نقلا عن الموقع الإلكتروني:

<http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique>, le 12/02/2014, à 15h21.

نلاحظ من خلال الجدول السابق استمرار انخفاض قيمة الدينار لكن بصفة متقاربة من سنة لأخرى أين انتقل من 77.26 دج لكل € سنة 2001م ليلبلغ ذروته سنة 2002م ب 79.68 دج لكل € نتيجة تزايد الطلب على المنتجات الخارجية وتأثيرات أحداث سبتمبر 2001م وتداعيات الحرب على أفغانستان على الطلب العالمي للمواد الأساسية، وتغير سلوكيات الأفراد نحو الاستهلاك الأجنبي، ليصبح مستقرا إلى حد ما خلال عشرية من الزمن فكان يبلغ سنة 2003م 77.36 لكل \$ إلى 77.55 \$ سنة 2012م، إذ بلغ دج أعلى مستوى له سنة 2008م في حدود 64.58 لكل \$ نتيجة تداعيات أزمة الرهن العقاري وتأثيرها على أسعار المحروقات وازدياد الطلب العالمي عليه مع تحسن مستمر في إيرادات البلد واحتياطاتها من العملات الأجنبية.

سنة 2001م شهدت ميلاد اليورو الذي كان يساوي 69.2002 دج وعرفت قيمة دج انخفاض مستمر وبنسب مختلفة إذ بلغ سنة 2002م عند 75.35 لكل € بنسبة 16% ليقترّب من سعر صرف \$ ومع ازدياد الواردات الجزائرية والمقومة بنسب معتبرة باليورو ازداد الطلب على اليورو مما ضاعف قيمته أين تجاوز سعر \$ سنة 2003م ليلبلغ 87.46 دج أي حوالي 2.5% كزيادة في قيمة اليورو أمام الدينار، ونظرا لكون صادرات البلد مقومة بنسب كبيرة بالدولار الأمريكي والواردات باليورو كانت خسائر في الصرف نتيجة التغيرات في الأسعار؛

إنخفاض مستمر لقيمة الدينار من سنة لأخرى لعل أهمها ما كان سنة 2007م إذ قدر بـ 04.10% مقارنة بسنة 2004م باستثناء سنة 2006م التي عرفت تحسنا طفيفا بنسبة 00.06% بسبب زيادة الطلب على €.



الشكل رقم (1-5): يمثل منحنى بياني لمتوسط سعر صرف دج أمام الدولار الأمريكي واليورو خلال الفترة (2000م-2012م)

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (1-4).

من خلال المنحنى البياني نلاحظ منحنيين يفسران تطور سعر صرف الدينار الجزائري أمام عملتين دوليتين ومؤثرتين على حجم التجارة الدولية وعلى المعاملات المالية الدولية، فهما عملتين إرتكازيتين لدى العديد من دول العالم، فمنحنى تطور سعر صرف الدينار أمام الدولار الأمريكي شهد تذبذبات متقاربة بين الارتفاع والانخفاض وتتمحور على خطي مجال 64.58 و 79.68 دينار لكل دولار أمريكي بمدى يقدر 15.1 دج لكل دولار، وأن تقارب سعر صرف الدينار أمام الدولار واليورو في سنة 2002م بهامش تغير يقدر بـ ± 4.3277 ؛

منحنى سعر صرف الدينار أمام اليورو والذي انطلق سنة 2001م بسعر يقدر بـ 69.20 دج والذي يشهد تزايداً مستمراً ليبلغ أقصاه سنة 2010م بسعر 103.4953 دج، وأن مجال التقلب بين 69.2002 و 103.4953 بمدى 34.2951 أي أكبر من ضعف مدى تغير سعر صرف الدينار أمام \$ هذا ما يهدد من تدهور مستمر في قيمة العملة الوطنية، ومع ازدياد أهمية اليورو كعملة دولية وتزايد مساهمات دول الإتحاد الأوروبي في التجارة العالمية.

يمكن تلخيص الأسباب المؤدية لتخفيض سعر صرف الدينار في النقاط التالية:

محاولة تقريب سعر الصرف الرسمي إلى سعر الصرف الموازي وتشجيع الصادرات وإعطاءها تنافسية دولية؛

تحديد الأسعار الداخلية للمنتجات المدعمة والتي تعكس في الواقع السعر الإقتصادي؛ إعطاء دج صيغة التحويل ونظرا لقلّة الاحتياطات من العملة الصعبة وبغية تسديد الديون الخارجية إلى جانب تطور سعر الصرف \$ على مستوى السوق الدولية؛ إصابة الميزان التجاري للدولة بعجز نتيجة لقلّة صادرات البلد¹.

المطلب الثاني: إصلاحات النظام المصرفي الجزائري

إن النظام البنكي الجزائري في الفترة السابقة لعام 1986م أظهر خلا من خلال التعارض القائم بين اعتبارات تمويل التنمية وأولوياتها، وبين اعتبارات البنك كمؤسسة تجارية هذا ما جعل السلطات تبحث عن حل له، إذ انتهجت إصلاحات عميقة على النظام البنكي هدفها إعطاؤه الأدوات الملائمة للعمل كمؤسسة تجارية تكيفا مع الإصلاحات الشاملة للاقتصاد الوطني.

الفرع الأول: إصلاحات قانون النقد والقرض: يعتبر القانون رقم 90-10 الصادر في 14 أبريل 1990م والمتعلق بالنقد والقرض نصا تشريعا يعكس بحق اعترافا بأهمية المكانة التي يجب أن يكون بها النظام البنكي الجزائري، إذ أخذ بأهم الأفكار التي جاء بها قانونا 1986م و 1988م، فقد حمل أفكارا جديدة تجسدت أهدافه الرئيسية في:

الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية²: ويعني ذلك أن القرارات النقدية لم تعد تتخذ تبعا للقرارات المتخذة على أساس كمي من طرف هيئة التخطيط، ولكن تتخذ بناء على الوضع النقدي السائد والذي يتم تقديره من طرف السلطة النقدية؛

الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة: الذي سقف تسبيقات البنك المركزي للخزينة العمومية؛ إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة؛ الفصل بين دائرة ميزانية الدولة ودائرة القرض؛ وضع نظام بنكي على مستويين³.

¹ مجدي محمود شهاب وآخرون، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص: 144.

² بوعلام بوشاشي، مفاهيم اقتصادية وقانونية، بدون طبعة، دار هومة، الجزائر، 2007م، ص: 43.

³ ماجدة مدوخ، عتيقة وصاف، أداء السياسة النقدية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات ليومي 08-09 مارس 2005م، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2005م، ص ص: 297-298.

تأهيل القطاع المصرفي العمومي بالجزائر: إن القدرات المالية والهيكلية التي يتوفر عليها القطاع المصرفي العمومي بالجزائر لا تتناسب مع ما هو منتظر منه في تحقيق التنمية الاقتصادية¹؛ إذ تهدف فضلا عن إرساء و تعميق قواعد السوق في هذا المجال، إلى تأهيل المؤسسات المصرفية بما ينسجم و طبيعة المرحلة الجديدة التي تمتاز بمحيط اقتصادي مفتوح و منافسة شرسة و غير متكافئة²؛

إضافة لإصلاحات قانون النقد والقرض لسنة 2003م، والنظام المتعلق بقواعد مطبقة على كل المعاملات الجارية مع الخارج وحسابات العملة الصعبة لسنة 2007م؛ كما شرع البنك الجزائري في عصرنة أنظمة الدفع وطرح منتجات جديدة وكذلك قيامه بتمحيص آليات المراقبة واليقظة والإنذار بالنسبة للنظام البنكي في مجمله.

الفرع الثاني: اتفاقيات الاستعداد الائتماني ونتائجها

تقدمت الجزائر لصندوق النقد الدولي باستخدام شريحة الاحتياط^{*} وذلك في الربع الأخير من سنة 1988م ومنذ ذلك عرفت الجزائر اتفاقيات متعددة الأطراف معه وستعرض لها على النحو التالي: أولا/ أبرمت الجزائر الإتفاقية الأولى (STAND BY 1) في 30 ماي 1989م في سرية تامة وهذا أول لجوء إلى (FMI)؛ إذ حصلت على 155.7 مليون وحدة سحب خاص، ومن أهم الشروط المفروضة عليها شملت مراقبة توسع الكتلة النقدية وخفض العجز المالي للميزانية مع الإستمرار في تخفيض قيمة الدينار والإتجاه نحو تحرير الأسعار والحد من التضخم والسماح بحرية تدفق رؤوس الأموال الأجنبية.

ثانيا/ كان الإتفاق الثاني مع (FMI) (STAND BY2) في 3 جوان 1991م وإستغرق برنامج هذا الإتفاق مدة 10 أشهر، ويلتزم بموجبه الصندوق بمنح 300 مليون وحدة حقوق سحب خاصة على أربعة أقساط، تم سحب ثلاثة إلا أن القسط الرابع لم يتم سحبه لعدم إحترام فحوى الإتفاقية، وكانت الشروط تركز على: تقليص تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي وترشيد الإستهلاك

¹ ناصر سليمان، تأهيل المؤسسة المصرفية العمومية بالجزائر الأسلوب والمبررات، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية يومي 17 و 18 أفريل 2006، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف-الجزائر، 2006م، ص: 594.

² علي بن ساحة، أحلام بوعبدلي، نحو تأهيل النظام المصرفي الجزائري للاندماج في الاقتصاد العالمي، <http://manifest.univ-ouargla.dz/documents/Archive/pdf.le12/04/2014;à15h42>.
^{*} الشريحة الإحتياطية: قيام الدولة العضو بشراء عملة من (FMI) دون أن يؤدي ذلك إلى زيادة ما في حوزة (FMI) من عملة الدولة العضو التي تجاوزت حصتها في (FMI) .

وتخفيض نسب التضخم، مع تحرير الأسعار بما فيها أسعار الصرف والتخفيض المستمر لقيمة العملة للوصول إلى قابلية التحويل وتحرير التجارة الخارجية والمراقبة الكمية للقروض وتحرير أسعار الفائدة¹.

ثالثاً/ برنامج التعديل الهيكلي 1994م-1998م: مع بروز ملامح الأزمة المالية والاقتصادية في الجزائر مع نهاية سنة 1993م تجلت العديد من الضغوطات المالية ومنها:

ضغوطات على المصادر المالية الداخلية: وتتمثل فيما يلي :

- سجل العجز الإجمالي للمالية العمومية للدولة بـ 9.2 % من Pib سنة 1993 و 1.3 % سنة 1992م؛

- نمو الكتلة النقدية تجاوز 10.3 % تطور Pib الذي ارتفع بـ 11.2 % مقارنة مع سنة 1992م؛ ارتفاع معدل التضخم إلى 30 % سنة 1993م؛

- بلغ معدل النمو الاقتصادي في المتوسط للفترة (88-93) حوالي 0.4 % وتمثل نسبة ضعيفة. **الضغوطات على المصادر المالية الخارجية :** وتتمثل فيما يلي :

- تمثل خدمات المديونية سنة 1993م حوالي 86 % (9.4 مليار \$) ما دفع السلطات إلى طلب إعادة الجدولة؛

- تسديد خدمات وديون قدرت بـ : 28 مليار دولار خلال الفترة (91-92)؛

- تقليص كبير في الواردات خلال الفترة (92-93) حيث لم تمثل سوى 50 % من المستوى الذي كانت عليه سنة 1985 م بالسعر الجاري، وهو ما انعكس على تمويل الجهاز الإنتاجي وإنخفاض في الإنتاج الإجمالي؛

- إنخفاض في الاستهلاك الفردي بـ : - 6.4 % بسبب أزمة السكن والبطالة.

هذا ما استدعى السلطات العمومية في الجزائر بضرورة إجراء تصحيح إقتصادي شامل ودون إنتظار بالتشاور مع (FMI)، وإبرام برنامج للإستقرار الإقتصادي (أبريل 94 - مارس 95) لإستعادة النمو الإقتصادي المستديم، وتقليص البطالة وتحقيق الإستقرار المالي والنقدي، وإحتواء التضخم مع السعي لتوفير قدر من الحماية الإجتماعية خصوصاً فيما يتعلق بالفئات الأكثر تضرراً في المدى القصير، كما استفادت الجزائر من إعادة جدولة ديونها العمومية والخاصة بالجوء مرة

¹ موسى لحلو بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، الطبعة الأولى، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2010م، ص ص: 224-225.

ثالثة إلى (FMI) والبنك العالمي لإبرام إتفاقية في إطار برنامج الإتفاق الموسع والذي يمتد على مرحلتين وهما (مرحلة التثبيت الهيكلي من 22 ماي 1994م إلى 21 ماي 1995م، ومرحلة برنامج التعديل الهيكلي من 22 ماي 1995م إلى 21 ماي 1998م)، وعلى إثرها تحصل الجزائر على قروض ومساعدات مشروطة بالإضافة إلى إعادة جدولة ديونها الخارجية مع نادي باريس ولندن¹.

أ/ برنامج الاستقرار الاقتصادي (أفريل 94- مارس 95 (STAND BY 3)):

تتمحور أهداف برنامج الاستقرار الإقتصادي في إطار مخطط متوسط المدى إلى إسترجاع النمو الإقتصادي وتوزيعه بطريقة مثلى، محاربة البطالة عن طريق إختيار القطاعات ذات الأولوية خاصة السكن، الصناعات الصغيرة والمتوسطة، التحكم في التضخم، وإرتكز هذا البرنامج على جملة محاور تمثلت في:

- تسريع عملية تحرير الأسعار وتوسيعها للمواد القاعدية كالأودية ورفع الدعم تدريجيا عن الأسعار؛

- تحرير التجارة الخارجية مع إستثناءات بسيطة في التصدير، مع قائمة المواد المقيد إستيرادها مؤقتا، لكنه في سنة 1995م أصبحت كل عمليات التجارة الخارجية حرة تماما، بالإضافة إلى الإعلان عن التحويل التجاري للدينار بإستعمال الموارد المالية المحصل عليها من عمليات الجدولة؛

- تخفيض سعر صرف الدينار في أفريل 94 بنسبة 40.17% ($DZA36 = \$1$)، ويتم تحديده في إطار نظام التثبيت في إنتظار مرحلة التحويل الكامل للدينار، وإنسحاب BC من التسيير الإداري لسعر الصرف؛

- ضغط عجز الميزانية إلى 0.3% من Pib خلال فترة البرنامج (5.9% سنة 95)، تخفيض العجز الإجمالي للخرينة من 9.3% من Pib سنة 93 إلى 3.3% خلال الفترة، وهذا عن طريق تقليص نفقات التوظيف والمستخدمين، تجميد الأجور، ضغط التحويلات الإجتماعية والإعانات الممنوحة للمؤسسات العمومية (التطهير المالي)، التخلي التدريجي للخرينة العمومية عن تمويل إستثمارات القطاع العام لصالح النظام البنكي.

¹ بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2004م، ص: 191.

ب/ برنامج التعديل الهيكلي (22 ماي 95-21 ماي 98):

وافق (FMI) على تقديم قرض للجزائر يندرج في إطار الاتفاقيات الموسعة للقرض ليمتد إلى ثلاث سنوات (22 ماي 1995-21 ماي 1998) مع إعادة جدولة ثانية للديون الخارجية ؛ فحدد مبلغ الإتفاق بـ 1.169 مليون وحدة حقوق سحب خاصة أي 127.9 % من حصة الجزائر؛

بعد انقضاء برنامج الاستقرار وجهت السلطات الجزائرية رسالة نية في 30 مارس 1995 إلى المدير العام لصندوق النقد الدولي، وبغرض دعم السياسات التي تنوي تطبيقها، للحصول على مساهمة مالية من الصندوق، وتم إبرام اتفاق في ماي 1995م في إطار برنامج التصحيح الهيكلي، وهذا لمدة 03 سنوات - ماي 1995 م إلى ماي 1998م- في نطاق الميكانيزم الموسع للقرض؛ بمقتضى هذا الإتفاق تم الحصول على مبلغ مالي يقدر بـ 1.169 مليون وحدة حقوق سحب خاصة أي ما يعادل 127.9 % من حصة الجزائر في الصندوق، وتبعا لمصادقة مجلس إدارة الصندوق على طلب الجزائر فإنها ستطلب من الدول الأعضاء في نادي باريس(حول الدين العمومي) و نادي لندن(حول ديون المؤسسات الخاصة) إعادة جدولة مستحققاتها المتعلقة بخدمة الدين الخارجي التي يحين موعد سدادها خلال مدة الإتفاق، وعلى هذا الأساس قامت الجزائر في جويلية 1995م بعقد اتفاق إضافي لإعادة جدولة الديون المستحقة السداد بين 01 جوان 1995م و 31 ماي 1998م، بالإضافة إلى الفوائد المستحقة السداد ما بين 01 جوان 1995 م و 31 ماي 1996م، ومن المقرر سداد هذه المبالغ على 25 قسطا من الأقساط نصف السنوية الآخذة في الزيادة تدريجيا ابتداء من 30 نوفمبر 1999م وتستمر حتى سنة 2011م، ولقد سمحت الإجراءات العامة بإعادة جدولة 16 مليار دولار؛ فخلال الفترة 1995م-1998م اتخذت عدة قرارات نذكر منها: - حل وإعادة تنظيم وحتى التطهير المالي للمؤسسات العمومية ثم خصصة بعضها؛ إنشاء شركة للتأمين على الصادرات من أجل تنويع الصادرات وترقيتها والبنوك الخاصة برأسمال محلي أو مختلط أو فروع لبنوك أجنبية؛ وإنشاء بورصة القيم المنقولة لتدعيم خصصة المؤسسات العمومية.

الإيرادات عرفت تطورا ملحوظا ما بين 1995م-1997م وهذا راجع لتحسن أسعار النفط مع تطبيق ضريبة القيمة المضافة على المنتجات البترولية، أما الإيرادات غير البترولية بقيت في شبه

استقرار، في حين النفقات عرفت إنخفاض ملحوظ بسبب سياسة التقشف التي انتهجتها الحكومة بالإضافة إلى إلغاء الدعم على الأسعار وتجميد عملية التوظيف¹؛ كما تم الشروع في إصلاحات مهمة تمثلت في:

- ✓ مكافحة التهرب والغش الضريبي*؛ - تحرير الأسعار وتخفيض المساعدات؛
- ✓ إلغاء القيود الكمية على إستيراد المواد والخدمات؛ تفكيك الإجراءات الإدارية لتخصيص العملات الأجنبية؛ تخفيض قيمة الدينار والانتقال التدريجي إلى نظام سعر صرف مرن².

المطلب الثالث: مراقبة الصرف في الجزائر

يعتبر سعر الصرف من المتغيرات الاقتصادية الذي له تبعات على معظم قطاعات الاقتصاد وسياسات البلد المنتهجة، فكان من الواجب حمايته وتعزيز مبدأ الرقابة عليه لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وما يصاحبه في مختلف المجالات، وعليه يمكننا توضيح ذلك على النحو الموالي:

الفرع الأول: تطور نظام الرقابة على الصرف في الجزائر سنتناول تطور نظام الرقابة على الصرف في الجزائر، على أنه عمل مستمر بغرض تكييف أدوات الرقابة على الصرف مع متطلبات مراحل التنمية الاقتصادية، وعليه سنميز بين أربع مراحل:

أولا/ المرحلة الأولى (1962م/1970م): هي مرحلة حماية الاقتصاد الوطني الناشئ من المنافسة الأجنبية والتي تميزت بسلسلة من الإجراءات تمثلت في الحرية وفي نظام الحصص والاحتكار والاتفاقيات الثنائية، وبمقتضى قانون 144/63 الصادر في 1963/10/13م** الذي حول التقليل من خروج العملة الصعبة وكذا التحكم في التقلبات النقدية في السوق الدولية وتحييد آثارها انطلاقا من التسيير المستقل للعملة الوطنية والانسحاب من منطقة الفرنك.

¹ مسعود دراوسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1990م-2004م، أطروحة دكتوراه دولة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006م/2005م، ص: 377-378.

* تعبر عن ممارسة من خلالها المكلف يمتنع عن دفع الضرائب سواء بطرق مشروعة بإستغلاله الثغرات الموجودة في القانون (التهرب) أو غير مشروعة وهي مقصودة من قبل المكلف بمخالفته القانون (الغش).

² زهية بركان، سياسة التجديد الريفي دعامة لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، مجلة الأبحاث الاقتصادية لجامعة سعد حنبل، البلدة، الجزائر، العدد 16، 2012م، ص: 252.

** أنظر إلى قانون 144/63 الصادر في 1963/10/13 المتضمن التقليل من خروج العملة الصعبة والتحكم في التقلبات النقدية في السوق.

ثانيا/ المرحلة الثانية (1971م/1977م): هي مرحلة الاحتكارات المسيرة من طرف الشركات الوطنية لحساب الدولة، إلى جانب التسارع القوي في مستوى النشاط الإقتصادي الذي اقترن بتنفيذ كل من المخطط الرباعي الأول والثاني*؛ وتتلخص القيود أساسا في: تفويض إدارة ومتابعة ومراقبة العمليات التجارية الوطنية في إطار العلاقات الناشئة بين المؤسسات الوطنية والمؤسسات الأجنبية؛ إقرار ترخيص إجمالي للواردات؛ التخلي عن العمل بكافة النصوص التي جاءت مباشرة بعد الاستقلال¹.

ثالثا/ المرحلة الثالثة (1978م/1987م): وهي مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية أين تمت المصادقة على القانون المتضمن احتكار الدولة للتجارة الخارجية من قبل المجلس الشعبي الوطني والذي يكرس مبدأ إقصاء الوسطاء الخواص في مجال التجارة الخارجية².

رابعا/ المرحلة الرابعة (1988م/1995م): وهي مرحلة استقلالية المؤسسات العمومية وما يميز هذه المرحلة صدور العديد من التشريعات والنصوص التنظيمية التي ترمي في مجملها إلى توفير شروط استقلالية المؤسسات العمومية الإقتصادية؛ وتكريس الطابع التجاري لمعاملاتها إلى جانب المشاركة الفعلية لمؤسسات القطاع الخاص³؛ منحت السلطات العمومية الجزائرية البنك المركزي وظيفتان أساسيتان هما: وظيفة الرقابة على الصرف ووظيفة تعديل الإقتصاد، إذ شرع البنك المركزي منذ 1990م في وضع الأدوات اللازمة لتدخله، وتخص هذه الأدوات كافة المجالات لاسيما الإستيراد، التصدير، الاستثمارات الأجنبية في الجزائر، وحسابات العملات الصعبة والعمليات الجارية الأخرى، وفي إطار تحرير التجارة الخارجية تم إصدار نصوص تشريعية وتنظيمية لتمكين المتعاملين الإقتصاديين من إنجاز جميع عمليات التجارة الخارجية التي تتعلق بالسلع والخدمات وهذا عن طريق بنك وسيط معتمد⁴؛ المعاملات التجارية للمتعامل الإقتصادي المقيم بالجزائر وغير

* المخطط الرباعي الأول (1970م - 1973م)، أما المخطط الرباعي الثاني (1974م - 1977م) بهدف بناء قاعدة صناعية للبلاد.

¹ محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، الطبعة الثالثة، مرجع سابق، ص ص: 172-175.

² أنظر إلى القانون 78-02 الصادر بتاريخ 11 فيفري 1978م و المتضمن احتكار الدولة للتجارة الخارجية.

³ محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، الطبعة الثالثة، نفس المرجع، ص: 178.

⁴ أنظر إلى المرسوم التنفيذي رقم 91-37 المؤرخ في 13 فيفري 1991م و المتعلق بشروط التدخل في مجال التجارة الخارجية.

المقيم لا تخضع إلا لمبدأ التوطين المصرفي المسبق لدى بنك وسيط معتمد على أساس عقد تجاري أو وسيلة إثبات غير قابلة للنقض¹؛

على هذا الأساس قامت السلطات العمومية بتحضير الإجراءات المحفزة والمنشطة للصادرات من غير المحروقات وتنويعها حتى يتسنى للمنتجين والمتعاملين الإقتصاديين تغطية كافة إحتياجاتهم من العملات الصعبة أو على الأقل شطرا هاما منها بفضل صادراتهم²، ووفق النظام 90-03 المؤرخ في 8 سبتمبر 1990م* تم تحديد شروط تحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر لتمويل النشاطات الإقتصادية ثم إعادة تحويلها إلى الخارج مع المداخل الناجمة عنها.

الفرع الثاني: مميزات الرقابة على الصرف من مميزات الرقابة على الصرف نجد ما يلي:

- كون السلطة المشرفة على القطاع الأجنبي تمارس صفة المحتكر الوحيد لبيعه وشرائه للمقيمين؛
- كما أنها تلجأ إلى شراء النقد الأجنبي بسعر صرف معين وتبيعه بسعر آخر، وقد تطبق الدولة أحيانا أسعارا عدة للصرف بغية تحقيق أهداف مختلف؛
- أنها مجموعة الإجراءات الحكومية الرامية إلى تسجيل ما يدخل وما يخرج من عملات أجنبية وعلى التحكم في مقدارها وهي - الرقابة - تشتد عادة في البلدان ذات العملة الضعيفة³.

¹ أنظر إلى النظام رقم 91-13 المؤرخ في 14 أوت 1991م و المتعلق بتعيين المحل وبالتسوية المالية للصادرات خارج قطاع المحروقات.

² محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، الطبعة الثالثة، نفس المرجع، ص: 190.

³ شاكر القزويني، محاضرات في إقتصاد البنوك، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2008م، ص: 132.

خلاصة الفصل:

لقد قمنا خلال هذا الفصل بدراسة المفاهيم الأساسية المتعلقة بموضوع سعر الصرف فدراسة هذه المصطلحات جاءت كبدائية تمهيدية لموضوع تخفيض سعر الصرف في الجزائر الذي تطرقنا إليه في المبحث الثالث؛ وتضمن نبذة تاريخية للدينار الجزائري ثم المراحل التي شهدت تطوره إلى الإصلاحات المنتهجة؛ وأهم التداعيات على مستوى الإقتصاد الجزائري، فمن خلال هذا الفصل يمكن أن نخلص إلى بعض الاستنتاجات التالية:

أن سعر الصرف يعبر عن عدد الوحدات "أو أجزاء" من العملة المحلية "أو الأجنبية" التي يمكن الحصول عليها مقابل التخلي على وحدة واحدة من العملة الأجنبية "أو المحلية".

مر الإقتصاد الجزائري بأنظمة سعر صرف مختلفة وفق نمط معين، ففي النظام الاشتراكي تم تبني كل من: نظام أسعار الصرف الثابتة "التثبيت بوزن من الذهب أي كل وحدة واحدة من الدينار الجزائري تقابل 180 غرام من الذهب خلال الفترة من 1964م إلى ديسمبر 1973م، نظام سعر الصرف المعلوم على أساس سلة مكونة من أربعة عشر عملة للفترة من 1974م إلى مارس 1987م وبتعديل في حسابه سنة 1986م من قبل البنك المركزي، بعد هذه الفترة شهدت الجزائر إصلاحات عدة سواء في القوانين أو في النظام المنتهج للبلاد بالتحويل الجزئي إلى نظام إقتصاد السوق، هذا ما أدى بالجزائر إلى انتهاج نظام التحويل الجزئي لسعر الصرف من خلال عمل تدريجي واحترافي في تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري، للوصول إلى قابلية تحويل الدينار في المعاملات الجارية مع الخارج للإيرادات المتأتية من الصادرات من غير المحروقات والمواد المعدنية، بعد سنة 1994م وبضغط من صندوق النقد الدولي اختارت الجزائر نظام التعويم المدار الذي كانت بداياته جد صعبة على الجزائريين وهو السائد إلى غاية الآن "2014م".

الهدف الرئيسي لسياسة تخفيض سعر الصرف في الجزائر هو تقليص فاتورة الواردات ومعدلات التضخم؛ استقرار سعر الصرف؛ تشجيع القطاع الخارجي بتحفيز الصادرات وتقليل الواردات الاستهلاكية غير الضرورية؛ تحسين أداء الميزان التجاري وبسط نوع من القوة الإقتصادية لدى الدولة أمام دول العالم وخاصة في محور التجارة البينية.

الفصل الثاني:

نظرة حول الميزان التجاري الخزائري

الفصل الثاني: نظرة حول الميزان التجاري الجزائري

التبادل التجاري بين الدول يعبر في صوره عن الصادرات والواردات السلعية والخدمية في شكله البسيط منذ بداية تطور الفكر الإقتصادي، هذا التبادل أصبحت تهتدي إليه معظم دول العالم، ومع بداية النصف الثاني من القرن العشرين تجاوز التبادل التجاري انتقال السلع والخدمات إلى انتقال رؤوس الأموال، ومن ثم ازدادت أهمية التركيز على العلاقات التجارية والنقدية والمالية بين دول العالم.

إن التجارة الخارجية وما تحويه من معاملات تقوم بين أطراف دولية تفصل بينها حدود سياسية، وموانع جغرافية وأنظمة وقوانين وآليات تجعلها من بين ركائز اقتصاديات الدول، ولعل الجزائر تعمل على التأقلم مع التغيرات الحاصلة الدولية؛

لذا كان من الواجب مسايرتها ومن بين الوسائل المعتمدة نجد تخفيض سعر الصرف المنتهج وما لحقه من آثار على مجمل المتغيرات الإقتصادية ومن بينها الميزان التجاري، هذا الأخير تعثره ضبابية في الجزائر تجعلنا نقوم بالتطرق لجزء جد هام من حساب الميزان التجاري الإجمالي ألا وهو الميزان التجاري خارج قطاع المحروقات بالتشريح المفصل لمكوناته وطبيعة المتعاملين التجاريين مع الجزائر؛ والذي قسم إلى ثلاث مباحث وفق الشكل الموالي:

المبحث الأول: عموميات في تقديم التجارة الخارجية والميزان التجاري.

المبحث الثاني: اختلال الميزان التجاري ونظرياته.

المبحث الثالث: مرآة الميزان التجاري الجزائري خارج قطاع المحروقات.

المبحث الأول: عموميات في تقديم التجارة الخارجية والميزان التجاري

إن ميدان التجارة الخارجية جد واسع مع التطورات العالمية الحاصلة، ولعل من الواجب تبسيط المفاهيم قصد تكوين صورة عن موضوع الميزان التجاري، لذا ارتأينا أن نقدم عموميات حول التجارة الخارجية من جهة والميزان التجاري من جهة أخرى وفق النمط الموالي:

المطلب الأول: عموميات حول التجارة الخارجية

التجارة الخارجية محور جد مهم لدى الدول باعتباره ركيزة الإقتصاد الوطني فهي من القطاعات الحيوية في أي مجتمع سواء أكان ذلك المجتمع متقدما أو ناميا والتي تربط الدول مع بعضها البعض¹، وللتبسيط نجد في:

الفرع الأول: التجارة الخارجية

لقد تزايد دور التجارة الخارجية في علاقات الدول والمتعاملين التجاريين إذ أصبحت تلجأ إليها كل المؤسسات الإقتصادية إما لتصرف فائض الإنتاج أو لإستيراد متطلبات الإنتاج أو غير ذلك، ولمعرفة أكثر حيثياتها نبرزها في يلي:

أولا/ مفهوم التجارة الخارجية:

هي عملية التبادل التجاري التي تتم بين الدولة ودول العالم الأخرى، وتشمل عملية التبادل هذه السلع المادية، الخدمات، النقود، الأيدي العاملة²، فهي بذلك تتجاوز الحدود الإقليمية الرسمية المعترف بها سياسيا (سيادة الدولة على الإقليم)³، فعملية التبادل التجاري للسلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول تهدف أساسا لتحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل⁴، فهي أداة لزيادة النمو الاقتصادي فضلا عن كونها وسيلة لتوزيع الموارد توزيعا أكثر كفاءة⁵.

¹ جمال جويدان الجمل، التجارة الدولية، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2010م، ص: 12.

² نداء محمد الصوص، التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008م، ص: 09.

³ بوعلام بوشاشي، الأمين في الإقتصاد، بدون طبعة، دار المحمدية العامة، الجزائر، بدون تاريخ، ص: 173.

⁴ سفيان بن عبد العزيز، دعم وتطوير القطاع الخاص كآلية لترقية التجارة الخارجية الجزائرية خارج المحروقات، بحوث اقتصادية عربية، العددان 21-22، 2013، ص: 03.

⁵ وصاف سعيدي، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة الباحث، كلية الحقوق والعلوم الإقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 01، 2002م، ص: 08.

فالتجارة تؤدي إلى انسياب السلع من المناطق التي تتوفر نسبياً فيها إلى المناطق التي تندر نسبياً بها، إلا أن نفقات النقل والرسوم الجمركية تؤدي إلى وجود فروق ملموسة في مستويات الأسعار في الدول المختلفة¹، تستطيع التجارة الدولية القيام بدور رئيسي في تحقيق التطور الاقتصادي وتخفيف الفقر بتفادي العوائق الخاصة بالتعريف أمام البضائع والخدمات البيئية².

ثانياً/ مفهوم السياسة التجارية: تعبر عن اختيار الدولة وجهة معينة ومحددة في علاقاتها التجارية مع الخارج (سواء كانت حرية أم حماية) وتعبر عن ذلك بإصدار تشريعات واتخاذ القرارات والإجراءات التي تضعها موضع التطبيق³، كما تعبر عن مجموعة الوسائل التي تلجأ إليها الدولة في تجارتها الخارجية بهدف تحقيق أهداف معينة.

ثالثاً / أدوات السياسة التجارية: تستخدم الدول بعض الأدوات والوسائل لتطبيق السياسة التجارية التي تتبناها، وتتعدد أدواتها تبعاً للنظام الاقتصادي السائد، وهذه الوسائل تتمثل في: أ/ الوسائل السعرية: وهي الوسائل التي ترتبط في تيارات التبادل الدولي عن طريق التأثير في أسعار الصادرات والواردات، وهي بذلك تتمثل في "الرسوم الجمركية، الإعانات، الإغراق، تخفيض سعر الصرف"؛

ب/ الوسائل الكمية: تتمثل هذه الوسائل في "نظام الحصص، نظام تراخيص الإستيراد"؛ ج/ الوسائل التنظيمية: وهي الوسائل التي تتعلق بتنظيم الهيكل الذي تتحقق في داخله المبادلات الدولية وتشمل "المعاهدات التجارية، الاتفاقيات التجارية، اتفاقات الدفع، التكتلات الاقتصادية"⁴؛ وقد تبنت العديد من الدول تقييد الواردات والصادرات بحواجز شتى، منها عوائق التقييد الكمي للواردات بنظام حصص الإستيراد، ومنها من استخدمت سعر الصرف للتأثير على الصادرات والواردات⁵.

رابعاً / المصطلحات التجارية الدولية لعام 1990م: من الصعوبات الرئيسية التي قد تواجه المصدر والمستورد هو الاختلاف على تحديد قانون أي بلد سيتم تطبيقه بخصوص عقودهم، وعدم

¹ أشرف أحمد العدلي، التجارة الدولية، الطبعة الأولى، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2006م، ص: 34.

² http://www.wtoarab.org/page.aspx?page_key=duha1&lang=ar,le17/02/2014, à12h32.

المؤتمر الوزاري، الجلسة الرابعة، الدوحة، قطر، 9-14 نوفمبر 2001م،

³ عبد القادر السيد متولي، الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص: 69.

⁴ مجدي محمود شهاب وآخرون، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص: 227/213.

⁵ محمد مدحت عزمي، الواردات والصادرات والتعريف الجمركية مع دراسة للسوق العربية المشتركة، الطبعة الأولى، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، 2002م، ص: 19.

كفاية المعلومات حول شروط التسليم والمخاطر التي قد تتعرض لها منتجاتهم وتداعيات تأثيرها على الثقة، وعليه أدت خبرات الأجيال السابقة في هذا المجال إلى التوصل لمصطلحات معينة، مقبولة ومفهومة ومستخدمة في العالم كله للإشارة إلى طريقة التسليم المطلوبة والتي بموجبها تتحدد مسؤولية الأطراف في العملية التجارية، وقد بينت غرفة التجارة الدولية في نشرتها رقم (460) عام 1990م عدد من شروط التسليم ومسؤولية الأطراف فيما يتعلق بتحمل التكاليف والأخطار الناتجة عن فقدان أو التلف ضمن أربع مجموعات:¹

أ/ **المجموعة الأولى E:** وفيها يتحمل المشتري كافة تكاليف ومخاطر نقل البضاعة من موقع المصنع إلى جهة الوصول؛

ب/ **المجموعة الثانية F:** وتكون فيها أجور الشحن الأساسية غير مدفوعة؛

ج/ **المجموعة الثالثة C:** وتكون فيها أجور الشحن الأساسية مدفوعة؛

د/ **المجموعة الرابعة D:** تتضمن شروط تقع على البائع والمشتري حسب طريقة التسليم المتفق عليها.

الفرع الثاني: أدوات وتقنيات تسوية المعاملات الخارجية لتسوية المعاملات الخارجية لميزان المدفوعات ما بين الدول تستخدم أدوات وتقنيات يمكن ذكرها كما يلي:

أولاً/ أدوات تسوية المعاملات الخارجية: يستند المبدأ الأساسي المتعلق بعمليات تسوية الالتزامات الناشئة عن قيام تبادل دولي على تسوية الشطر الأعظم منها باستخدام حقوق الدولة في تسوية ديونها بالاعتماد على المقاصة، والتي تتمحور في مقابلة الديون بالحقوق دون الحاجة لنقل الذهب، إلا لتسوية الفرق بين جملة الديون والحقوق.

ثانياً / تقنيات تسوية المعاملات الخارجية: فيقصد بها الطرق والإجراءات المعمول بها لإتمام وتسوية الصفقات والتي تخضع لاعتبارات اقتصادية وقانونية بالإضافة إلى العلاقة بين الأطراف؛ وتدخل البنك المركزي*، ومن أهم التقنيات المنتهجة (التسليم مقابل استلام البضاعة، الاعتماد

¹ لمزيد من الشرح يرجى الاطلاع على كتاب شكري ماهر كنج، العمليات المصرفية الخارجية، الطبعة الثانية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004م، ص/ص: 266/261.

* **يعد بنك ريكس** في السويد أول البنوك المركزية التي أنشئت في العالم سنة 1650م والذي مهد لبنك إنجلترا لأن يطور أساسيات عمل البنك المركزي، حسين محمد سمحان، إسماعيل يونس يامن، اقتصاديات النقود والمصارف، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011م، ص: 131.

المستندي) ولكل طريقة من هذه الطرق ايجابياتها وسلبياتها، ومدى توسط البنوك التجارية في إتمام الصفقات الدولية وما يترتب عن ذلك من تدفقات تمس الصرف الأجنبي¹.

الفرع الثالث: أهم طرق تمويل التجارة الخارجية المستخدمة في الجزائر (نجد الاعتماد المستندي)
نتيجة دراستنا لحالة الجزائر ومع الانتقال من الإقتصاد المخطط إلى إقتصاد السوق برزت لنا صورة جد مستخدمة إلى يومنا هذا ونظرا لأهميتها في المعاملات التجارية اقتصرنا على دراسة الاعتماد المستندي.

أولا/ تعريف الاعتماد المستندي هو: "اتفاق بنكي من أجل تسديد الصفقات التجارية الدولية والتأمين للأطراف المعنية، كما يعتبر ضمان دفع تحت شروط القرض المتفق عليها بين المستورد والمصدر والبنوك الوسيطة².

طريقته: المستورد الأجنبي يطلب من بنكه منحه خطاب ضمان والذي يرسل إلى البنك المراسل في دولة المصدر مع طلب تسليمه إلى المصدر، البنك المراسل سيقوم بالدفع إلى المصدر بعد أن تكون كافة المستندات الخاصة لشحن البضاعة والتأمين وغيرها من المستندات قد اكتملت، ويقوم البنك المراسل بإرسال هذه المستندات إلى بنك المستورد والذي يقوم بدوره بتسليمها إلى المستورد الذي يستطيع بموجب هذه المستندات أن يستلم البضاعة³.

ثانيا/ أطراف الاعتماد المستندي:

طالب فتح الاعتماد "المستورد"؛ المستفيد من الاعتماد "المصدر"؛

بنك المستورد : وهو الذي ينوب عن المستورد في العملية المالية والتحقق منها؛

بنك المصدر : وهو الذي ينوب عن المصدر في العملية المالية والتحقق منها⁴.

ثالثا / المستندات المطلوبة: والتي تعبر عن جميع مراحل تنفيذ العقد بين المستورد والمصدر، إذ تتمثل أساسا في:

¹ السعيد عنابي، آثار تقلبات سعر الصرف وتدابير المؤسسة الاقتصادية لمواجهتها، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع تسيير المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر بباتنة، الجزائر، السنة الجامعية: 2005م/2006م، ص: 03.

² عبد القادر السيد متولى، الإقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص: 296.

³ سامي خليل، اقتصاديات النقود و البنوك، بدون طبعة، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2002م، ص: 230.

⁴ صلاح الدين حسن السيسى، القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني، الطبعة الأولى، عالم الكتب نشر توزيع طباعة، مصر، 2002م، ص ص: 61-62.

الفاتورة: وتتضمن كل المعلومات الخاصة بالبضاعة مثل " الكمية، النوعية، الأسعار...".
بوليصة الشحن والنقل: هي عبارة عن مستند يعترف فيه قائد الباكسة بأنه شحن البضاعة من أجل نقلها وتسليمها إلى صاحبها، أما إذا كانت وسيلة النقل أخرى فإنه يتطلب إصدار وثيقة بحسبها.
بوليصة التأمين: المستندات التي تؤمن على البضاعة المرسللة ضد كل الأخطار المحتملة بالنقل.
الشهادات الجمركية: هي مختلف المستندات التي تثبت خضوع البضاعة لكل الإجراءات الجمركية.

شهادات المنشأ: وهي الشهادات التي تثبت مكان صنع البضاعة وموطنها الأصلي.
شهادات التفتيش والرقابة والفحص: وهي تلك الوثائق التي تثبت خضوع البضاعة إلى تفتيش أجهزة الرقابة من أجل التأكيد من سلامة المعلومات المبينة في الفاتورة (الوزن، المواصفات...).
الشهادات الطبية: هي شهادات صحية تحرر للتأكد من سلامة البضاعة من النواحي الصحية¹.

المطلب الثاني: ماهية الميزان التجاري

لمعرفة حيثيات الميزان التجاري من مفاهيم، أسباب تبنيه إلى الهيكل العام المطبق من قبل صندوق النقد الدولي وأخيرا منهج القيد المستخدم نتبع النقاط التالية:

الفرع الأول: مفهوم الميزان التجاري

يعتبر حساب الميزان التجاري من أبرز الحسابات المشكلة لميزان المدفوعات وخاصة بالنسبة للدول النامية، والذي تكون فيه حركة كثيفة للعمليات التجارية لمكوناته على العموم ومرتبطة أساسا بحسب مداخلها²؛ فهو يمثل ما تحقق فعلا من سلع وخدمات من قبل البلد مع العالم الخارجي سواء سلبا أو إيجابا³؛ ويعبر عن مقارنة بين صادرات وواردات بلد معين خلال مدة معينة والذي يمكن أن يشهد حالة (الفائز، العجز أو حالة توازن) فهو يضم كل من حركة التجارة المنظورة وغير المنظورة⁴، ومن بين الهيئات التي تنجزه نجد كل من: إدارة الجمارك والتي تطبق المحاسبة وفق

¹ الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2003م، ص 117-118.

² عمر صخري، التحليل الإقتصادي الكلي "الإقتصاد الكلي"، مرجع سابق، ص: 13.

³ عرفان تقي الحسني، مرجع سابق، ص: 117.

⁴ أحمد حشيش، أسامة محمد الفولي، مجدي محمود شهاب، أساسيات الإقتصاد الدولي، بدون طبعة، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 1998م، ص: 137.

قاعدة العبور من الحدود (M تقيم على أساس الساف، X على أساس الفوب¹)، مصلحة الضرائب، البنك المركزي، دوائر أخرى مختصة، فرصيد الميزان التجاري يحسن قياس ضغط الطلب المحلي وحتى الأجنبي وخاصة للميدان التجاري خارج قطاع المحروقات في الأسواق العالمية²، الميزان التجاري يضم نوعاً معيناً من المعاملات التجارية وهي مبادلات السلع، أما الجزء الثاني أي ميزان الخدمات فيمثل المعاملات غير المنظورة، أي الخدمات التي يقدمها المقيمون إلى غير المقيمين، والخدمات التي يقدمها غير المقيمين إلى المقيمين³؛ وعليه يمكننا استنتاج* التعريف التالي: الميزان التجاري يعبر عن حركة التجارة المنظورة وغير المنظورة التي تتم بين الدول خلال مدة زمنية معلومة، فهو يعبر عن المبادلات التجارية من صادرات وواردات السلع والخدمات بين المقيمين وغير المقيمين بالبلد*.

الفرع الثاني: التقسيم الأفقي للميزان التجاري يضم كل من ميزان التجارة المنظورة وغير المنظورة.

أولاً/ ميزان التجارة المنظورة: يقصد به كافة البنود المتعلقة بالصادرات والواردات التي تمر على الجمارك، فهي "منظورة" بهذا المعنى المحسوس⁴؛ كما يضم الصادرات والواردات من السلع والبضائع؛ والذي يمثل الفرق بين صادراته و وارداته والتي يمكن رؤيتها عبر مرورها للحدود⁵. يمكن استنتاج بأن حساب التجارة المنظورة يعبر عن الصادرات والواردات من السلع المادية التي تمر عبر الحدود الجمركية للدولة خلال الفترة محل الحساب؛ ففي حالة التصدير: تنتقل ملكية

¹ Antoine Parent, **Balance des paiements et politique économique**, édition Nathan Université, France, 1996, p :37.

² Kouider Boutaleb; **Efficacité des politiques économiques et croissance** : le cas de l'Algérie ;Alger ;2005, P :111.

³ وليد عيدي عبد النبي، ميزان المدفوعات بوصفه أداة في التحليل الاقتصادي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، البنك المركزي العراقي، ص:5.

* ملاحظة: الحساب الجاري = رصيد السلع + رصيد الخدمات + رصيد المداخل + رصيد التحويلات الجارية،

Lakhdar ADOUKA ; **Modélisation du taux de change du dinar algérien à l'aide des modèles ECM** ; Thèse pour l'obtention de doctorat Es-sciences en Sciences Economiques Option : Gestion ; Faculté des Sciences Economiques, Sciences de la gestion et des Sciences Commerciales ; UNIVERSITE ABOU-BAKR BELKAÏD TLEMCEN ;Alger ; Année universitaire 2010-2011;P :26.

* حسب المادة 2 من النظام رقم 07-01 المؤرخ في 3 فيفري 2007م فإن الأشخاص المقيمين في الجزائر هم الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين يتواجد المركز الرئيسي لنشاطهم الإقتصادي في الجزائر، بينما غير المقيمين فإنه يتواجد المركز الرئيسي لنشاطهم الإقتصادي خارج الجزائر.

⁴ عادل أحمد حشيش، مجدي محمود، **الإقتصاد الدولي**، بدون ط، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 1998م، ص: 137.

⁵ محمد علي إبراهيم العامري، **الإدارة المالية الدولية**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013م، ص: 64.

السلعة من المقيمين إلى غير المقيمين، أما في حالة الإستيراد فإن ملكيتها تنتقل من غير المقيمين إلى المقيمين، ويضم مختلف الأموال التي تمر عادة على جمارك الدولة سواء التي انتقلت ملكيتها دون أن تخرج بالفعل من الدولة أو تدخل إليها، ويشير (FMI) في هذا الشأن إلى تقويم الصادرات أو الواردات من السلع على أساس «فوب»^{*} وهذا على خلاف ما جرت به عادة بعض الدول من تقويم الصادرات «فوب» والواردات «سيف» وذلك تمييزاً لقيمة السلعة ذاتها عن قيمة الخدمات المتعلقة بها نقلاً وتأميناً¹.

على غرار النشرات السابقة التي أصدرها صندوق النقد الدولي سنوات 1948م؛ 1950م؛ 1961م و1977م فقد كان للدليل الخامس سنة 1993م هدف مزدوج :

تقديم معيار دولي يحدد الإطار المفاهيمي لإعداد إحصائيات ميزان المدفوعات؛ استخدامه كدليل من قبل البلدان الأعضاء في الصندوق لإعداد وثائق ميزان المدفوعات التي يفترض أن يقدموها بصفة دورية و منتظمة إلى الصندوق.

وتختلف أغراض وتوجهات الدليل الخامس** على تلك التي أعد لأجلها الدليل الرابع في

عدة نواح:

الإطار المفاهيمي تم توسيعه ليشمل تدفقات ميزان المدفوعات (المعاملات) ومخزونات الموجودات والالتزامات المالية الخارجية (المركز الخارجي الإجمالي)؛ حساب العمليات الجارية أعيد تعريفه ليستبعد تحويلات رأس المال (التي أصبحت تدخل ضمن حساب أوسع وهو: حساب رأس المال والعمليات المالية)؛ تم تقسيم حساب العمليات الجارية كذلك إلى قسمين مختلفين: السلع والخدمات من جهة والدخول والتحويلات من جهة أخرى؛

كما أن الدليل الخامس وضع تفرقة قاطعة في حساب المعاملات الجارية بين المعاملات الدولية ذات الطبيعة الخدمية وبين تلك المرتبطة بالدخول، ومنه حساب السلع يقسم إلى 5 مفردات هي:

^{*} فوب (Fob) = free on board أي قيمة السلعة حتى شحنها على السفينة، و سيف (cif) = cost, insurance, freight أي قيمة السلعة بما فيها تكاليف التأمين عليها وتكاليف النقل، أي بإضافة قيمة هذه الخدمات إلى ثمن السلعة نفسها.

¹ عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص: 84.

^{**} دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي في طبعته السادسة 2009م، يمثل الإطار المعياري الذي يستند إليه في إعداد إحصائيات المعاملات والمراكز بين إقتصاد ما والعالم الخارجي، ص: 1.

سلع عامة (بضائع، منقولات مستوردة أو مصدرة)؛

سلع مستوردة لغرض التحويل؛

تصليح السلع أي عمليات إصلاح السلع (سفن، طائرات...)

شراء سلع من الموانئ من قبل الناقلين (محروقات، أطعمة، مؤن...)

ذهب غير نقدي: الذهب الغير محتفظ به كأصول احتياطية (ذهب نقدي) من طرف السلطات؛
يكشف المركز السلعي مستوى تصنيع البلد، بشكل منتظم (بلد منتج للسلع المصنعة أو للمواد الأولية)¹.

ثانيا/ ميزان التجارة غير المنظورة:

يجرد كافة الخدمات* التي تتبادلها الدولة مع الدول الأجنبية مثل خدمات النقل والتأمين والسياحة والخدمات المهنية..... إلخ²؛ أو كافة الخدمات التي تقدمها الدولة إلى الخارج أو التي تحصل عليها من الخارج فهي غير ملموسة، فتجارة الخدمات بصفة عامة حسب المنظمة العالمية للتجارة فإن مستواها لا يرتبط أساسا بمدى القبول لدى الدول وإنما التي تحتاج إليها للمساهمة في نموها وتطور اقتصادها³.

ويضم حساب الخدمات بدوره 11 بابا :

النقل؛ الأسفار؛ خدمات الاتصال؛ خدمات البناء والأشغال العمومية؛ خدمات التأمين؛ الخدمات المالية؛ خدمات الإعلام الآلي والإعلام؛ مستحقات وحقوق شهادات الاختراع...؛ خدمات أخرى مقدمة للشركات. خدمات مقدمة للأفراد : ثقافة وترفيه؛ خدمات مقدمة أو متسلمة من طرف الإدارات العمومية.

أما قسم الدخول والتحويلات الجارية فأصبح يتميز بوجود واضح بين المعاملات الدولية المتعلقة بالخدمات وتلك المتعلقة بمداخل عوامل الإنتاج وهو يفهم المداخل وتتقسم إلى :

¹ <https://www.imf.org/external/np/sta/bop/BOPtext.pdf>, Balance of payments text book (1996), pp:39-40, le10/01/2014, à14h23.

* الخدمة تمثل نشاط أو أداء غير ملموس يحدث من خلال عملية تفاعل هادفة إلى تلبية توقعات العملاء وإرضائهم، أو هي عبارة عن منفعة مدركة بالحواس قائمة بحد ذاتها أو متأصلة بشيء مادي قابلة للتداول؛ أنظر إلى زكريا أحمد عزام، علي فلاح الزعبي، سياسات التسعير (مدخل منهجي تطبيقي متكامل)، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2011م، ص:260.

² عادل أحمد حشيش وآخرون، الإقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص: 137.

³ Zalmai Haquani, Philippe Saunier, Droit internationale de l'économie, Ellipses Edition Marketing, 2^{ème} édition, Paris, France, 2007, P :50.

مكافآت الأجراء؛ دخول الاستثمارات¹.

وعليه يمكن إيضاح بنود التجارة غير المنظورة وشرح محتواها على النحو الموالي:

أ/ **الرحلات إلى الخارج:** يشمل مصروفات المسافرين سواء للدراسة أو العلاج أو العمل أو السياحة²، وتكون مصروفات المسافرين الأجانب داخل الدولة (دائن) ومصروفات المقيمين عند السفر إلى الخارج (مدين).

ب/ **مجال النقل** يعبر في قيمة خدمات النقل البحري؛ البري؛ الجوي والنهري التي يقدمها المقيمون لغير المقيمين (دائن) وغير المقيمين إلى المقيمين (مدين)، كـثمن تذاكر السفر؛ رسوم الموانئ؛ أجور شحن البضائع وثمان الوقود.

ج/ **التأمين:** يشمل كافة عمليات التأمين (على الحياة؛ ضد الحوادث؛ على الطائرات والسفن؛ نقل البضائع)، وقيمة عمليات إعادة التأمين التي تتم بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة الميزان، وتقيد أقساط التأمين في جانب الدائن فيما يتعلق بما تستحقه مشروعات مقيمة قبل غير المقيمين، وفي جانب المدين بما تستحقه غير المقيمة قبل المقيمين، أما عند استحقاق مبالغ التأمين فالدفع منها إلى الداخل يقيد بالدائن والمدفوع منها إلى الخارج يقيد بالمدين.

د/ **دخول الاستثمار:** تشمل خدمات رؤوس المال سواء أداها رأس المال المحلي للخارج أو أداها رأس المال الأجنبي إلى الداخل³، الأرباح التي يحققها الأفراد أو الحكومات نتيجة استثماراتهم بالخارج عادة ما يتم تحويلها إلى داخل البلاد وفي معظم الحالات يتطلب الأمر تحويلها بالعملة الوطنية، مما يزيد معه الطلب على العملة الوطنية للبلاد الذين ينتمون إليه، والعكس صحيح أيضاً في حالة كون البلاد تضم قدراً من الاستثمارات الأجنبية في أراضيها مما يتطلب تحويل عوائدها للخارج، ويزيد معه المعروض من العملة الوطنية لهذا البلد⁴، كما نجد في هذا البند العناصر المالية:

¹ <https://www.imf.org/external/np/sta/bop/BOPtex.pdf>, Balance of payments text book (1996), pp:60/87, le10/01/2014, à14h23.

² سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العلجوني، **النقود والبنوك والمصارف المركزية**، الطبعة العربية، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010م، ص:304.

³ مجدي محمود شهاب وآخرون، **أسس العلاقات الاقتصادية الدولية**، مرجع سابق، ص ص:98-99.

⁴ http://www.ibtesama.com/vb/showthread-t_357710.html, le 05/02/2014, à16h05.

د-1/ دخل الاستثمار المباشر ومن أنواعه الأساسية: فوائد من شركات تابعة على الأموال الموظفة إليها من المؤسسات الأصلية على سبيل الدائنية ويتضمن أيضا الفوائد المستحقة والتي لم تدفع بعد؛

أرباح موزعة من شركات تابعة على نصيب الخارج من رأس مال الشركة ويمثل أيضا الأرباح المستحقة وغير المحولة؛

أرباح غير موزعة في شركات تابعة وأرباح الفروع وهو ربح موزع؛
دخل العقارات التجارية إذ تعتبر من قبيل الاستثمار المباشر.

د-2 / دخل رأس المال الدائن: ويتضمن كل من:

فوائد القروض ما بين الحكومات؛

فوائد السندات العامة وسندات التوظيف؛

الفوائد المستحقة على القروض والإعتمادات المصرفية.

د-3 / دخول رأس المال الأخرى تشمل كل من:

الأرباح الموزعة على أسهم التوظيف، دخل ناجم عن نصيب في شركة، دخل العقارات غير التجارية؛

الأرباح غير الموزعة على عكس ما رأيناه بالنسبة للاستثمارات المباشرة.

هـ/ الخدمات الحكومية كل الخدمات التي تقدمها الحكومة الوطنية أو الحكومة الأجنبية، ومثالها نفقات البعثات الدبلوماسية والسياسية والنفقات الإدارية؛ وكمساهمة الحكومة الوطنية في النفقات الإدارية للمنظمات الدولية والمعاشات التي تدفعها الدولة إلى الخارج والعمليات بالقوات المسلحة في الخارج (إيجار قواعد، وقود...)؛ والضرائب التي يدفعها مواطنيها في الخارج لتفادي الازدواج الضريبي، الرسوم الخاصة للنشاط القنصلي (تأشيرات، دمغة)، كما نجد عمليات خاصة بالحكومات الأجنبية نحو الإيرادات الناشئة عن مصروفات البعثات الأجنبية والمنظمات الدولية في الدولة والعسكرية التي تقوم بها حكومات أجنبية لغير الدولة، المعاشات التي يحصلها مقيمونا في الخارج، رسوم العمليات القنصلية.

و/ المتنوعات كالخدمات المصرفية

فتشمل الخدمات التي تقدمها البنوك الوطنية إلى الخارج والعكس، كالقروض؛ التحويلات؛

عمليات الائتمان؛ خصم الأوراق التجارية؛ الإعتمادات المستندية وغيرها،

ومن الخدمات الأخرى نجد: أجور الوطنيين المشتغلين في الخارج والأجانب المشتغلين في الداخل، ثمن الخدمات المهنية، المعاشات الخاصة، العمولات الجارية، الأرباح والخسائر عن عمليات تجارية قامت في الخارج على يد مقيمين، مدفوعات (البريد، الهاتف، التيليغراف، الدعاية، إيجار الأفلام)، عوائد عن الحقوق الأدبية والملكية الفكرية، كذلك حقوق التأليف وحقوق الملكية التجارية والصناعية، وإيجار الأفلام السينمائية... إلخ¹.

المطلب الثالث: هيكل الميزان التجاري

هناك العديد من الهياكل المتضمنة للميزان التجاري والمتعارف عليه ما أعده (FMI) وفق ما يلي:

الجدول رقم (2-1): يمثل الهيكل العام للميزان التجاري الوحدة: وحدة نقدية

البند	المقبوضات *الدائن*	المدفوعات *المدين*
الحساب التجاري:		
حساب التجارة المنظورة		
1-السلع		
2-الذهب غير النقدي		
حساب التجارة غير المنظورة		
3-السفر إلى الخارج		
4-النقل		
5-التأمين		
6-مداخل الاستثمارات		
7-أعمال حكومية		
8-متنوعات		

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على تقسيم حساب الميزان التجاري.

¹ مجدي محمود شهاب وآخرون، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص ص: 98-99.

الجدول رقم (2-2): يمثل هيكل الميزان التجاري وفق FMI الوحدة: وحدة نقدية

البند	دائن	مدين
الميزان التجاري (السلع والخدمات)		
ميزان التجارة في السلع		
الصادرات (f.o.b)		
المحروقات		
أخرى		
الواردات (f.o.b)		
المحروقات		
أخرى		
ميزان التجارة في الخدمات		
خدمات خارج دخل العوامل (صافي) وتشمل:		
خدمات الصناعة التحويلية للمدخلات المادية المملوكة للآخرين		
خدمات الصيانة والإصلاح غير المدرجة في موضع آخر		
خدمات النقل (البحري؛ الجوي؛ طرق النقل الأخرى، خدمات البريد وحمل الرسائل)		
خدمات السفر		
خدمات الإنشاءات (في الخارج؛ في الإقتصاد المبلغ)		
خدمات التأمين ومعاشات التقاعد		
الخدمات المالية		
خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية والحاسب الآلي والمعلومات		
خدمات الأعمال الأخرى		
الخدمات الشخصية والثقافية والترفيهية الأخرى		
الخدمات الحكومية غير المدرجة في موضع آخر		
دخل العوامل (صافي)		
الدخل الأولي		
تعويضات العاملين		
دخل الاستثمار		
الفائدة (المرتبطة بالمستثمر المباشر غير مقيم؛ أو غير معروف...)		
استثمار الحافطة		
الفائدة (قصيرة الأجل؛ طويلة الأجل)		
استثمارات أخرى		

	الدخل الثانوي:
	الحكومة العامة (ضرائب جارية على الدخل والثروة... إلخ)
	المساهمات الاجتماعية
	الشركات المالية وغير المالية

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، صندوق النقد الدولي، الطبعة السادسة، 2009م، ص ص: 201-204.

من خلال تحليلنا لهيكل الميزان التجاري وانطلاقاً من الجدولين السابقين يتضح لنا ما يلي:

الفرع الأول: التقسيم الرأسي أو العمودي

يقصد بالتصنيف الرأسي توزيع المبادلات الاقتصادية بين حلقتين رئيسيتين وهما المقبوضات والمدفوعات وينتج عن هذان الحقلان مجموعة من الالتزامات كنتيجة طبيعية لكافة الانتقالات وتجعل الدولة إزاء غيرها دائنة أو مدينة¹.

تفيد الواردات في الجانب المدين (Debit) ويأخذ الإشارة السالبة (-) ويعبر عن المدفوعات لما يترتب على الإستيراد من انتقال الملكية من غير المقيمين إلى المقيمين، وتفيد الصادرات في الجانب الدائن (Crédit) والذي يأخذ الإشارة الموجبة (+) ويعبر عن الإيرادات المترتبة عن التصدير².

الفرع الثاني: عمليات الميزان التجاري تتميز بين نوعين من العمليات بحسب الهدف من إجرائها وهما عمليات تلقائية وعمليات تعويضية.

أولاً / العمليات التلقائية أو المستقلة: فهي التي تجرى لذاتها وبغض النظر عن الوضع الإجمالي للميزان نظراً لما تحققه من ربح أو من إشباع لمن يقوم بها كإستيراد المواد الأساسية وغيرها.

ثانياً / العمليات التعويضية أو الموازنة: فهي تلك التي لا تجرى لذاتها وإنما تجري بالنظر إلى حالة أو وضع الميزان التجاري، مثل إستيراد الذهب أو تصديره فهذه العمليات لم تكن لتجري لو لم تكن هناك عمليات تلقائية سبق القيام بها؛ فهي تحقق التوازن المحاسبي وليس الإقتصادي³.

¹ هوشيار معروف، مرجع سابق، ص: 243.

² محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني للدراسات والتوثيق، بيروت، لبنان، 2010م، ص: 159.

³ عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص: 99-100.

الفرع الثالث: استهداف الميزان التجاري

يمكن ذكر بعض الأسباب وفق ما يلي:¹

-يبين لنا الإستراتيجيات المتبعة مع تغيرات الميزان التجاري وما هي القطاعات الأكثر تأثراً على الإقتصاد الوطني، ويوضح الديناميكية الموجودة في الإقتصاد ومعرفة رصيده والرقعة الجغرافية المتعامل معها؛

-يعكس هيكل الإقتصاد وتخصصه ونوع العلاقات السياسية التي تربط الدول؛

-معرفة المخاطر الإقتصادية عندما يكون الوضع التجاري لأحد الأنشطة معرضاً لمخاطرة التحركات العكسية لأسعار الصرف، وقد تكون هذه المخاطر إما قصيرة الأجل أو طويلة الأجل؛
-الحساب الذي يضم أكبر نسبة في التعاملات التجارية للعديد من الدول في ميزان مدفوعاتها.

المطلب الرابع: منهج القيد في الميزان التجاري

بما أن الميزان التجاري جزء من ميزان المدفوعات فله نفس الأسلوب لإثبات أي عملية إذ نجد:

الفرع الأول: القيد المزدوج

حيث يتم تسجيل القيد الأول وهو القيد الأساسي (القيد المستقل) ثم يتم تسجيل القيد المقابل وهو قيد المساواة الحسابية، ويعني ذلك أن القيد الثاني هو قيد لا يتم نتيجة إجراء عملية مستقلة²، وعليه القيد في ميزان التجارة أو الميزان الخدمي يتم تسجيل قيمة صادرات* أي دولة سواء كانت سلعية أم خدمية أم تحويلات من جانب واحد إلى الداخل في الجانب الدائن لأنه يترتب عليها تدفق عملة أجنبية من الخارج إلى الداخل، وفي المقابل يتم تسجيل قيمة واردات أي دولة سواء كانت سلعية أم خدمية أم تحويلات من جانب واحد إلى الخارج في الجانب المدين لأنه يترتب عليها تدفق عملة أجنبية من الداخل إلى الخارج.

الفرع الثاني: تطبيق القيد المزدوج

أولاً/ على السلع:

جرت عملية تصدير سلع تتمثل في التمور قيمتها 2 مليون دولار من الجزائر إلى فرنسا خلال الربع الأول من سنة 2013م والتسديد يتم نقداً لاحقاً (أقل من شهر).

¹ برايان كويل، الحماية من مخاطر العملة، الطبعة الأولى، دار الفاروق للنشر والتوزيع، مصر، 2006م، ص:13.

² عبد القادر السيد متولي، الإقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص:126.

*الصادرات تمثل مجموع السلع والخدمات المنتجة من قبل المقيمين في بلد المنشأ والتي يتم بيعها للأجانب خارج حدود البلد.

فكيف يتم التسجيل في حساب الميزان التجاري بالنسبة للجزائر؟ وبالنسبة لفرنسا؟.

-تسجيل عملية تصدير التمر في حساب ميزان التجارة المنظورة للجزائر:

الجدول رقم(2-3): تسجيل عملية تصدير التمر في حساب ميزان التجارة المنظورة للجزائر

الوحدة: \$

فرع الحساب	دائن (+)	مدين (-)
سلع: - التمور	2000000	
رأس مال قصير الأجل		2000000

المصدر: من إعداد الطالب.

-تسجيل عملية إستيراد التمر في حساب ميزان التجارة المنظورة لفرنسا:

الجدول رقم (2-4): تسجيل عملية إستيراد التمر في حساب ميزان التجارة المنظورة لفرنسا

الوحدة: \$

فرع الحساب	دائن (+)	مدين (-)
سلع: - التمور		2000000
رأس مال قصير الأجل	2000000	

المصدر: من إعداد الطالب.

ب/ تلقت الجزائر طلبية إستيراد سلعة ما بقيمة 4 مليون دولار من فرنسا للشهر الحالي والتسديد يكون أنيا فكيف يتم التسجيل بالنسبة للجزائر؟، وعليه تقوم الجزائر بتسجيل قيمة 4 مليون دولار في ميزان التجارة كصادرات بالجانب الدائن (المتحصلات) وهذا يمثل القيد المستقل، وتسجل نفس المبلغ في حساب رأس المال قصير الأجل في الجانب المدين (المدفوعات) وهذا القيد هو قيد المساواة الحسابية.

ثانيا/على الخدمات: شركة أجنبية تحقق أرباحا من نشاطها في الداخل قدرها 1.5 مليون دولار،

فكيف يتم تقييد العملية؟

هنا تقيد هذه الأرباح في الجانب المدين في بند دخل الاستثمار فإذا أعادت هذه الشركة استثمار أرباحها في مشروعها المحلي ففي هذه الحالة تقيد في الحساب الدائن في حساب رأس المال طويل الأجل.

الجدول رقم (2-5): يمثل تسجيل العملية في حساب ميزان التجارة غير المنظورة للجزائر

الوحدة: \$

مدین (-)	دائن (+)	
1500000		دخل استثمار
	1500000	رأس مال طويل الأجل

المصدر: من إعداد الطالب.

المبحث الثاني: اختلال الميزان التجاري ونظرياته

يعتري الميزان التجاري عبر مدار السنوات تغيرات مختلفة نجمت عن التبادلات التجارية ما بين الدول، هذه الاختلالات قد تكون بسيطة وأحيانا تكون حادة ومزمنة وتتخللها أوجه متعددة، هذا ما جعل مفكري الإقتصاد وغيرهم يبحثون عن السبل الناجعة لمعالجة مختلف هذه الاختلالات ، ولمعرفة كل ذلك نهتدي إلى النقاط الموالية:

المطلب الأول: مفهوم الاختلال والعوامل المؤثرة عليه

إن اختلال الميزان التجاري له مفاهيم تميزه عن غيره والتي في الغالب ناتجة عن عوامل تؤثر فيه، فالتوازن الحسابي لا يعني التوازن الإقتصادي فقد يعكس التوازن الحسابي اختلالا في المعنى الإقتصادي، فمعظم البنود المنشأة للمديونية هي غالبا ما تكون بنود السلع والخدمات، فوضعية أية دولة ما يمكن معرفتها من خلال مقارنة الصادرات الكلية بالواردات الكلية (منظورة وغير منظورة)¹.

¹ فطيمة بن حمودة، أثر تقلبات أسعار الصرف على التنمية الاقتصادية-حالة الجزائر-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية فرع نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير فرع التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، السنة الجامعية (2009م-2010م)، ص: 191.

الفرع الأول: مفهوم الاختلال الإختلال يعني زيادة قيم الجانب الدائن (أو المدين) على حساب قيم الجانب المدين (أو الدائن) خلال فترة زمنية معينة¹، وعليه فهو مصطلح يعبر عن عدم التوازن أو عدم المساواة بين طرفي العملية.

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في الميزان التجاري

يمكن استنتاج العوامل المؤثرة في الميزان التجاري على النحو الموالي:

التضخم*، التغيرات في مستوى المداخيل المحلية والعالمية، الإختلاف في أسعار الفائدة. التغيرات في سعر الصرف الأجنبي، تغير الأرصدة النقدية في البنوك المحلية، الأجنبية، البنك المركزي، درجة الاستقرار السياسي للدولة.

المطلب الثاني: اختلال الميزان التجاري وسياسة تصحيحه

يوجد العديد من أنواع الإختلالات وسياسات تصحيحه نتيجة لأسباب مختلفة ولعل أبرزها:

الفرع الأول: أنواع اختلال الميزان التجاري يمكن ذكر ما يلي:

أولا/ الاختلال العارض أو العشوائي: يحدث نتيجة لبعض الظروف الطارئة التي قد تصيب الإقتصاد مثل حدوث عجز في الميزان التجاري لبلد ما نتيجة إنخفاض صادراتها من محصول القطن في هذا العام لتعرضه للآفات الزراعية، أو بسبب حدوث بعض الكوارث الطبيعية كالزلازل، الفيضانات أو الحروب أو الأوبئة أو تغير مفاجئ في أذواق وتفضيلات المستهلكين في الدول الأجنبية، هذا الخلل له طبيعة وقتية فيزول بزوال السبب بشكل تلقائي.

ثانيا/ الاختلال الموسمي: يحدث بسبب تقلبات في إنتاج بعض المحاصيل خلال فترة معينة من السنة، يزول بمرور الوقت فانخفاض الصادرات يعوضها الزيادة في فترة أخرى من السنة نفسها.

ثالثا/ الاختلال الدوري:

يحدث بسبب زيادة X أو انخفاضها بالنسبة لدول ما هي نفسها عبارة عن زيادة أو إنخفاض M العالم الخارجي، فالدول المستوردة تتوقف على حالات التوظيف والتشغيل السائدة بها واقترب

¹ حسن خلف الله فليح ، مرجع سابق، ص:275.

*التضخم يعني حجم الكتلة النقدية يزداد بسرعة أكبر من حجم الإنتاج خلال فترة من الزمن،

Jeau Louis Besson, **Monnaie et Finance**, office des publications universitaires, Ben Aknoun, Alger, 1993,p:38.

الظروف الإقتصادية بهذه الدول من حالات الرواج أو الكساد، ففي حالة الرواج يزداد الطلب على الواردات فتزيد صادرات الدول الأخرى، ويحدث العكس في حالات الركود والكساد.

رابعاً/ الاختلال الهيكلي: يحدث نتيجة لعوامل ترتبط بهيكل الإنتاج والدخل والتشغيل بالدولة محل الدراسة، لا تزول إلا بإصلاح الهيكل المحدد فقد ترتفع مستويات الدخل في بعض الدول لتؤدي إلى زيادة دائمة في الواردات.

خامساً/ التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية (الاختلال النقدي):

إذا كان سعر الصرف لعملة بلد ما أكبر من قيمتها الحقيقية سيؤدي ذلك إلى إرتفاع أسعار سلع البلد مما يساهم إلى انخفاض الطلب الخارجي عليها مما يحدث الاختلال والعكس صحيح فغالبا ما ينتج عن الإختلالات ضغوط تضخمية* تساهم في استمرارية الاختلال¹.

سادساً/ الاختلال المؤقت والدائم:

يمكن التمييز بين الاختلال المؤقت والاختلال الدائم وفق النحو التالي:

أ/ الاختلال المؤقت:

يعرف الاختلال المؤقت للميزان بأنه يحدث في فترة زمنية معينة ثم يزول لأن أسبابه ظرفية؛

ب/ الاختلال الدائم:

يكون الاختلال في الهياكل الإقتصادية لفترة طويلة من الزمن ويكون السبب ارتباطه بهيكل الإقتصاد لأن فيها عنصر الطلب أكبر من العرض ولأن العنصر الإنتاجي يكون غير مرن.

الفرع الثاني: السياسات التصحيحية لاختلال الميزان التجاري

للميزان التجاري سياسات لتصحيح اختلاله أتت بها المدارس الفكرية الإقتصادية؛ كمحاولة منها للحد من تبعات هذه الإختلالات وإمكانية علاجها من خلال:

أولاً/ سياسة محولة للإنفاق (منهج المرونات):

أظهرت النظريتان الكلاسيكية والكينزية عيوباً في تفسير التصحيحات الممكنة للاختلال الحاصل في الميزان التجاري، حيث اعتمدتا على ثبات أسعار الصرف، إلى أن ظهرت طريقة

* تعبر الضغوط التضخمية عن الارتفاع لمستوى العام للأسعار خلال فترة من الزمن، هذا الارتفاع يفسر بارتفاع مستوى

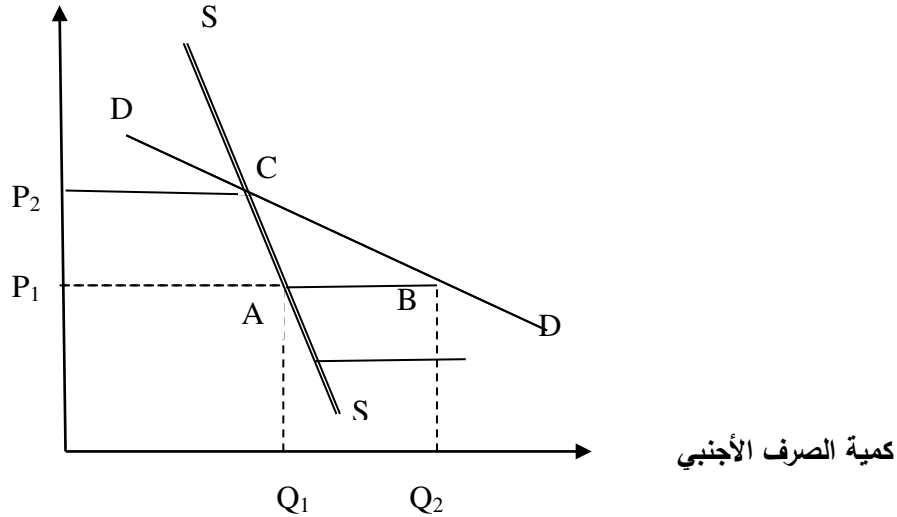
الطلب عن العرض في السوق أو زيادة الكمية المعروضة للنقد بنسب تفوق نسب زيادة مستوى حجم الإنتاج،

Jézabel Couppey-Soubeyran, Monnaie, Banques, Finance, 2^e édition, Presses Universitaires de France, France, 2012, p :240.

¹ عبد القادر السيد متولي، الإقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص:139.

المرونة والتي تعتمد على التغيرات المترتبة على تغير سعر صرف العملة التي تؤثر على الميزان التجاري للبلد، وشروط نجاحها تتمثل في: مرونة الطلب على الصادرات والواردات للبلد، توفر معطيات مهمة للاقتصاد الوطني وخاصة مدى القدرة الإستيعابية (إن كان في حالة توظيف كامل أم لا)، عدم قيام الدول الأخرى لأية إجراءات تؤدي إلى إبطال مفعول سياسة تغير سعر الصرف.

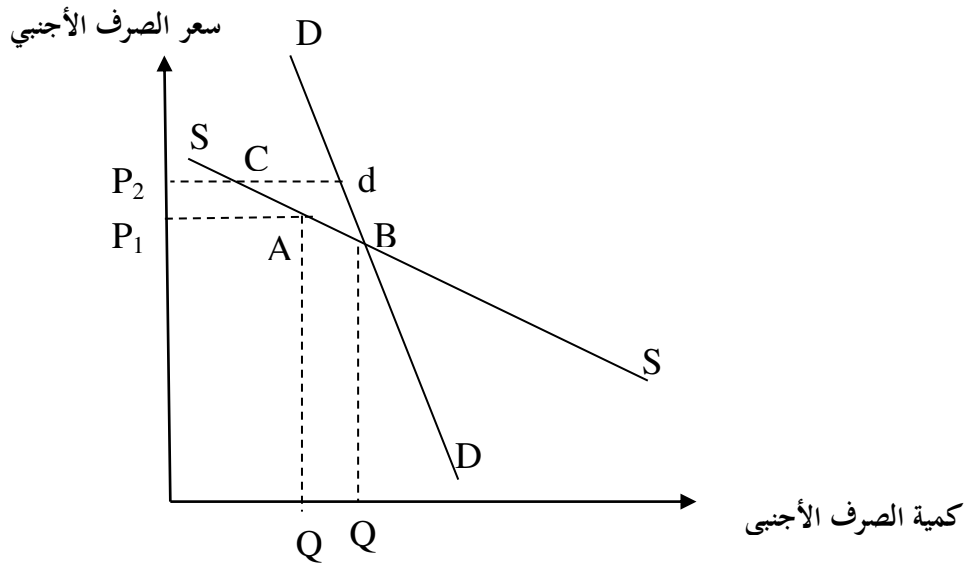
سعر الصرف الأجنبي



الشكل رقم (1-2): أثر تخفيض قيمة العملة على وضع الميزان التجاري بإفتراض مرونة (الطلب أكبر من العرض)

المصدر: عرفان تقي الحسني، التمويل الدولي، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الأردن، 1999م، ص: 135.

من خلال الشكل السابق وبناء على مستوى ميلان كل من منحنى عرض الصرف الأجنبي والطلب عليه، فإذا كان ميل منحنى الطلب على الصرف الأجنبي أقل من ميل منحنى العرض فإن تخفيض قيمة العملة المحلية سيؤدي إلى إنخفاض الطلب على الصرف الأجنبي وسيكون الانخفاض في الطلب أكبر من إنخفاض العرض وهكذا سينتقل سعر الصرف من المستوى P_1 إلى P_2 وعندها يتم التخلص من حالة العجز في الميزان التجاري A-B ويعود التوازن له.



الشكل رقم (2-2): أثر تخفيض قيمة العملة على وضع الميزان التجاري بإفتراض مرونة (العرض أكبر من الطلب)

المصدر: عرفان تقي الحسني، التمويل الدولي، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الأردن، 1999م، ص: 136.

أما إذا كانت مرونة منحنى العرض أكبر من مرونة منحنى الطلب عند مستوى سعر صرف P_1 فإن تخفيض قيمة العملة سيؤدي إلى زيادة العجز في الميزان التجاري من $B-A$ إلى $D-C$ وذلك عند مستوى P_2 لأنه سيتدفق نقد أجنبي إلى خارج البلد أكثر مما يلج إليهما . لتحقيق النتيجة المرغوبة من تخفيض قيمة العملة والمتمثلة في علاج اختلال الميزان التجاري توصل الاقتصاديان مارشال - ليرنر إلى تقديم شروط ضرورية لذلك وهي:

- ✓ مجموع مرونة الطلب على الصادرات ومرونة الطلب على الواردات أكبر من الواحد؛
- ✓ تجانس الصادرات والواردات؛
- ✓ التوظيف الكامل في الإقتصاد.

الحالات المحتملة: إذا كانت $E_d^X = 0$: مرونة الطلب على الصادرات مساوية للصفر فإن تخفيض قيمة العملة سيؤدي إلى انخفاض في قيمة الصادرات المقومة بالعملة الأجنبية بنفس نسبة الانخفاض في قيمة العملة؛

إذا كانت $E_d^M = 0$: مرونة الطلب على الواردات مساوية للصفر فإن تخفيض قيمة العملة سيبقي قيمة الواردات ثابتة؛

إذا كانت $0 < E_d^M + E_d^X$ و $1 < E_d^X$ ، $1 < E_d^M$: فإن تخفيض قيمة العملة سيؤدي إلى انخفاض في قيمة الواردات بنسبة أكبر من نسبة الانخفاض في قيمة الصادرات مما يقود إلى معالجة جزئية للعجز في الميزان.

إذا كانت $E_d^M + E_d^X < 1$: فإن تخفيض قيمة العملة سيؤدي إلى النتيجتين التاليتين:

أ / انخفاض في قيمة الواردات بنسبة أكبر من نسبة التخفيض في قيمة العملة؛

ب / ارتفاع في قيمة الصادرات بنسبة أكبر من نسبة التخفيض في قيمة العملة.

في هذه الحالة فقط أكثر فعالية لعملية تخفيض قيمة العملة لإعادة التوازن إلى الميزان التجاري.

إذا كانت $0 > E_d^M + E_d^X$ و $1 > E_d^X$ ، $1 > E_d^M$: فإن تخفيض قيمة العملة سيزيد من تفاقم العجز في الميزان التجاري، نظرا لانخفاض قيمة الصادرات بنسبة أكبر من نسبة الانخفاض في قيمة الواردات¹.

وعليه فإن سياسة تحويل الإنفاق تقوم على تخفيض سعر صرف العملة المحلية أو على رفعها، وذلك للتأثير في تركيبة الإنفاق بهدف تحويل الطلب من السلع الأجنبية إلى السلع المحلية أو بالعكس².

$E_{px} = \frac{\frac{dx}{x}}{\frac{\Delta px}{px}} = \frac{\Delta x}{\Delta px} \times \frac{px}{x}$ مرونة الطلب على الصادرات وتعني درجة استجابة للتغير الذي يحصل للصادرات عندما يتغير

سعر الصرف بوحدة واحدة بالنسبة لسعر الصرف

Olivier Hueber, économie générale, 2^e édition, Edition Technip, Paris, France, 2012, P :29.

¹ عرفان تقي الحسني، مرجع سابق، ص/ ص: 138/133.

ملاحظة: مضاعف التجارة الخارجية نظرية تعكس العلاقة الموجبة بين زيادة صادرات البلد وزيادة الدخل الوطني له، بحيث أن زيادة الصادرات بوحدة واحدة ستؤدي إلى زيادة أكبر في الدخل الوطني.

² هوشيار معروف، مرجع سابق، ص: 353.

ثانيا/ سياسة معبرة للإنفاق (منهج الاستيعاب والمنهج النقدي):

يمكن الإستعانة بمنهج الاستيعاب في تفسير أثر سعر الصرف على الدخل حيث يركز هذا النموذج على الميزان التجاري ويهمل كلا من سوق النقود وتدفقات رأس المال، وهو بذلك يتشابه مع منهج المرونات، ويعتبر منهجا للتحليل الإقتصادي العام القائم على الأفكار الكينزية والمتمثلة في:

- ✓ افتراض سيادة حالة التوظيف غير الكامل على نطاق واسع لتشمل جميع الدول تقريبا؛
- ✓ استبعاد كافة عناصر ميزان رؤوس الأموال من التحليل على بنود الميزان التجاري؛
- ✓ الإنتاج الجاري هو المصدر الوحيد للصادرات؛
- ✓ افتراض ثبات أسعار السلع والأجور النقدية وسعر الفائدة ونفقات العملية الإنتاجية؛
- ✓ افتراض توفر قدر كاف من احتياطات الصرف لدى الدولة¹.

اعتبرت مسألة تخفيض قيمة العملة واحدة من أهم التدابير المركزية في برنامج الإصلاح الإقتصادي وكثيرا ما وصفت بأنها غير قابلة للتفاوض من جانب بعض الخبراء من المؤسسات المالية الدولية، وتقودنا دراسة فعاليتها إلى الانطلاق من المعادلة الأساسية في التوازن في الحسابات الوطنية:

$$Y + M = C + I + X \dots\dots\dots(1)$$

حيث تمثل كل من :

Y: تعبر عن الناتج الوطني، M: تمثل الواردات، Y + M: الموارد، C: يمثل الاستهلاك، I: يمثل الاستثمار، X: تعبر عن الصادرات، C + I + X: هي التوظيف.

فإذا عبرنا على الاستيعاب بالمعادلة: $A = C + I$ يمكننا كتابة المعادلة (1) على النحو التالي :

$$Y - A = X - M \dots\dots\dots(2)$$

حيث أن: $X - M$ تمثل التوازن في الميزان التجاري، ويمكن أيضا أن نعبر عنه بـ B ونحصل على المعادلة:

$$Y - A = B \dots\dots\dots(3)$$

¹ الحبيب زاوي، سعر الصرف ومؤشرات قياس التنافسية - حالة الجزائر -، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والإستراتيجية التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، الجزائر، 2012م، ص ص: 11-12.

وهذا يعني أن التوازن في الميزان التجاري يساوي الناتج الوطني ناقص الطلب المحلي أو الاستيعاب .

في إطار إطلاق برنامج التكيف الهيكلي فإن السمة الغالبة هي وجود عجز في الميزان التجاري وكون الاستهلاك المحلي أعلى من الإنتاج المحلي ($A > Y$)؛ ولحد من هذا العجز فالتدخل يكون على الدخل (أو الإنتاج) بزيادته أو على محاولة التقليل من الاستهلاك؛ بينما في بلد يريد تنفيذ برنامج التكيف الهيكلي فإن ظروف زيادة الإنتاج لا تتحقق (نظرا لحالة تدهور وحدات الإنتاج) ولذلك فمن الأسهل العمل على تخفيض الاستهلاك ولا يتأتى هذا إلا من خلال تخفيض قيمة العملة¹.

الفرع الثالث: مؤشرات قياس الميزان التجاري

هنالك العديد من المعدلات التي يمكن أن توضح وضعية الميزان التجاري ومكوناته وتفسره على أرض الواقع ولعل أبرزها ما يلي:

أولا/ معدل التبعية (TD):

يعبر معدل التبعية عن نسبة الواردات من السلع والخدمات إلى الناتج المحلي الخام.

$$TD = (M/Pib) * 100\% \dots\dots\dots(1)$$

فكلما كان هذا المعدل أصغر كلما كان البلد أقل تبعية للخارج.

ثانيا/ معدل القدرة على التصدير (TE) : يعبر عن نسبة الصادرات من السلع والخدمات إلى الناتج المحلي الخام.

$$TE = (X/ Pib) * 100\% \dots\dots\dots(2)$$

فكلما كان هذا المعدل كبيرا فإن ذلك يدل أن للبلد قدرات كبيرة للاعتماد على قطاع التصدير².

ثالثا/ معدل التغطية (TC):

يعبر معدل التغطية عن نسبة الصادرات إلى الواردات من السلع والخدمات.

$$TC = (X \setminus M) \times 100\dots\dots\dots(3)$$

¹ عبد الرزاق بن الزاوي، مرجع سابق، ص ص: 55-56.

² Jean-Luc DAGUT, Dictionnaire de 1000 notions d'économie, Studyrama, France, 3^e Trimestre 2012, p :325.

هذا المعدل يبين مدى قدرة الإيرادات المتأتية من الصادرات على تغطية المدفوعات الناجمة عن الواردات، فإذا كان هذا المعدل أصغر من مئة يعني أن قيمة الصادرات لا تغطي قيمة الواردات وعلى البلد البحث عن موارد أخرى.

رابعا/ معدل القدرة على سداد الواردات:

هو عبارة عن نسبة المخزون من احتياطي الصرف إلى الواردات من السلع؛ ويقوم بعدد (الأيام؛ الأشهر؛ السنوات) حيث كلما كان عددها أكبر فإن ذلك يعني أن البلد قادر على تسديد فاتورة وارداته في أقرب الآجال، ومن المستحسن ألا يقل عن ثلاثة أشهر¹.

خامسا/ مؤشر تغطية الاحتياطيات الدولية للواردات (R/M): يعبر عن النسبة بين الاحتياطيات الدولية للبلد وقيمة وارداته، ويميز المؤشر بعدد السنين، الأشهر أو الأيام².

سادسا/ معدل النمو في الصادرات = (قيمة الصادرات الفعلية/ قيمة الصادرات في السنة الماضية) * 100%، والذي يعبر عن نسبة التغير في الصادرات لبلد ما لفترتين مختلفتين إلى قيمة الصادرات للبلد المعني خلال الفترة الماضية³.

المطلب الثالث: علاج اختلال الميزان التجاري

بحسب النظريات الاقتصادية المختلفة يتم علاج الاختلال وفق مبادئ محددة، وعليه نميز بينها وفق ما يلي:

الفرع الأول: النظرية التقليدية: تتضمن مبدأ التأثير في الأثمان وفق النموذج المبسط إذ أن الخل في الميزان ← خروج أو دخول الذهب ← تغير في عرض النقد ← تغير في مستوى الأسعار ومعدل الفائدة ← تغير في سعر الصرف الأجنبي ← الزيادة أو النقصان في الواردات مقابل الصادرات مما يساهم في التأثير على توازن الميزان.

الفرع الثاني: النظرية الكينزية: تركز على التغييرات في الدخل من خلال الميل الحدي للاستيراد ومضاعف التجارة الخارجية وآثارها على الصرف الأجنبي؛ بالتالي على وضع الميزان وأهم

¹ ، ميزان <http://forum.stop55.com/urls.php?ref=http%3A%2F%2Fforum.stop55.com%2F284416.html> 15-02-2014, à 14h21. المدفوعات،

² بلقاسم زايري، كفاية الاحتياطيات الدولية في الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، العدد 07، السداسي الثاني 2009م، ص:3.

³ زاهر عبد الرحيم عاطف، الرقابة على الأعمال الإدارية، الطبعة الأولى، دار الرأية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009م، ص:114.

شروطها الإعتماد على السياسة المالية، فلما يسجل فائض في الميزان التجاري— يؤدي إلى إرتفاع مستوى الاستخدام الموجه للتصدير— ترتفع الأجور ومن ثم الدخل الموزعة— تنامي الطلب على السلع والخدمات— زيادة في الواردات— عودة التوازن للميزان التجاري¹.

الفرع الثالث: المدرسة التخطيطية: بوضع تقديرات مستقبلية لخطة النقد الأجنبي بدلا من ترك قيم المعاملات الإقتصادية الدولية لآلية السوق وحركات الأسعار وذلك بإعتبار أن التخطيط العلمي يكفل مسبقا تطابق القيم التخمينية المتوقعة مع القيم الحقيقية المتولدة عن المشروعات المخططة وفي النهاية ممكن أن تتطابق أو لا؛ ففي حالة الفائض تعتبر أنه ليس هنالك مشكلة فممكن أن ترفع الدولة الحجم الاحتياطي أو تمنح قروض أجنبية أو استثمارات أجنبية في الخارج؛ أما في حالة العجز تلجأ للاستدانة ومن ثم الخطة ككل وإجراءات التعديل تصبح جد صعبة².

الفرع الرابع: التدفقات المالية الدولية عن طريق دخول وخروج رأس المال إلى البلد بغية الاستثمار أو غير ذلك؛ تساهم في معالجة خلل الميزان التجاري ومن أشكالها (استثمارات دولية، معونات.... إلخ).

الفرع الخامس: تدخل الدولة

فتتدخل الدولة لعلاج الاختلال في ميزان مدفوعاتها ويتم ذلك إما عن طريق استخدام السياسات المباشرة مثل (الرقابة على الصرف، القيود الكمية" كنظام الحصص والضرائب الجمركية" أو عن طريق السياسات غير المباشرة نحو (تقديم الدعم والإعانات للصادرات أو تخفيض سعر الصرف)، ويرى العديد من الإقتصاديين أن هذه الإجراءات ما هي إلا إجراءات تخفض الإنفاق أو لتحويله، ولعل تخفيض سعر الصرف يعد تغييرا في سياسة تحويل الإنفاق لأنه يرفع أثمان الواردات في الدولة التي تعاني من العجز وتخفض أثمان الصادرات المحلية نحو الخارج³.

¹ عرفان تقي الحسني، مرجع سابق، ص/ ص: 131/128.

² هوشيار معروف، مرجع سابق، ص ص: 266-267.

³ مجدي محمود شهاب وآخرون، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص ص: 125-126.

المبحث الثالث: مرآة الميزان التجاري الجزائري خارج قطاع المحروقات

مرآة الميزان التجاري الجزائري وبالخصوص خارج قطاع المحروقات ومدى الرقابة عليه تكشف المستور عن حقيقة وطبيعة هذا الإقتصاد وتبرز نقاط قوته وضعفه؛ مما تبعث رسائل إلى الخبراء والمختصين والمسؤولين عن قطاع الإقتصاد بصفة خاصة وعن سياسة البلد بصفة عامة، هذا ما يجعلنا نركز على مختلف مكوناته وقيمه وأهم الشركاء المتعاملين مع البلد وفق الإطار الموالي:

المطلب الأول: الرقابة على التجارة الخارجية

مر تطور الميزان التجاري عبر ثلاث مراحل للتجارة الخارجية الجزائرية كنتيجة للسياسة المتبعة والرقابة المصاحبة لها في كل مرحلة فنجد في:

الفرع الأول: مرحلة الرقابة على التجارة الخارجية 1963-1969 التي ورثت الجزائر غداة الاستقلال منظومة اقتصادية تابعة للاقتصاد الفرنسي وكانت أغلب المبادلات التجارية الخارجية تتم مع فرنسا، ورغبة من الجزائر في التخلص من آثار هذه التبعية، لجأت إلى تطبيق بعض الإجراءات والتدابير عبر الوسائل التقليدية وعلى الخصوص الإعتماد على الحواجز الجمركية المتمثلة في التعريفات الجمركية وتطبيق نظام الحصص، وأخيرا الرقابة على العملة¹، للعمل على: إعادة توجيه الواردات وكبح الزيادة في حجمها خاصة الكمالية منها وتوفير العملات الصعبة؛ حماية الإنتاج الوطني وتحسين رصيد الميزان التجاري.

تشجيع قيام صناعات التصدير من خلال إعفاء المواد المصدرة من الرسوم ورفع قدرتها التنافسية².

الفرع الثاني: احتكار الدولة للتجارة الخارجية (1970م-1989م) فخلال الفترة السابقة تميزت سياسة التجارة الخارجية بنوع من الحرية النسبية مع لجوء الدولة إلى نوع من الرقابة على القطاع الخارجي من دون تقييده بصفة تامة، ومع بداية السبعينات بدأ مسار السياسة التجارية يأخذ إتجاه أكثر حمائية من خلال إصدار قوانين تدعم تدخل الدولة في تسيير التجارة الخارجية عبر هيئات ومؤسسات معينة؛

¹ آسيا طويل، دور الجمارك في حماية الاقتصاد الوطني في ظل التغيرات الدولية الراهنة، رسالة ماجستير، تخصص تخطيط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2000م/2001م، ص: 81-82.

² يوسف مسعداوي، دراسات في التجارة الدولية، بدون طبعة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010م، ص/ص: 82/87.

فمن خلال الرخص الإجمالية للاستيراد AGI والذي يعتبر هذا الشكل من التنظيم، من الوسائل المعتمدة لبسط احتكار الدولة على التجارة الخارجية، وقد صدر بموجب الأمر 12/74 المؤرخ في 30 جانفي 1974م الخاص بشروط الإستيراد ضمن البرنامج العام للإستيراد، فكان يتم تحت غطاء الرخص الإجمالية للاستيراد "AGI" التي تمنح من طرف وزارة التجارة بالنسبة لعمليات القطاع العام، ورخص الإستيراد التي تمنح من طرف الغرفة الوطنية للتجارة بالنسبة للقطاع الخاص¹.

الفرع الثالث: مرحلة تحرير التجارة الخارجية 1990م - 2012م بدأت أولى خطوات تحرير التجارة الخارجية مع (FMI) على ضوء الاتفاقيات الموقعة معه بإلغاء التخصيص المركزي للنقد الأجنبي، وتسريع الإصلاحات* وإنهاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية، كما بدأت خطوات الإعتماد على آليات العرض والطلب في تحديد أسعار الفائدة وأسعار الصرف، وتم تقليص تشكيلية السلع التي تحدد الدولة أسعارها، وإعطاء الاستقلالية الكاملة للمؤسسات الاقتصادية العمومية في اتخاذ القرارات الإدارية والمالية على أساس قواعد السوق ومؤشرات الربحية، وتمكين القطاع الخاص من أداء مهامه بسن النصوص القانونية المناسبة وأهمها:

الإجراء الأول: يتمثل في سن القانون 90-10 حول النقد والقرض والمنظم لحرية الاستثمار الأجنبي في الجزائر والصادر في 14 أكتوبر 1990م والمتمم في شهر سبتمبر بتعليمية من البنك المركزي تحدد فيها الكيفيات لذلك.

الإجراء الثاني: كان في شهر أوت 1990م والمتمثل في القانون 90-16 المؤرخ في 07 أوت 1990م والمتمثل في النظام الخاص بعمل تجار الجملة والوكلاء، والمتمم بالتعليمية رقم 63 لقانون المالية التكميلي لسنة 1990م والصادر عن وزارة الاقتصاد بتاريخ 20/08/1990م والمتعلق بشروط عمل هؤلاء ومن خلال فحص هذه القوانين نجد أنها:

توحي بعدم إمكانية مساعدات بنكية لتمويل العمليات التجارية مع الخارج؛
وجود قائمة سلعية مرخصة للإستيراد من طرف الدولة وقابلة لإعادة البيع بالعملة الصعبة؛

¹ حكيم مفتاح، السياسات التجارية والاندماج في النظام التجاري العالمي الجديد، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003م، ص: 104.

* **الإصلاح الهيكلي:** يشمل تعديل الهيكل التنظيمي للقطاع العام والقضاء على التشوهات السعرية وإعطاء اهتمام أكبر للزراعة وتشجيع الاستثمار الأجنبي والإصلاح الإداري والقانوني والعدالة والإنصاف؛ آمال عياري، رجم نصيب، **تقييم آثار الإصلاح الاقتصادي في الجزائر ما بعد الإصلاح الاقتصادي**، مقالة منشورة على الموقع الإلكتروني:

إجبار الوكلاء الأجانب بالقيام بعمليات الاستثمار محليا في مجال الإنتاج.

الإجراء الثالث: تم في مارس 1991م والمتمثل بصدور المنشور التنفيذي رقم 91-37 المؤرخ في 13/02/1991م والمتعلق بإزالة احتكار الدولة للتجارة الخارجية، كما تؤكد تعليمة البنك المركزي رقم 91-03 المؤرخة في 21/04/1991م على شروط وطرق عمليات تمويل التجارة الخارجية والتي تنص على ما يلي: إلغاء ميزانية العملة الصعبة للمؤسسات العمومية؛

تلتزم المستوردين بالاستفادة من إمكانيات التمويل الخارجي ذو الإستحقاق (أكثر من 18 شهرا)، وتلتزمهم بوضع مقابل ذلك للواردات بالعملة الوطنية، وتمنع عمليات التسديد بالعملة الصعبة في السوق المحلي بالنسبة للمنتجات المستوردة من طرف الوكلاء وتعويضها بـ دج؛ كما تلتزم الأعوان الاقتصاديون الذين يبرمون صفقات استيراد بدون دفع بأن يبينوا حقوقهم وتحديد مكان صفقاتهم لدى أحد البنوك¹؛

إقرار تطبيق برنامج متعلق بخصوصية المؤسسات العمومية البالغ عددها 250 مؤسسة عامة كبيرة؛ تنظيم سوق الرهن العقاري²؛

الإطار العقاري: في إطار تحسين استغلال العقار الصناعي قامت الدولة بتهيئة المناطق الصناعية ومناطق النشاط والتخزين مزودة بالوسائل لتجسيد المشاريع ولنجاح فكرة إنشاء الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري³؛

تحديد الوظيفة الأساسية لمكاتب التمثيل التجاري في الخارج من خلال جمع البيانات والمعلومات التي يحتاجها المصدرون؛ وكذا الترويج للصادرات في الأسواق المستهدفة من خلال مختلف الوسائل والأدوات المتاحة لديها⁴.

¹ الصادق بوشنافة، الآثار المحتملة لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على قطاع صناعة الأدوية - حالة مجمع صيدال - ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تخطيط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006م/2007م، ص: 199-200.

² محمود فوزي شعوبي، محمد الأمين كماسي، الاقتصاد الجزائري من منظور متغيرات حساب الإنتاج وحساب الاستغلال للفترة الممتدة بين 1989 - 1999، الملتقى الوطني الأول حول "المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد"، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، 23/22 أبريل 2003 م، ص: 07.

³ عبود زرقين، تعزيز الصناعات الصغيرة والمتوسطة في السياسة الصناعية الجزائرية، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر، الجزائر، العدد 01/17، 2008م، ص: 240.

⁴ محمد براق، محمد عبيلة، دفع الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات باستخدام مقاربة التسويق الدولي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا (مجلة علمية دورية متخصصة محكمة)، جامعة حسبية بن بوعلي بالشلف، الجزائر، العدد 4، جوان 2006م، ص: 126.

استهداف سعر الصرف: في هذا السياق قامت الجزائر بتخفيض قيمة الدينار في العديد من المرات*، ومع بداية سنة 2001م ظهرت إجراءات لتعزز مبدأ تحرير التجارة الخارجية منها¹: رفع مستوى الفعالية والتنافسية عن طريق التخفيض المتوالي للرسوم الجمركية؛ التخلي عن إجراءات تراخيص الإستيراد والتخفيض من حدة النظام الجمركي وشبه الجبائي؛ حرية الحصول على العملة الصعبة بغرض الإستيراد وإرساء قواعد السوق بين العرض والطلب.

تحرير الأسعار: بدأت الجزائر تحت ضغط أزمة المديونية سنة 1990م في تخفيض فاتورة الدعم بشكل تدريجي والتي تشكل 04% من الناتج المحلي الإجمالي، وفي سنة 1991م عمدت إلى تقليص عدد بنود الدعم ومداها، وأدخلت في السنة اللاحقة زيادة جديدة في الأسعار الغذائية حيث انخفضت النسبة السالفة إلى 2.3% سنة 1993م، وبحيث عن التكلفة الحقيقية لمختلف السلع والخدمات باشرت الجزائر في 1994م بتحويل عدة منتجات ذات الأسعار الإلجبارية إلى صنف المنتجات ذات هوامش ربح محددة، وإلغاء هوامش الربح المحددة باستثناء خمس منتجات أساسية (السكر، الحبوب، زيت الطعام، الأدوات المدرسية والأدوية)²، وقد اعتمدت الجزائر كذلك في جانفي 1995م قانون للمنافسة الذي يرسى مبدأ حرية تحديد الأسعار لجميع المنتجات ويحضر جميع الممارسات التي تتعارض مع المنافسة وكل أنواع الاحتكار، كما أقر الأمر رقم 95/22 المؤرخ في 26/08/1995م إلى وضع الخطوات العملية للخصوصية.

دخول القانون الجديد المتعلق بتطهير التجارة الخارجية حيز التنفيذ في سبتمبر 2005م ومن ضمن قواعده رفع الحد الأدنى لرأس المال إلى 20 مليون دج لإنشاء شركات ذات مسؤولية محدودة في الإستيراد، نتيجة لذلك عرف عدد المستوردين تراجعاً محسوساً ليصل 21671 مؤسسة مستورة في جوان 2006م بعدما كان 40000 مستورداً³.

* بدأت أولى الخطوات نحو تحويل الدينار بتاريخ 24-02-1991 بإصدار الحكومة سندات الدينار قابل للتحويل وذلك لتمويل مشاريع استثمارية، أما المرحلة الثانية فتهدف إلى تحويل الدينار من خلال السماح للمتعاملين الاقتصاديين بدفع قيمة وارداتهم بالعملة المحلية وذلك وفقاً للتعليمية المؤرخة في 21-12-1991م وتم التطرق لموضوع سعر الصرف بالتفصيل في الفصل الأول من البحث.

¹ Xavier Bradley, Christian Descamps, **Monnaie Banque Financement**, éditions DALLOZ, Paris, France, 2005, p :187.

² عبد الباقي روابح، **المديونية الخارجية والإصلاحات الاقتصادية في الجزائر "دراسة تحليلية مقارنة"**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2006، ص: 224.

³ Conseil National Economique et Social (CNES), **Note de conjoncture du premier Semestre 2006**, Juillet 2006, p :13.

إصلاحات مرتبطة بتشجيع قطاع التجارة الخارجية في الجزائر: عمدت الجزائر على إنشاء صناديق ووكالات لتشجيع آلية التجارة الخارجية، ولتنفيذ أداء الصادرات الجزائرية المنتجة للثروة خارج قطاع المحروقات ومن بينها ما يلي:

تم إنشاء النظام الجزائري لضمان ائتمان الصادرات مع بداية 1996م بموجب الأمر رقم 96-06 المؤرخ في جانفي سنة 1996م تديره الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات (CAGEX) حيث يتم بموجب هذا النظام تأمين الشركات الجزائرية المصدرة من الأخطار التجارية والسياسية (بمقتضى المادة 166 من قانون المالية لسنة 1996م)؛ فتنكف الدولة بضمان هذه الأخطار على حسابها وأخطار أخرى¹.

الصندوق الخاص بترقية الصادرات (FSPE): تم تأسيس هذا الصندوق بموجب قانون المالية لسنة 1996م حيث تخصص موارد الصندوق لتقييم الدعم المالي للمصدرين في نشاطات ترقية وتسويق منتجاتهم في الأسواق الخارجية، كما تمنح إعانات لفائدة الشركات المقيمة والتي تقوم بإنتاج ثروات أو تقدم خدمات²؛ والعمل على تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأهميتها في الإقتصاد، ضمن العمالة الموظفة والقيمة المضافة للإنتاج الوطني³؛ فهي حجر الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية من حيث دورها في توفير فرص عمل جديدة وزيادة متنامية في حجم الاستثمار وتحقيق التكامل بين الأنشطة الاقتصادية بالنظر إلى سهولة تكييفها ومرونتها⁴ اللجوء إلى (FMI) لتسريع تحرير التجارة الخارجية والتسهيلات الموسعة*.

¹ عبد المجيد قدي، آليات ضمان الائتمان وتنمية الصادرات حالة الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بيسكرة، الجزائر، العدد الثاني، جوان 2002م، ص: 14.

² تقرير حول قطاع النقل والأشغال العمومية، مجلة الأبحاث الإقتصادية، مجلة شهرية إقتصادية شاملة، الجزائر، العدد 3، جويلية 2008م، ص: 53.

³ صالح صالحي، أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، العدد 03، 2004م، ص: 25.

⁴ عماري جمعي، طارق قندوز، التسويق الصناعي كمدخل استراتيجي وتنافسي لترقية الصادرات الصناعية الجزائرية مع التطبيق على م ص م، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج المحروقات في الدول العربية، جامعة الشلف، نوفمبر 2010، ص: 07.

* تمثل هذه التسهيلات نوعا من القروض متوسطة الأجل، أدخلت في عام 1974م من أجل دعم برامج التصحيح التي تطبقها الدول لمعالجة الاختلالات الهيكلية في ميزان المدفوعات، ومساعدة الدول في تعبئة مواردها الاقتصادية المتاحة في العملية الإنتاجية؛ ولتفادي الدول من فرض القيود على التجارة الخارجية كوسيلة لمعالجة عجز ميزان مدفوعاتها.

المطلب الثاني: تحليل هيكل الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات

يمكننا تحليل هيكل الصادرات الجزائرية على النحو الموالي:

الفرع الأول: تحليل تركيبة المواد الجزائرية المصدرة كانت المنتجات الجزائرية الموجهة إلى الأسواق الخارجية تعاني من جملة من العراقيل

الجدول رقم (2-6): يمثل تشكيلة المواد الجزائرية المصدرة خارج قطاع المحروقات للفترة (1994م-2011م)
الوحدة: 10^6 دج

البيان السنوات	المواد الغذائية والمشروبات	التموين الصناعي	الآلات والسلع التجهيزية	معدات النقل وقطع الغيار	السلع الاستهلاكية	سلع أخرى	المجموع
1994	1159	10791	434	72	520	-	324338
1995	5233	17886	1616	84	568	-	498451
1996	9260	44226	2371	222	2593	-	740811
1997	1979.4	25257.4	475.1	791.8	554.2	-	791767.5
1998	2002.2	18372.9	883.3	235.6	765.5	-	588875.6
1999	2017.2	21685.3	2941.8	1681.0	924.6	-	840516.5
2000	2651.5	38281.7	2983.0	1160.1	165.7	-	1657215.6
2001	2220.5	44262.0	2664.6	1924.4	296.1	-	1480355.8
2002	3332.5	48984.9	3445.2	1812.8	1744.9	-	1501191.9
2003	3559.2	44030.2	1247.2	923.4	2225.9	-	1902053.5
2004	5294.6	41111.2	1210.5	2739.9	782.4	-	2337447.8
2005	5027.7	57840.5	1774.5	1390.3	515.2	-	3421548.3
2006	6168	72747.3	1248.3	2261.8	839.3	-	3979000.9
2007	6413.2	82220.2	761.4	1894.2	1083.7	-	4214163.1
2008	7457.9	78125.4	1575.8	1889.2	35946.4	-	5095019.7
2009	8464.8	64788.5	1582.5	1547.6	1025.1	-	3347636.0
2010	24006.9	86219.4	1481.6	987.8	785.7	-	4333587.4
2011	26045.3	121265.7	994.0	1207.5	782.1	-	5374131.3

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية (1962م-2011م)، التجارة الخارجية، نشرة 2013، ص ص: 174-175.

يمكن إيجازها في:

✓ إشكالية الشحن والنقل والتوزيع في الجزائر

- ✓ أغلب الصادرات الجزائرية خ ق م متجهة نحو سوق واحد (السوق الأوروبي).
- ✓ عدم تطابق المنتجات المحلية للمعايير والشروط الدولية والخاصة بمجال الجودة؛ النوعية؛ السعر؛

✓ طبيعة وأذواق المستهلك الأجنبي وأن المنتج المحلي رهين التبعية الدائمة إلى الخارج

نتيجة إستيراد المواد الوسيطة وتغير أسعارها¹، ولمعرفة طبيعة الصادرات الجزائرية وحجمها نقوم بتوضيح ذلك في الجدول رقم (2-6) من خلال تحليل أرقامه.

من خلال إطلاعنا على الجدول رقم (2-6) يمكن استنتاج الملاحظات التالية:

تركيبية المواد المصدرة الجزائرية خارج قطاع المحروقات مكونة أساسا من المواد الغذائية والمشروبات، التموين الصناعي، الآلات والسلع التجهيزية، معدات النقل وقطع الغيار، السلع الاستهلاكية، سلع أخرى.

قيم مساهمة المواد المصدرة الجزائرية خارج قطاع المحروقات محدودة وتمثل نسبة ضئيلة.

تطور في حجم تركيبية المواد المصدرة عبر السنوات وقيم متزايدة على العموم، وتتخللها انخفاضات لسنوات معينة نتيجة لأزمات حدثت وساهم تأثيرها على الطلب العالمي على المنتجات المصدرة.

الفرع الثاني: الزبائن العشرة الأوائل للجزائر

تتعامل الجزائر مع زبائنها في تجارتها الخارجية بنسب مختلفة، إذ ترتبط بحسب الأهمية التاريخية والعلاقات السياسية ومتطلبات المعاملات التجارية للدول وعليه يمكن معرفة أهم زبائن البلد من خلال الجدول الموالي:

¹ محمد الأمين شربي، أهمية ودور تمويل وتأمين قروض التصدير في ترقية الصادرات غير النفطية، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر ببسكرة، الجزائر، 2010م-2011م، ص: 39.

الجدول رقم (2-7): يمثل رتبة الزبائن الأوائل للجزائر خلال الفترة (2000م-2011م)

الوحدة: الرتبة

البلد السنوات	إيطاليا	و م أ	فرنسا	إسبانيا	هولندا	البرازيل	تركيا	كندا	ألمانيا	بلجيكا	بريطانيا	برتغال	الهند	كوريا
2000	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	-	-	-	-
2001	1	3	2	4	5	6	7	8	-	9	10	-	-	-
2002	1	2	3	4	5	8	6	7	10	9	-	-	-	-
2003	2	1	3	4	5	7	8	6	-	9	-	10	-	-
2004	2	1	3	4	5	7	8	6	-	9	-	10	-	-
2005	2	1	4	3	5	6	8	7	-	10	-	9	-	-
2006	2	1	4	3	6	8	9	5	-	7	10	-	-	-
2007	2	1	6	3	5	8	7	4	-	-	9	-	10	-
2008	2	1	4	3	5	8	7	6	-	-	9	10	-	-
2009	2	1	4	3	5	8	7	6	-	-	10	-	-	9
2010	2	1	5	3	4	8	7	6	-	9	-	-	10	-
2011	5	1	2	3	4	8	7	6	-	-	9	-	10	-

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية (1962م-2011م)، التجارة الخارجية، نشرة 2013م، ص ص: 196-199.

إن المتمعن في الجدول رقم (2-7) يلاحظ بأن الزبائن الأكثر حضورا في استيراد المنتجات الجزائرية تشكيلتها تتوزع بين دول الاتحاد الأوروبي وأمريكا الشمالية ودولة من أمريكا الجنوبية إلى جانب دولتين من قارة آسيا.

معظم الدول التي تتعامل معها الجزائر بقيم معتبرة في التصدير هي إما دولا متقدمة جدا كالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وألمانيا أو متقدمة كالبرازيل والهند.

غياب الدول العربية والإفريقية والنامية من الترتيب مما يؤكد التبعية للدول المتطورة اقتصاديا. تمثل الولايات المتحدة الأمريكية الزبون رقم واحد في معظم السنوات تليها إيطاليا ومناصفة بين فرنسا وإسبانيا إلا أن المنتبغ للوضع يرى بأن معظم الصادرات تتمثل في المحروقات والمواد الأولية التي تحتاجها الدول الصناعية في عملية الإنتاج وإعادة تصديرها بأثمان مرتفعة إلى بلدها

الأصلي، ويمكن إبراز أهمية الزبائن المهمين بمقارنة الدول الثلاث الأولى للجزائر من خلال الجدول رقم (2-8).

الجدول رقم (2-8): يمثل نسب رتبة الزبائن الأوائل للجزائر للفترة (2000م-2011م)

الوحدة: %

السنوات	الرتب الترتيب	الرتبة الأولى	الرتبة الثانية	الرتبة الثالثة	النسبة المتوسطة
2000		20.10	15.60	13.30	49.00
2001		22.50	15.10	14.20	51.80
2002		20.10	14.20	13.60	47.90
2003		19.90	19.20	12.60	51.70
2004		22.10	15.90	12.00	50.00
2005		23.00	16.40	11.00	50.40
2006		27.20	17.10	11.00	55.30
2007		30.10	13.20	8.90	52.20
2008		23.90	15.70	11.50	51.10
2009		22.90	12.60	11.90	47.40
2010		24.20	15.40	10.40	50.00
2011		20.60	14.20	9.80	44.60
المتوسط السنوي	الفردى	23.05	15.38	11.68	
للتصدير	لدول الرتب الثلاث				50.12

المصدر: من إعداد الطالب بناء عن معطيات الجدول رقم (2-7).

الملاحظ من أرقام الجدول أنها نسبا معتبرة فمتزعم الرتبة الأولى متمثلا في الولايات المتحدة الأمريكية الزبون الأول للجزائر يستحوذ على حوالي ربع الصادرات؛ تليها إيطاليا بحوالي السدس والنصف في حين صاحب الرتبة الثالثة بحوالي السبع، وتجتمع النسب بمتوسط سنوي يقدر ب 50.12% .

الفرع الثالث: توزيع الصادرات الجزائرية حسب المناطق الاقتصادية

الفائدة من دراسة النمط الجغرافي للصادرات هو إجراء التصنيف المبدئي للدول التي تشكل فرصا تسويقية من حيث التقارب الجغرافي والثقافي، فالتقارب الجغرافي يتيح للمؤسسات الجزائرية فرص التصدير إلى البلدان القريبة من حيث الموقع بغية تحقيق وفورات في تكاليف التصدير مما يزيد من تنافسية السلع المصدرة، أما التقارب الثقافي كالدين، اللغة، العادات الاستهلاكية، الأذواق، حيث

يسمح هذا النوع من التقارب للمؤسسات الجزائرية المصدرة بتميط منتجاتها إلى كل الأسواق المستهدفة¹، وعليه بناءً عن الجدول رقم (2-9) الذي يتناول التوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية الإجمالية عبر مختلف المجموعات الاقتصادية؛ يبين بوضوح أن مبادلات الجزائر الخارجية من ناحية الصادرات لا تزال مستقطبة من قبل شركائنا التقليديين؛ فسجلت صادرات الجزائر إلى هذه البلدان ارتفاعاً محسوساً مبتدئة سنة 1994م بمبلغ 324338.7 مليون دج لتبلغ ذروتها سنة 2011م بقيمة 5374131.3 مليون دج، في حين شهدت تراجعاً محسوساً سنوات 1998م و2002م و2009م لاعتبارات تتعلق بالدول المستوردة وحتى بالجزائر ومن ضمنها أزمة دول جنوب شرق آسيا ومخلفات الحرب على أفغانستان وتأثيراتها على الطلب العالمي والأسعار، كما تبين الإحصائيات أن دول الاتحاد الأوروبي تأخذ المرتبة الأولى بنسبة تتجاوز 53% تليها دول أمريكا الشمالية بنسبة 27.88%، أما للمنطقة العربية مجتمعة لا تمثل سوى 2.66% وهي نسبة جد ضعيفة وتتراوح نسبة $\pm 5\%$ لكل من دول أمريكا الجنوبية، الدول الأوروبية الأخرى، آسيا، وتأتي في ذيل الترتيب كل من الدول الإفريقية بنسبة 0.27% وباقي دول العالم بـ 0.09%.

¹ محمد براق، محمد عبيلة، مرجع سابق، ص ص: 6-7.

الجدول رقم (2-9): تطور صادرات الجزائر حسب المناطق الاقتصادية بين (1994م-2012م)

الوحدة: 10⁶ دج

البيان السنوات	الإتحاد الأوروبي*	دول أوروبية أخرى	أمريكا الشمالية	دول الجنوبية أمريكا	الدول المغاربية	الدول العربية	الدول الإفريقية	آسيا	باقي دول العالم	المجموع
1994	225886.3	14641.7	58089.0	8607.0	8939.5	259.0	633.1	7283.1	0.00	324338.7
1995	323559.3	39831.2	94586.1	14136.1	11255.0	902.1	907.2	13273.9	0.00	498450.8
1996	444431.1	84518.7	140563.8	40993.8	13997.2	865.6	742.1	14688.8	9.9	740810.9
1997	502467.4	55611.0	153409.7	49536.5	11896.4	1002.7	953.0	16887.8	3.1	791767.5
1998	376291.5	42399.0	112475.2	43576.8	7655.4	1177.8	-	5299.9	-	588875.6
1999	537510.3	48918.1	144905.0	75058.1	11515.1	4538.8	2269.4	15129.3	672.4	840516.6
2000	1036588.4	124125.4	316362.5	135063.1	19223.7	4308.8	3148.7	18395.1	-	1657215.6
2001	943862.1	85119.3	263499.8	94001.3	21464.9	25165.7	1036.2	44410.1	1776.4	1480335.8
2002	959393.3	86399.5	288588.6	80060.9	19770.0	20775.4	4251.7	39671.5	2281.0	1501191.9
2003	1122134.9	96090.0	486361.2	100695.7	20148.4	27541.8	997.4	48061.7	22.4	1902053.5
2004	1278583.8	111691.4	660105.6	149791.2	32097.3	37415.6	2333.9	63705.2	1723.7	2337447.8
2005	1903577.0	148147.3	956528.8	238388.5	31071.6	46170.2	3674.5	90978.2	3012.2	3421548.3
2006	2089979.8	151382.5	1343188.9	178134.7	37505.2	43034.1	1096.4	134678.5	0.8	3979000.9
2007	1835573.2	150476.1	1594014.3	187217.0	53272.9	33543.7	47261.9	298546.2	14257.9	4214163.1
2008	2659020.4	202063.2	1561164.7	193163.9	104322.3	50868.9	21116.3	294950.7	6349.2	5095019.7
2009	1717200.1	166660.9	947921.0	137354.8	63542.9	41737.0	6866.5	262725.3	3627.5	3347636.0
2010	2127478.2	251817.4	1275950.0	200624.9	97319.4	52810.8	5852.6	319642.4	2091.8	4333587.4
2011	2728125.0	315105.7	1433313.8	313609.9	115950.3	59235.7	10636.8	395188.8	2965.3	5374131.3
2012**	3111925.1	2791.868	1731346.1	278101.1	936439.2	82902.9	4575.5	364804.1	3179.6	5737367.1
ن م ص / إ ص**	53.77	5.13	27.88	5.28	1.60	1.06	0.27	4.91	0.09	100

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية (1962م-2011م)، التجارة الخارجية،

نشرة 2013م، ص: 184-187؛ وعلى الموقع الإلكتروني: <http://www.andi.dz>.

* تشمل المجموعة الاقتصادية الأوروبية حتى 1990م تسع دول، ابتداء من سنة 1991م بلغت 12 دولة (+ إسبانيا، البرتغال، اليونان) و15 دولة ابتداء من 1995م (+ النمسا، السويد، فنلندا) و25 دولة ابتداء من 2004م و27 دولة بإنضمام كل من بلغاريا ورومانيا.

- تتحول المجموعة الاقتصادية الأوروبية إلى الإتحاد الأوروبي (الاتفاقية الخاصة بالإتحاد الأوروبي أصبحت سارية المفعول ابتداء من 01/11/1993م)

** ملاحظة: تم الإعتماد على أرقام سنة 2012م للصادرات بتحويل القيم من الدولار الأمريكي إلى الدينار الجزائري بمتوسط سعر الصرف 77.5519 دج لكل \$. عن طريق الموقع الإلكتروني:

<http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique>, le 27-02-2014, à 14h21. التجارة الخارجية حصيلة.

*** ن م ص / إ ص: تعبر عن النسبة المئوية للصادرات إلى المناطق إلى إجمالي الصادرات، للجزائر.

الفرع الرابع: تطور المنتجات المصدرة خارج قطاع المحروقات يمكن إبراز تطور أهم المنتجات الجزائرية المصدرة إلى العالم الخارجي خارج قطاع المحروقات وفق الجدول رقم (2-10)،

الجدول رقم (2-10): يمثل أهم المنتجات الجزائرية المصدرة خارج قطاع المحروقات للفترة (1994م-2011م)
الوحدة: 10^3 دج

البيان	الفوسفات	معدن الحديد	زراعة البقول	التمور	الحمضيات	الخمور	المجموع
السنوات							
1994	527800	5900	-	422500	0	63100	1019300
1995	772200	5563	-	3742300	212	501900	5022175
1996	1179700	0	2300	3623100	540	765200	5570840
1997	1373400	0	900	1261900	0	330200	2966400
1998	1552200	4.6	4500	1128500	14000	262400	2961604.6
1999	1790600	0	7200	1026700	0	227700	3052200
2000	1561300	0	9900	1110300	1100	395200	3077800
2001	1294600	0.8	-	806600	100	261000	2362300.8
2002	1328799	0.0	100	1304100	94.5	348097	2981190.5
2003	840800	0.0	100	1273200	1800	260200	2376100
2004	1317600	0.0	1300	1358000	400	325200	3002500
2005	1531100	0.0	19500	1404000	400	217100	3172100
2006	2750700	0.0	180	1455900	200	208800	4415780
2007	3959100	0.0	100	1600900	100	158200	5718400
2008	8725400	0.0	-	1292300	1750	121600	10141050
2009	5498300	0.0	300	1039400	10	98500	6636510
2010	3270900	0.0	3100	1682700	100	130600	5087400
2011	9351600	0.0	1500	1848900	0	81900	11283900
ن م س* (%)	60.15	0.01	0.06	33.87	0.03	5.88	100

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية (1962م-2011م)، التجارة الخارجية،
نشرة 2013م، ص ص: 189-190.

فمن خلال تحليل إحصائيات الجدول رقم (2-10) فإنه يبين لنا بأن توزع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات في شكل منتجات تكاد تكون محدودة؛ من ضمنها المواد الأولية

* ن م س: تعبر عن النسبة المئوية المتوسطة السنوية.

(كالفوسفات؛ معدن الحديد) والمنتجات الفلاحية (كالتنمر؛ الحمضيات؛ البقول وغيرها)، إلا أن الملاحظ لأرقام الجدول ونسبه تكشف حقيقة أخرى مفادها أن الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات حصتها الأكبر من المواد الأولية فنجد الفوسفات لوحده يمثل 60.15% كمتوسط سنوي، كما يبرز لنا النسبة المعتبرة لصادرات التنمر ب 33.87% كمتوسط سنوي مما يبعث بصيص الأمل في المنتجات الفلاحية، في حين جل المنتجات الأخرى تمثل نسب ضئيلة*.

المطلب الثالث: تحليل هيكل الواردات الجزائرية خارج قطاع المحروقات

يمكننا تحليل هيكل الواردات الجزائرية الممتد من سنة 1994م إلى غاية سنة 2012م وفق الجداول الموالية:

الفرع الأول: تحليل تركيبة الواردات الجزائرية

فلمعرفة طبيعة الواردات وحجمها نقوم بتوضيح ذلك في:

تبين لنا الإحصائيات من خلال الجدول رقم (2-11) وبوضوح أن المبادلات الخارجية والمتضمنة تركيبة الواردات لا تزال تعرف ارتفاعا مستمرا عبر مختلف السنوات بشكل عام إذ تتركز الواردات الجزائرية على:

المواد الاستهلاكية والتي تعرف تطورا واضحا مما يجعل البلاد تحت رحمة المصدرين وتغيرات الأسعار.

المواد الطاقوية تطورها يشير أن الوضع غير طبيعي كون البلاد منتج ومصدر بنسبة 97% كمتوسط سنوي وأنها متجهة نحو إستيراد كميات معتبرة نتيجة زيادة استهلاك الطاقة والطلب عليها وتقضي عامل الإسراف بإعتبار أن أسعارها مدعومة، وتشهد كل من الآلات والسلع التجهيزية، معدات النقل والتجهيزات الصناعية نسبا مرتفعة وبشكل مستمر نتيجة زيادة الاستثمار في المشاريع التنموية وارتفاع نسب إستيراد السيارات وتداعياتها سلوكيات الأفراد.

*ملاحظة: إضافة إلى تشكيلة المنتجات الجزائرية المصدرة خارج قطاع المحروقات نجد كل من بعض المنتجات الصناعية كالآلات الفلاحية والمركبات العسكرية وبعض المنتجات الغذائية والمياه المعدنية إلا أنها تظهر في سنوات دون غيرها ونوعا ما نسبها ضئيلة.

الجدول رقم (2-11) : يمثل تشكيلة الواردات الجزائرية للفترة (1994م-2012م)

الوحدة: 10⁶ دج

البيان السنوات	المواد الغذائية والمشروبات	التموين الصناعي	الوقود و مواد التشحيم	السلع التجهيزية	معدات النقل وقطع الغيار	السلع الاستهلاكية	سلع غير مذكورة	المجموع
1994	93515	165203	1762	49552	24224	4881	1005	340142
1995	132962	236944	5138	90345	34397	13002	405	513193
1996	138928	157639	5533	108154	55012	32227	833	498326
1997	141358.6	145210.4	7378.6	119061.2	51207.1	36750.4	613.7	501579.9
1998	145413.2	163414.8	6869.4	127980.9	61766.4	46908.9	4.9	552358.6
1999	145486.6	178186.6	9870.2	152676.4	68344.1	56041.3	67.9	610673.0
2000	167013.1	201889.6	9427.5	163997.0	90502.5	57500.5	95.5	690425.7
2001	169992.2	244098.4	10271.4	193536.0	82050.5	64855.6	58.3	764862.4
2002	204480.6	296614.3	10889.9	247390.0	113528.5	83848.9	287.6	957039.8
2003	203072.3	321280.7	7408.1	294531.5	124662.2	96486.6	0.00	1047441.4
2004	245329.7	376591.3	10891.9	373431.1	185491.6	122664.2	0.00	1314399.8
2005	243101.0	424523.9	12336.4	400059.3	273901.0	139723.3	0.00	1493644.8
2006	251311.0	538536.1	13321.9	397666.6	219425.2	138280.0	0.00	1558540.8
2007	314009.1	685381.4	13171.3	427576.8	315412.7	161277.9	0.00	1916829.1
2008	464487.7	940763.5	16154.5	538753.0	413538.6	198336.2	0.00	2572033.4
2009	391287.8	1045013.5	13656.2	706197.0	483912.3	214738.4	-	2854805.3
2010	392523.9	1103483.0	37460.0	747567.1	489988.2	240768.6	16.9	3011807.6
2011	709561.2	1085795.5	49433.7	812556.1	517969.7	267185.4	0.00	3442501.6
2012*	696648.7	1043305.7	146340.4	25514.57	804213.2	772029.1	-	3629506.4

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، **حوصلة إحصائية (1962م-2011م)**، التجارة الخارجية، نشرة 2013، ص ص: 174-175؛

وعلى الموقع الإلكتروني: <http://www.andi.dz>.

الفرع الثاني: تطور المنتجات المستوردة خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (1994م-2008م):
يمكننا معرفة أهم المنتجات المستوردة من الخارج التي يعتمد عليها الإقتصاد الجزائري ومدى تطورها خلال فترة الدراسة؛ وذلك من خلال تحليلنا للإحصائيات المتاحة لدينا في الجدول رقم (2-12) الموالي:

* تم الإعتماد على أرقام سنة 2012م للواردات بتحويل القيم من الدولار الأمريكي إلى الدينار الجزائري بمتوسط سعر الصرف 77.5519 دج لكل \$، عن طريق الموقع الإلكتروني:
<http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique>, le 27-02-2014, à 14h21.

الجدول رقم (2-12): يمثل أهم المنتجات المستورة خارج قطاع المحروقات للجزائر خلال الفترة

الوحدة: 10⁶ دج

(1994م-2008م)

المنتجات	السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
القمح		20606.8	33893.2	27098.1	42168.4	35292.1	44036.3	60517.2	55263.6
الشعير		1807.2	807.1	8.8	1913.2	3453.4	4497.7	5166.9	2976.1
السكر		10502.7	15143	14553.9	12377.7	16342.8	14877.5	16734.1	22977.2
الحليب*		17158.2	19478.2	17793.2	22068.2	24000.3	24339	28124.5	37429.1
الزبدة		1320.9	1934.5	1932.5	1377.1	1036.5	1486.2	1012.3	1364.3
القهوة		10876.1	8236.5	7468.4	6805.1	9436.9	10021.4	9306.2	5001.7
المواد الصيدلانية		17592.5	26475.7	17117.4	20870.7	29016.6	34843.2	34410.1	37841.8
الأسلاك الكهربائية		2850.7	2445.9	4125	4106	5322	2843.5	3230.8	7472.4
الأسمدة		610.1	1659.9	1488.5	2241.6	1646.8	1768.9	2290	2145.1
الزفت		115.5	230	366.5	113	185.5	81.3	-	-
الإسمنت		4211.5	5346.9	4930.9	2764.1	2274.8	3070.5	4078.5	4038.3
الخشب		7700.8	11956.3	9072.9	11756.4	10845.3	12099.2	15067.8	12909.4
الورق		5089.9	6262.6	12120.3	5254.1	6164.9	9731.5	10381.4	9468.1
الجلود		299	342.4	226	91.8	243	436.3	363	234.6
السنوات		2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	
القمح		75450.3	67980.3	73719.7	75168.8	72421.7	96726.3	206140.2	
الشعير		5140	793.8	351.1	1737.4	1667.9	916.2	6715.8	
السكر		20823.4	17585.9	19034.5	21183.9	31497.6	29221.5	27586.6	
الحليب		34658	35235.9	53756.4	49456.9	46504.1	67881.8	75781.7	
الزبدة		1312.8	1778.1	2016.3	1766.4	1761.9	2393.3	4253.4	
القهوة		5575.6	7581.7	8130.1	9339.2	11191.2	15480.1	19736.8	
المواد الصيدلانية		49389.2	57659.5	69746.8	78.698.4	86362.5	100424.1	120412.2	
الأسلاك الكهربائية		8600.8	8593.6	7081.6	8163.7	10418.6	13492.9	22614.9	
الأسمدة		2124.9	2659.7	3335.8	3039.9	3452.3	3470.1	4985.8	
الزفت		-	197.1	216.8	820.6	830.3	1054.3	3453.6	
الإسمنت		7316.2	12124.6	5472.6	3767.3	3448.3	3114.3	1772.7	
الخشب		17676.7	23169.7	23914.7	24430.7	29383	38141.9	35435.5	
الورق		15390.7	12462.8	16829.4	15728.2	18367.4	10520.9	10600.3	
الجلود		246.7	173.2	134.1	117.4	72.3	66.1	125.5	

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية (1962م-2011م)، التجارة الخارجية، نشرة 2013م، ص ص: 191-192.

من الجدول أعلاه فإن أهم المنتجات الرئيسية غير النفطية المستورة من قبل الجزائر تتميز بـ:

* يمثل كل من مسحوق الحليب والمعلب.

اتساع تشكيلة المواد المستورة وبكميات متزايدة؛

هنالك تطور مستمر في المواد الغذائية الأساسية مما ينذر بمستقبل يهدد استقرار البلاد من الناحية الاجتماعية والاقتصادية؛

إرتفاع حجم وكميات المواد الطبية والصيدلانية مؤشر على ازدياد اكتشاف الأمراض وتزايد أعداد المرضى وعجز في التأمين الصحي وتداعيات المنتجات المستوردة وخاصة المعدلة جينياً؛
مواد البناء والأشغال العمومية تشهد ارتفاعاً عبر السنوات بفعل البرامج التنموية التي تعرفها البلاد ونتيجة عجز الطاقة الإنتاجية للبلاد في تغطية الطلب المحلي؛
يدخل في الاعتبار تغير الأسعار في الأسواق الدولية وتبعات بعض الأزمات المالية كالأزمة المالية العالمية لسنة 2008م ومخلفاتها من أزمة الديون السيادية* والتي ساهمت في إرتفاع الأسعار وخاصة بالنسبة للمواد الغذائية؛

هذه المواد تشتمل على مواد مخصصة للاستهلاك النهائي أو ألحق بها تحويل وتشمل المواد المخصصة للصناعات الغذائية، فنسبة المواد الغذائية بدأت من القيمة 42,97% سنة 1994م، لتصل سنة 2008 إلى 35,89%، هذا الارتفاع في قيمة الواردات راجع إلى تحرير التجارة الخارجية وإبرام الاتفاقيات مع صندوق النقد الدولي القاضية بإلغاء القيود أمام الواردات، مع تراجع الإنتاج الوطني للمواد الغذائية، بسبب عدم مرونة الجهاز الإنتاجي الفلاحي ومخلفات الأزمة الأمنية وزيادة النمو الديموغرافي؛ مع زيادة الطلب على الاستهلاك وتغير سلوكيات الأفراد وتفضيلاتهم، كل ذلك كرس فكرة التبعية الغذائية للعالم الخارجي، إلا أن الملاحظ هو التراجع النسبي لاستيراد المواد الغذائية لبعض السنوات بسبب إعادة الاعتبار للقطاع الفلاحي؛
السلع الاستهلاكية: ويمثل نصيبها 70% من إجمالي الواردات وأهمها: القمح، الحليب، الأرز، الشاي، البقول...إلخ.

الواردات الرأسمالية: وتبلغ نسبتها 24% من إجمالي الواردات الجزائرية وأهمها: الآلات ومعدات النقل، الآلات الكهربائية والأجهزة الإلكترونية والمنزلية، السيارات...إلخ.

الواردات الأخرى: 6% من إجمالي الواردات الجزائرية وأهمها: المشتقات النفطية وغيرها.

*أزمة الديون السيادية تحدث نتيجة توقف المقرض عن السداد، أو عند الاعتقاد بأن التوقف عن السداد ممكن الحدوث، بمعنى أشمل عند وجود أحد البلدان في موقف يعجز معه عن الوفاء بخدمة دينه الخارجي سواء للكيانات السيادية أو الخاصة، كمال رزيق، عبد السلام عقون، سياسات إدارة الأزمة المالية العالمية، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011م، ص: 26.

الفرع الثالث: توزيع الواردات الجزائرية حسب المناطق الاقتصادية

نستطيع معرفة المناطق الاقتصادية المسيطرة على الواردات الجزائرية عبر العالم من خلال تمعننا في أرقام الجدول الموالي.

الجدول رقم (2-13): يمثل تطور الواردات الجزائرية حسب المناطق الاقتصادية خلال (1994م- 2011م)
الوحدة: مليون دج

البيان المسنوات	الإتحاد الأوروبي	دول أوروبية أخرى	أمريكا الشمالية	دول أمريكا الجنوبية	الدول المغاربية	الدول العربية الإفريقية	الدول آسيا	باقي دول العالم	المجموع
1994	190040.7	32256.6	62079.5	7833.7	9345.7	4534.0	1722.5	29265.9	340142.4
1995	304451.2	34149.2	88984.1	17561.5	9454.5	6339.6	2139.2	44889.6	513192.5
1996	311479.6	34346.4	70422.0	19532.6	6808.6	7201.6	4175.5	40461.1	498325.5
1997	284484.1	47051.5	81407.0	10961.8	1386.9	19494.6	6939.1	46317.7	501579.9
1998	316989.9	54533.3	88987.4	10894.9	1412.6	15555.1	9951.6	49344.0	552358.6
1999	343382.9	62798.9	77002.9	23209.8	2383.1	11257.5	9068.0	75171.0	610673.0
2000	395593.4	76611.1	105026.2	19394.0	3726.0	10575.4	8954.4	65757.9	690425.7
2001	453059.3	89340.1	99169.8	30210.5	5505.6	13761.2	6625.4	60102.3	764862.4
2002	529040.0	108666.3	119411.2	38733.5	10126.5	29106.7	6935.5	104887.0	957039.8
2003	601269.1	130914.9	78130.2	56325.4	9302.6	32406.4	9684.8	123298.8	1047441.4
2004	719078.8	147742.2	97765.2	90369.7	12345.7	37066.3	10339.0	189951.5	1314399.8
2005	785302.3	180628.6	115982.0	98947.9	15898.9	30933.7	11082.0	242240.6	1493644.8
2006	847287.2	130113.3	122975.6	101777.9	17105.2	35762.2	10781.0	273830.9	1558540.8
2007	995184.1	143053.9	181290.9	126395.8	19687.0	43053.2	16127.3	375667.2	1916829.1
2008	1359153.8	162113.8	206637.4	179792.7	25750.6	45771.9	25832.5	545067.8	2572033.4
2009	1497010.2	234558.7	176130.1	151069.1	34761.7	79131.2	25391.9	637861.4	2854805.3
2010	1520305.7	207890.1	179974.5	192318.7	40464.0	93974.8	29490.1	730613.7	3011807.6
2011	1793536.8	189512.5	176626.6	306638.6	50315.8	128279.4	42097.1	725758.1	3442501.6

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية (1962م-2011م)، التجارة الخارجية،

نشرة 2013م، ص ص: 178-181.

التعليق: تظهر أرقام الجدول رقم (2-13) تطور الواردات الجزائرية حسب المناطق الاقتصادية

وبوضوح أن: مبادلات الجزائر الخارجية من ناحية الواردات لا تزال مستقطبة على شركائنا

التقليديين وسجلت الواردات ارتفاعا محسوسا انطلاقا من سنة 1994م من القيمة 340142.4

مليون دج لتبلغ ذروتها سنة 2011م بقيمة 3442501.6مليون دج، في حين شهدت تراجعاً

محسوساً سنتي 1996م و1997م نتيجة شح السيولة وتقليص الطلب المحلي على المنتجات

الأجنبية وتنفيذا لاتفاقية الاستعداد الائتماني الموقعة مع صندوق النقد الدولي وتبعات الأزمة الأمنية؛

تبين الإحصائيات أن دول الإتحاد الأوروبي تأخذ المرتبة الأولى بنسبة تتجاوز 50% تليها دول آسيا بنسبة 21% ثم دول أمريكا الجنوبية بنسبة 9%، في حين أن الصادرات الجزائرية للمنطقة العربية مجتمعة لا تمثل سوى 2.66% وتتراوح نسبة $\pm 5\%$ لكل من دول أمريكا الشمالية والدول الأوروبية الأخرى، وتأتي في ذيل الترتيب كل من الدول الإفريقية بنسبة 0.02% وباقي دول العالم بـ 0.01%.

الفرع الرابع: ترتيب الممونون الأهم للجزائر يمكننا معرفة أهم الدول الممونة للجزائر بمختلف حاجياتها سواء تعلق الأمر بالسلع أو الخدمات من خلال الاطلاع على أرقام الجدول الموالي:

الجدول رقم (2-14): الممولين العشرة الأوائل للجزائر خلال الفترة (2000م-2011م)

الوحدة: الرتبة

الدول المستويات	إيطاليا	و م أ*	فرنسا	إسبانيا	برازيل	تركيا	كندا	ألمانيا	بلجيكا	بريطانيا	كوريا	اليابان	روسيا	الصين	الأرجنتين	أوكرانيا
2000	3	2	1	5	-	7	6	4	10	-	-	8	9	-	-	-
2001	2	3	1	5	-	6	8	4	7	9	-	-	10	-	-	-
2002	3	2	1	5	-	6	9	4	-	10	-	7	-	8	-	-
2003	2	5	1	4	-	7	-	3	-	8	-	9	10	6	-	-
2004	2	4	1	6	-	9	-	3	10	-	-	7	-	5	8	-
2005	2	3	1	6	-	8	-	5	-	-	-	7	-	4	9	10
2006	2	5	1	6	-	7	-	4	10	-	-	8	-	3	9	-
2007	2	4	1	6	-	9	-	5	-	-	10	7	-	3	8	-
2008	2	6	1	4	-	8	10	5	-	-	-	7	-	3	9	-
2009	3	6	1	4	10	7	-	5	-	-	9	8	-	2	-	-
2010	3	6	1	4	-	8	-	5	-	-	7	9	-	2	10	-
2011	3	6	1	4	8	10	-	5	-	-	9	-	-	2	7	-

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية (1962م-2011م)، التجارة الخارجية، نشرة 2013م، ص ص: 202-205.

التعليق: من خلال الإطلاع على معطيات الجدول رقم (2-14) نلاحظ بأن:

✓ الموردون الأكثر حضورا للواردات الجزائرية تتوزع بين دول الاتحاد الأوروبي وأمريكا الشمالية ودولة من أمريكا الجنوبية ومن قارة آسيا؛ معظم الدول التي تتعامل معها الجزائر هي إما دولا متقدمة جدا كالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وألمانيا أو متقدمة كالبرازيل والهند؛

✓ غياب الدول العربية والإفريقية والنامية من الترتيب مما يؤكد التبعية للدول المتطورة اقتصاديا؛

✓ تمثل فرنسا المورد رقم واحد في معظم السنوات تليها إيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية ثم ألمانيا وفي المؤخرة نجد كل من بلجيكا وأوكرانيا والبرازيل؛

✓ الملاحظ أن في السنوات الأخيرة تحسنت مرتبة الصين في عملية تمويل الجزائر إلى أن بلغت المرتبة الثانية سنة 2009م والتي حافظت عليها في السنتين الموالتين، مما يؤكد تزايد دور الصين في تمويل الإقتصاد الجزائري ومنافسة الدول الأوروبية التي كانت تستحوذ على المراتب الأولى.

✓ كما يمكن إبراز أهمية الممونون المهمين للجزائر بمقارنة مساهمة الدول الثلاث الأولى وذلك من خلال تشكيل الجدول رقم (2-15) وتحليل أرقامه.

✓ الملاحظ من أرقام الجدول أنها نسبا جد معتبرة فمتزعم الرتبة الأولى متمثلا في دولة فرنسا الممون الأول للجزائر بأكثر من الثلث لتقترب إلى النصف من الواردات؛ تليها صاحبة الرتبة الثانية بحوالي الخمس في حين صاحب الرتبة الثالثة بحوالي العشر، وتجتمع النسب بمتوسط سنوي يقدر ب 62.89% وهي تمثل أكثر من نصف الواردات الجزائرية وأنها تستحوذ على جل المنتجات وتشكل خطرا على تمويل البلاد.

✓ نسب تمويل الدول الثلاث الأولى بالنسبة للجزائر تشهد تراجعا في نسبها من سنة لأخرى إذ بلغت سنة 2001م أقصى نسبة بلغت في حدود 79.70% بينما الأدنى ب 59.40% سنة 2007م، هذا بسبب القرارات المتخذة من قبل السلطات الجزائرية بضرورة تنويع مصادر التمويل عبر دول العالم ولتفادي مخاطر الاحتكار والضغطات المفروضة على سياسة البلد، إلى جانب توسيع العلاقات التجارية مع مختلف الدول.

الجدول رقم (2-15): يمثل نسب رتبة الممونون الأوائل للجزائر خلال الفترة (2000م-2011م)

الوحدة: %

السنوات	الرتب الترتيب	الرتبة الأولى	الرتبة الثانية	الرتبة الثالثة	النسبة المتوسطة
2000		43.90	23.60	11.40	78.90
2001		45.00	24.20	10.50	79.70
2002		41.70	22.50	9.70	73.90
2003		39.80	23.90	9.40	73.10
2004		37.60	22.50	8.50	68.60
2005		36.10	22.00	7.50	65.60
2006		37.10	20.30	8.80	66.20
2007		34.00	16.70	8.70	59.40
2008		37.60	16.40	10.90	64.90
2009		37.20	15.70	12.10	65.00
2010		36.10	15.10	11.00	62.20
2011		35.00	15.10	10.00	60.10
المتوسط السنوي للتموين	الفردى	35.47	18.31	9.12	
	لدول الرتب الثلاث				62.89

المصدر : من إعداد الطالب بناءً عن معطيات الجدول رقم (2-14).

خلاصة الفصل:

كان الهدف من هذا الفصل هو دراسة تحليلية لتطور الميزان التجاري الجزائري خارج قطاع المحروقات، اتضح أن سياسية التجارة الخارجية المتبعة انعكست على أداء الميزان التجاري، إلا أنه وبعد مضي الجزائر قدما نحو التخلي عن احتكار تسيير التجارة الخارجية وكذا الاقتصاد، بتبني اقتصاد السوق كبديل للاقتصاد الموجه والذي يهدف إلى ترشيد استخدام الموارد المالية المتاحة، وإضفاء طابع المنافسة داخليا حتى تتمكن المؤسسات الوطنية من مسايرة التطور التكنولوجي، وهذا ما أمكننا ملاحظته من خلال تطور الصادرات والواردات الجزائرية خارج قطاع المحروقات الذي كان نتيجة لهذا التوجه.

لم يكن بعيد الإقتصاد الجزائري من الاختلالات الهيكلية التي بدورها انعكست على قيمة العملة الوطنية الخارجية، وتميز الإقتصاد الجزائري بعدم المرونة في الإنتاج والتصدير والاستيراد من خلال اعتماده على تصدير منتجات قليلة كما ونوعا؛ ولقد حاولت الجزائر خلال الإصلاحات التي قامت بها الوصول إلى الاستقرار النسبي لسعر الصرف والتأثير على الميزان التجاري.

ومن خلال مرآة الكشف عن خبايا الميزان التجاري تبين لنا ما يلي:
غياب الديناميكية في التركيبة السلعية للصادرات وعدم مسايرة مجريات التجارة العالمية كتطورات الطلب العالمي.

تركز الصادرات في عدد قليل من السلع لاسيما الموارد الطبيعية الخام منها؛
ان التحكم في بعض الظواهر الاقتصادية ليس بالأمر السهل نظرا لعلاقات التبادل الدولية وارتباط الاقتصاديات بعضها ببعض؛

تحتل الأسواق الغربية النصيب الأكبر من الصادرات الجزائرية حيث يبلغ متوسط نصيبها حوالي 50% من صادرات الجزائر يليها السوق الأمريكي بنسبة 11% ثم اليابان بـ 10%، في حين لا تشكل الصادرات إلى إفريقيا والدول العربية نسبة كبيرة إذ تبلغ حوالي 5%؛

هنالك إرتفاع كبير في قيمة الواردات مقارنة بقيمة الصادرات الأمر الذي أدى إلى عجز مزمن في الميزان التجاري خارج قطاع المحروقات عبر الفترة المدروسة.

الفصل الثالث: انعكاسات تخفيض سعر الصرف على الميزان التجاري خارج قطاع المحروقات وتبعاته

الفصل الثالث: انعكاسات تخفيض سعر الصرف على الميزان التجاري خارج قطاع المحروقات وتبعاته

تطور الصادرات والواردات السلعية والخدمية وانتقال رؤوس الأموال مع بداية النصف الثاني من القرن العشرون يعبر في صوره عن التبادل التجاري بين الدول، فازدادت بذلك أهمية التركيز على العلاقات التجارية والنقدية والمالية بين دول العالم، إذ أصبحت تشكل أحد المعايير المهمة في مستوى تطور الدول.

من بين الوسائل المعتمدة نجد تخفيض سعر الصرف المنتهج للتأثير على المتغيرات الإقتصادية ومن بينها الميزان التجاري خارج قطاع المحروقات، ففي هذا الفصل نعرض في مضمونه مختلف الآثار المرتبطة بتخفيض قيمة الدينار الجزائري على الميزان التجاري خارج قطاع المحروقات خلال فترة الدراسة المختارة، وباعتبار أن سعر الصرف يمثل هدف وسيط للسياسات الإقتصادية للدول، وعليه يمكننا اكتشاف مخلفات هذا التخفيض على بعض المؤشرات الإقتصادية الكلية وفق المباحث التالية :

✓ المبحث الأول: الأثر على الصادرات الجزائرية.

✓ المبحث الثاني: الأثر على الواردات الجزائرية.

✓ المبحث الثالث: التبعات المصاحبة للتخفيض على بعض المتغيرات الإقتصادية.

المبحث الأول: الأثر على الصادرات الجزائرية

إن الصادرات تشكل مصدرا مهما للعملة الصعبة؛ التي تعتبر من بين المقاييس المعبرة عن حجم وكمية المبادلات التجارية ما بين الدول، ومدى اتساع تشكيلة العلاقات مع مختلف دول العالم، وعليه لمعرفة تبعات تخفيض سعر الصرف على الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات تم تبسيط ذلك في شكل مطالب تختص في مكونات حساب التجارة المنظورة وغير المنظورة ورصيدهما.

المطلب الأول: الأثر على حساب التجارة المنظورة

إن الآثار التي لحقت على حساب التجارة المنظورة من ناحية الصادرات يمكن تبينها وفق الجدول الموالي:

نلاحظ من الجدول رقم (3-1) ما يلي:

قيم تطور الصادرات خارج قطاع المحروقات ضئيلة وتتحصر في المجال [0.28مليار \$ - 1.40مليار \$]، وتمثل سنة 1994م أدنى قيمة للتصدير خارج قطاع المحروقات بقيمة 0.28 مليار \$ نتيجة للظروف الصعبة التي كانت تشهدها البلاد من: أزمة أمنية؛ تداعيات الانتقال إلى إقتصاد السوق؛ غلق العديد من المصانع المنتجة وبداية ظاهرة النزوح الريفي بشكل قوي، إلا أنها شهدت تحسنا متواصلا بنسب 89.29%؛ و 7.55% و 12.28% سنوات 1995م، 1996م و 1997م نتيجة تطبيق اتفاقيات صندوق النقد الدولي بنوع من الحزم وبداية تحسن احتياطات البلاد جراء تحسن في أسعار البترول وزيادة الكميات المصدرة، مما أعطى دعما للمستثمرين في طلب قروض الاستغلال لتوسيع الأنشطة وزيادة الإنتاج، إلا أنه في سنة 1995م شهدت الجزائر تسريح العديد من العمال وخصوصة المؤسسات الإقتصادية التي كانت تحقق خسائر على مدار السنوات وفي سنة 1996م تم تسديد الجزائر لجزء من ديونها اتجاه روسيا كبضائع.

سنة 1998م كانت شاهدة على تراجع رهيب للصادرات خارج قطاع المحروقات لتبلغ نسبة 42.19% بما يعادل مبلغ 0.37 مليار \$؛ نتيجة اشتداد آثار الأزمة الأمنية وما خلفته من تهجير كبير للسكان وتغيير أنماط العيش لسكان الريف والمدن؛ مع زيادة معدل النمو السكاني كل ذلك جعل الطلب المحلي على المنتجات الوطنية في تزايد، إضافة لمخلفات أزمة دول جنوب شرق آسيا

وتداعياتها على الأسواق العالمية بالتأثير على الطلب الدولي والتغيرات المستمرة في الأسعار نتيجة زيادة عامل المضاربة، ليبدأ التحسن ولو بقيم بسيطة انطلاقاً من سنة 1999م لتعرف انخفاضاً محسوساً بنسبة 13.27% سنة 2007م نتيجة للجفاف المسجل والذي أثر بشكل كبير على تراجع المحاصيل الزراعية والمنتجات الفلاحية المستخدمة في العملية الإنتاجية للتصدير،

الجدول رقم (3-1): يمثل تطور صادرات حساب التجارة المنظورة* خارج قطاع المحروقات للجزائر خلال الفترة (1994م-2012م)
الوحدة: مليار دولار

السنوات	البيان	الصادرات السلعية خ ق م	نسبة تغير الصادرات السلعية خ ق م (%)	نسبة الصادرات السلعية خ ق م إلى إجمالي الصادرات (%)
1994		0.28	-	3.15
1995		0.53	89.29	5.17
1996		0.57	7.55	4.31
1997		0.64	12.28	4.63
1998		0.37	42.19-	3.65
1999		0.41	10.81	3.33
2000		0.59	43.90	2.73
2001		0.56	5.08-	2.93
2002		0.61	8.93	3.26
2003		0.47	22.95-	1.92
2004		0.67	42.55	2.08
2005		0.74	10.45	1.60
2006		1.13	52.70	2.06
2007		0.98	13.27-	1.62
2008		1.4	42.86	1.78
2009		0.77	45.00-	1.70
2010		0.97	25.97	1.70
2011		1.22	25.77	1.67
2012		1.15	5.74-	1.60

Source : - Bank of Algeria , **Bulletin Statistique de la banque d'algerie (series retrospectives)**, Juin 2012, p p :86-88.

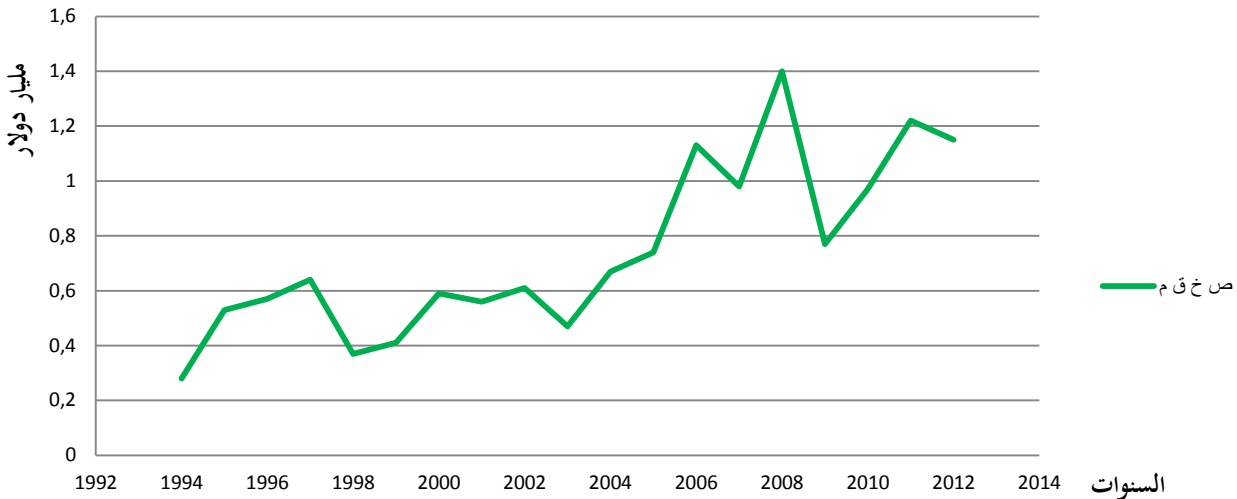
التقرير السنوي، بنك الجزائر، (2012م)، ص: 53.

* صادرات حساب التجارة المنظورة خ ق م = صادرات حساب التجارة المنظورة الإجمالي - صادرات قطاع المحروقات.

لتبلغ ذروتها إيجابا سنة 2008م بـ 1.4 مليار \$ بسبب إرتفاع حصيلة تصدير المواد الاستهلاكية التي قدرت بـ 35946.4 مليون دينار وكذا الظروف الطبيعية المواتية التي عرفت البلاد مما زاد في كميات الإنتاج وتصريف الفائض؛ إلى جانب تحسن الظروف الأمنية والسياسية للبلاد مما ساهم في زيادة الاستثمار وعودة النازحين للأرياف وتشجيعهم على الاستقرار والنشاط من خلال البرامج التنموية المنتهجة، لتشهد تذبذبا من سنة لأخرى؛ إذ بلغت الحصيلة سنة 2012م مبلغ 1.15 مليار \$ بسبب زيادة الإنتاج المحلي الموجه للتصدير.

تمثل نسبة الصادرات خارج قطاع المحروقات إلى إجمالي الصادرات في الجزائر نسبا جد ضئيلة بلغت أقاصها سنة 1994م بـ 5.17% لتشهد تراجعا مستمرا عبر مرور السنوات؛ تتخللها ارتفاعات بسيطة، إذ كانت تمثل 2.04% سنة 2004م؛ لتعرف سنة 2008م انخفاضا مستمرا إلى غاية سنة 2012م من 1.78% إلى 1.60% لتبين محدودية نسب الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات.

الحصيلة الإجمالية لقيمة الصادرات لحساب التجارة المنظورة خارج قطاع المحروقات لفترة الدراسة بلغت حوالي 14.06 مليار دولار وهو رقم جد ضعيف بالمقارنة بما تمتلكه البلاد من إمكانيات ضخمة في مختلف المجالات.



الشكل رقم (3-1): يبين تمثيل بياني لتطور الصادرات السلعية خارج قطاع المحروقات للجزائر خلال الفترة (1994م-2012م)

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم (3-1).

نلاحظ من الشكل أعلاه أن منحني تطورات الصادرات السلعية خارج قطاع المحروقات للجزائر في شكله العام يعرف ارتفاعا واضحا تتخلله بعض الانخفاضات، إذ انطلق من نقطة البداية والممثلة في سنة 1994م بأكثر من 0.2مليار\$؛ ليواصل المنحني ارتفاعه إلى غاية سنة 1997م عندما يتجاوز عتبة 0.6مليار\$ نتيجة الرقابة الصارمة المطبقة من قبل السلطات الجزائرية على قطاع الإنتاج وبداية إعطاء ثمار نتائج الإصلاحات المنتهجة وفق الاتفاقيات الموقعة مع صندوق النقد الدولي، ليشهد تراجعاً سنة 1998م إلى أقل من 0.4مليار\$ لاشتداد وتأزم الوضع الأمني ومخلفات ذلك على الإنتاج المحلي والطلب على المنتجات الأساسية، ليعرف بعدها المنحني تحسناً نحو الأعلى وأنه عرف أعلى قمة له سنة 2008م نتيجة لزيادة الاستثمار* المحلي ومساهمته في الرفع من حصيلة الإنتاج؛ وزيادة الطلب الأجنبي على المنتجات المحلية ليشهد تراجعاً مهماً في السنة الموالية (2009م) بأقل من 0.8مليار\$ لتأثير الأزمة المالية العالمية على الطلب العالمي وأسعار المنتجات وعلى السيولة، ليعرف بعدها صعوداً بأكثر من 0.4مليار\$ مختتماً سنة 2012م بحصة 1.15مليار\$.

المطلب الثاني: الأثر على حساب التجارة غير المنظورة

يمكن توضيح الآثار التي لحقت بحساب التجارة غير المنظورة من ناحية الصادرات الجزائرية إلى دول العالم الخارجي ومعرفة تغيرات أرقام مكونات التجارة غير المنظورة للجزائر من خلال تحليل إحصائيات الجدول رقم (3-2): وعليه نلاحظ من الجدول ما يلي:

قيم تطور صادرات الخدمات غير الموزعة (خ ق م) تنحصر في المجال [0.68مليار\$ - 3.96مليار\$]؛ وتمثل سنة 1995م أدنى قيمة للتصدير خارج قطاع المحروقات بقيمة 0.68مليار\$، وشهدت بعدها الحصيلة ارتفاعاً متواصلاً في قيمها تجاوز سنة 2002م عتبة المليار\$ أين تضاعفت سنة 2005م وبلغت 2.51مليار\$ لتعرف أعلى قيمة لها سنة 2012م بـ 3.96مليار\$. هذا التحسن نتيجة الدور الموجه للخدمات المقدمة وارتفاع الطلب على الخدمات كخدمات السياحة والنقل، فأصبحت الأسعار المحلية ذات تنافسية نوعاً ما ورغم ما يعاب عنها من سوء تقديم الخدمة؛

* الاستثمار: يقصد به ذلك النشاط الذي يترتب عليه القيام بخلق طاقة جديدة أو زيادة الطاقة الحالية للمؤسسة، أنظر إلى امبارك لسوس، تقييم المشروعات الاستثمارية في قطاع الري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية فرع التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، السنة الجامعية 2002م-2003م، ص: 04.

الجدول رقم (3-2): يمثل تطور صادرات حساب التجارة غير المنظورة* خارج قطاع المحروقات للجزائر خلال الفترة (1994م-2012م) الوحدة: مليار دولار

السنوات	البيان	خدمات غير موزعة	نسبة تغير خدمات غير موزعة (%)	ربيع رأس المال الصافي	ربيع رأس المال الصافي الدخل (%)
1994		0.69	-	0.10	-
1995		0.68	1.45-	0.12	20.00
1996		0.75	10.29	0.21	75.00
1997		1.07	42.67	0.26	23.81
1998		0.74	30.84-	0.37	42.31
1999		0.72	2.70-	0.22	40.54-
2000		0.91	26.39	0.38	72.73
2001		0.91	0.00	0.85	123.68
2002		1.30	42.86	0.68	20.00-
2003		1.57	20.77	0.76	11.76
2004		1.85	17.83	0.99	30.26
2005		2.51	35.68	1.43	44.44
2006		2.58	2.79	2.42	69.23
2007		2.84	10.08	3.81	57.44
2008		3.49	22.89	5.13	34.65
2009		2.99	14.33-	4.75	7.41-
2010		3.57	19.40	4.60	3.16-
2011		3.77	5.60	4.45	3.26-
2012		3.96	5.04	3.92	11.91-

Source : -Bank of Algeria , **Bulletin Statistique de la banque d'algerie (series retrospectives)**, Juin 2012, p p :86-88.

التقرير السنوي، بنك الجزائر، (2012م)، ص: 53.

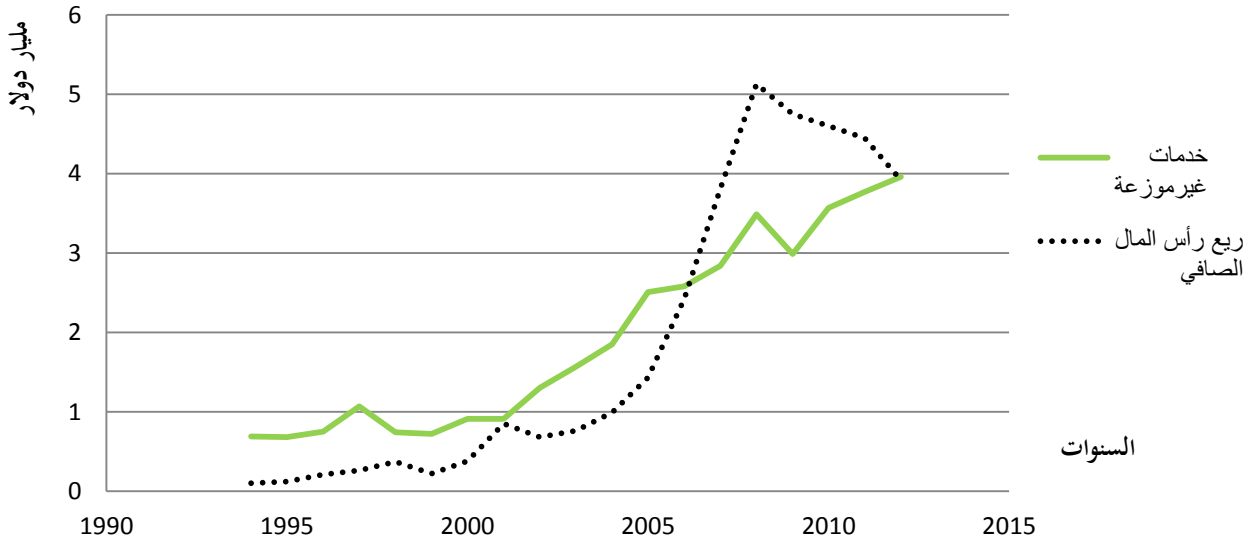
تطور صادرات ربيع رأس المال بشكل مستمر عبر الفترة المدروسة إلا أنها تتخللها انخفاضات محدودة؛ تتحصر حصيلتها في المجال [0.1مليار\$ - 5.13مليار\$]؛ وتمثل سنة 1994م أدنى قيمة للتصدير ق م بقيمة 0.1مليار\$؛ لتشهد بعدها ارتفاعا متواصلا في قيمها تجاوز

* ملاحظة: صادرات حساب التجارة غير المنظورة خارج قطاع المحروقات = صادرات حساب التجارة غير المنظورة الإجمالي - صادرات قطاع المحروقات؛ أو مجموع كل من: خدمات غير موزعة وربيع رأس المال الصافي والفوائد المدفوعة خارج قطاع المحروقات.

سنة 2004م عتبة المليار دولار كما عرفت سنة 2005م إرتفاع قدر ب44.44% نتيجة تحسن تحويلات المهاجرين؛

لتعرف أعلى قيمة لها سنة 2008م ب 5.13مليار\$ هذا التحسن حدث نتيجة تبعات آثار الأزمة المالية العالمية سنة 2008م على المداخيل المحققة لربع رأس المال؛ لتشهد تراجعاً وتذبذباً في الصادرات من سنة إلى أخرى مختتمة فترة الدراسة بحصيلة قدرت ب 3.92مليار\$ لتراجع مداخل ربع رأس المال؛

الحصيلة الإجمالية لقيمة الصادرات لحساب التجارة غير المنظورة خارج قطاع المحروقات لفترة الدراسة بلغت حوالي 72.40مليار\$ وهي قليلة إلا أنها أحسن من حصيلة الصادرات السلعية.



الشكل رقم (3-2): يبين تمثيل بياني لتطور صادرات تركيبة حساب التجارة غير المنظورة خارج قطاع المحروقات للجزائر خلال الفترة (1994م-2012م)

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم (3-2).

نلاحظ من خلال الشكل البياني السابق أن كلا من منحني الخدمات غير الموزعة وربح رأس المال يشهدان حالة صعود تتخللهما بعض الانخفاضات وأن نسبة ارتفاع ربح رأس المال أعلى من نسبة ارتفاع الخدمات غير الموزعة؛

منحنى الخدمات غير الموزعة في إرتفاع مستمر وبقيم متوسطة وأنه يقع فوق منحنى ربح رأس المال ليلتقيا في سنوات 2001م؛ 2006م و2012م، بعدها يعرف منحنى ربح رأس المال نسب

مرتفعة عن المنحى الآخر والذي يصبح فوقه ليعرف الذروة سنة 2008م بينما منحى الخدمات غير الموزعة يعرفها سنة 2012م.

المطلب الثالث: الأثر على رصيد الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات

من خلال إطلاعنا على الآثار المصاحبة للتخفيض على حساب التجارة المنظورة وغير المنظورة من ناحية الصادرات ، فنستطيع تقريب الرؤى من خلال رصيدهما بتحليل الجدول الموالي:

الجدول رقم (3-3): يمثل تطور رصيد الصادرات لحساب التجارة المنظورة وغير المنظورة خارج قطاع المحروقات للجزائر خلال الفترة (1994م-2012م) الوحدة: مليار دولار

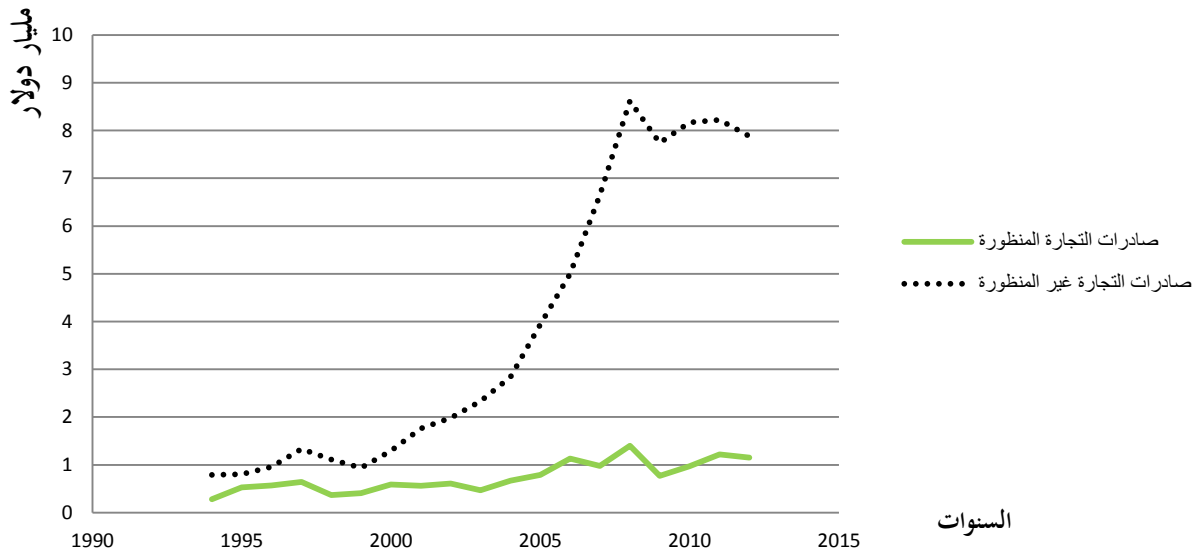
البيان	صادرات التجارة المنظورة	صادرات التجارة غير المنظورة
السنوات		
1994	0.28	0.79
1995	0.53	0.80
1996	0.57	0.96
1997	0.64	1.33
1998	0.37	1.11
1999	0.41	0.94
2000	0.59	1.29
2001	0.56	1.76
2002	0.61	1.98
2003	0.47	2.33
2004	0.67	2.84
2005	0.79	3.94
2006	1.13	5.00
2007	0.98	6.65
2008	1.40	8.62
2009	0.77	7.74
2010	0.97	8.17
2011	1.22	8.22
2012	1.15	7.88

Source :Bank of Algeria , **Bulletin Statistique de la banque d'algerie (series retrospectives)**, Juin 2006, p p :72-73.

التقارير السنوية، بنك الجزائر ، (2008م، 2012م)، (ص:63، ص:53).

نلاحظ من الجدول رقم (3-3) ما يلي:

أن الصادرات الجزائرية لم تتجاوز قيمة 1.5 مليار \$ خارج قطاع المحروقات طيلة الفترة المدروسة لحساب التجارة المنظورة للصادرات الجزائرية الموجهة للخارج لضعف الجهاز الإنتاجي ودعائمه؛
 حصيلة رصيد الصادرات الجزائرية لحساب التجارة غير المنظورة يشهد ارتفاعا مستمرا تخلله انخفاضاً سنة 1999م إلى 0.94 مليار \$ نتيجة لتبعات تأثير التكنولوجيا والطلب العالمي وانخفاض مساهمة قطاع الصناعة، لتشهد النسبة ارتفاعاً متواصلاً بلغ أعلى قيمة له سنة 2008م بـ 8.62 مليار \$ بسبب تحسن مناخ الاستثمار في الجزائر وإعطاء المزيد من الضمانات والتسهيلات للمستثمرين، لتتراجع سنة 2012م لتبلغ 7.88 مليار \$.



الشكل رقم (3-3): يبين تمثيل بياني لتطور صادرات التجارة المنظورة وغير المنظورة خارج قطاع المحروقات للجزائر خلال الفترة (1994م-2012م)

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم (3-3).

نلاحظ من خلال الشكل البياني السابق ما يلي:

يقع منحنى صادرات التجارة المنظورة فوق منحنى صادرات التجارة غير المنظورة على طول فترة الدراسة؛

تزايد حجم صادرات التجارة غير المنظورة أكبر من تزايد صادرات التجارة المنظورة ؛

كلا المنحنيين يعرفان صعودا يتخلله بعض الانخفاضات؛ وتطور منحني صادرات التجارة غير المنظورة بنسب معتبرة بينما منحني صادرات التجارة المنظورة تغيراته طفيفة. إلى غاية سنة 2002م تقترب قيم المتغيرين من بعضهما إلا أنه بعد سنة 2003م تعرف صادرات التجارة المنظورة قيما مضاعفة عن صادرات التجارة غير المنظورة ليتأكد بأن تخفيض سعر الصرف لم يساهم في الرفع من حصيلة الصادرات بقيمة كبيرة وإنما بقيم بسيطة، مما يعبر عن ضعف قدرة الجزائر من ناحية الصادرات.

المبحث الثاني: الأثر على الواردات الجزائرية

تعتبر الواردات الجزائرية من بين العناصر المشكلة للميزان التجاري، فهي تشكل مصدرا مهما للمعلومة الاقتصادية للخبراء والساساة، وكونها تستنزف العملة الصعبة ويمكن أن تكون مصدرا لخلق العملة الصعبة، وهي من بين المعايير المعبرة عن مدى ارتباط الاقتصاد الوطني بالعالم الأجنبي، ولمعرفة تبعات التخفيض نستعرض ما يلي:

المطلب الأول: الأثر على واردات التجارة المنظورة

الآثار التي لحقت بحساب التجارة المنظورة من ناحية الواردات يمكن معرفتها في الجدول رقم (3-4)؛ فنلاحظ من الجدول رقم (3-4) ما يلي:

قيم تطور الواردات متفاوتة وتتنحصر في المجال [8.13مليار\$ - 51.56مليار\$]، وتمثل سنة 1997م أدنى قيمة نتيجة للظروف الصعبة التي كانت تشهدها البلاد من أزمة أمنية وقلة الاحتياطات من العملة الصعبة، وشهدت ارتفاعا ونسب متفاوتة بعدها، وعرفت سنة 2002م إرتفاع كبيرا نسبته 26.69% بقيمة 12.01مليار\$ لتواصل الارتفاع بشكل كبير عبر السنوات خاصة السنوات الأخيرة التي عرفت فاتورة الإستيراد حجما خطيرا إذ بلغت 38.88مليار\$، 46.92مليار\$، 51.66مليار\$ سنوات 2010م، 2011م، 2012م على التوالي نتيجة زيادة الإنفاق على البرامج التنموية وخاصة في البنى القاعدية التحتية والبنى الفوقية* إلى جانب إرتفاع الطلب المحلي على المنتجات الأجنبية لميزتها من ناحية النوعية والجودة والفعالية، إضافة إلى التأثير بوسائل الإعلام الحديثة وتقليد للغرب؛

* البنى التحتية تضمن كل من وسائل النقل والاتصال والمرافق كالطرق، الجسور، المطارات، الموانئ وغيرها، بينما البنى الفوقية فتهتم بالعنصر البشري ومتطلبات تأهيله كبرامج التدريس، التكوين، التبرعات، التعليم، البعثات العلمية وغيرها.

تمثل نسبة الواردات إلى الميزان التجاري في الجزائر نسبا مرتفعة بلغت أقصاها سنة 1994م أين التهمت رصيد الميزان التجاري الإيجابي وأصبح سالب نتيجة تفوق قيم الواردات على قيم الصادرات مما يبعث رسائل بوجود حالة مرضية بإعتبار الجزائر دولة نامية وتتمر بمشاكل اجتماعية مختلفة واقتصادية مريكة؛ الواردات الجزائرية تلتهم الصادرات بشكل خطير وبلغت مستويات قياسية، إذ شهدت سنة 2009م ازدياد مفرط في الواردات قدر ب37.4مليار \$ نتيجة تداعيات الأزمة المالية.

الجدول رقم (3-4): يمثل تطور الواردات الجزائرية لحساب التجارة المنظورة خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (1994م-2012م) الوحدة: مليون دج

البيان السنوات	واردات ح ت م (CAF) *	الواردات من المحروقات	الواردات خارج قطاع المحروقات	الواردات خارج قطاع المحروقات (%)	الواردات من المحروقات مقدرة بالمليار \$
1994	340142	1762	338380	-	0.05
1995	513193	5138	508055	50.14	0.11
1996	498326	5533	492793	3.00-	0.1
1997	501579.9	7378.6	494201.3	0.29	0.13
1998	552358.6	6869.4	545489.2	10.38	0.12
1999	610673.0	9870.2	600802.8	10.14	0.15
2000	690425.7	9427.5	680998.2	13.35	0.13
2001	764862.4	10271.4	754591	10.81	0.13
2002	957039.8	10889.9	946149.9	25.39	0.14
2003	1047441.4	7408.1	1040033.3	9.92	0.1
2004	1314399.8	10891.9	1303507.9	25.33	0.15
2005	1493644.8	12336.4	1481308.4	13.64	0.17
2006	1558540.8	13321.9	1545218.9	4.31	0.18
2007	1916829.1	13171.3	1903657.8	23.20	0.19
2008	2572033.4	16154.5	2555878.9	34.26	0.25
2009	2854805.3	13656.2	2841149.1	11.16	0.19
2010	3011807.6	37460.0	2974347.6	4.69	0.5
2011	3442501.6	49433.7	3393067.9	14.08	0.68
2012	4025719.1	286942.0	3738777.1	9.24	3.70

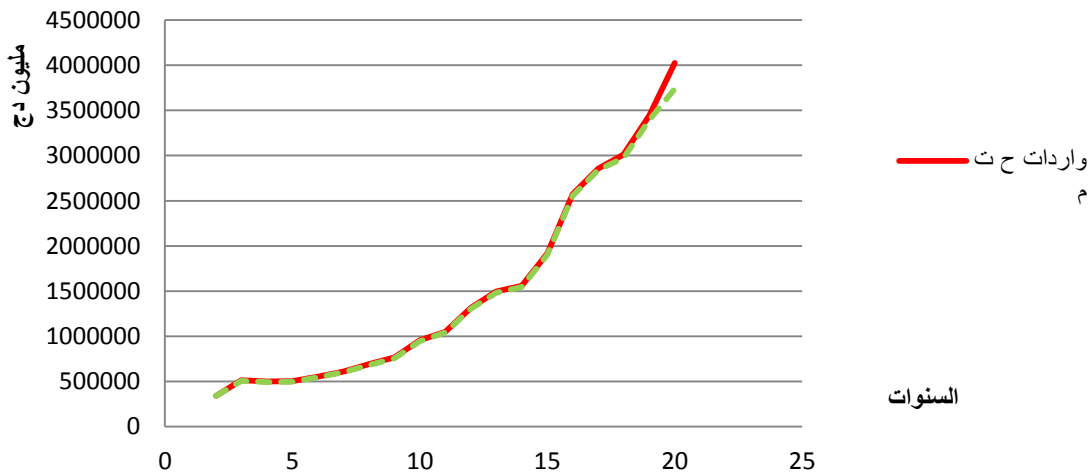
المصدر: - الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية (1962م-2011م)، التجارة الخارجية،

نشرة 2013م، ص ص: 174-175؛ والتقرير السنوي، بنك الجزائر، 2012م، ص: 75؛

<http://www.mincommerce.gov.dz/arab/fichiers13/aps200113ar.pdf,le12/04/2014,à15h2>
الخارجية للجزائر التجارة 3.

* CAF : تسليم باب المنشأة مصطلح شائع في التجارة الخارجية ويعني قيمة السلع المستوردة تسليم باب الشركة أو الهيئة المستوردة، أي قيمة السلع بالإضافة إلى مصاريف التأمين والشحن، حسين عمر، الموسوعة الاقتصادية، الطبعة الرابعة، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1992م، ص: 260.

وتأثيرها على أسعار المواد الاستهلاكية الأولية ومرور دول العالم المنتجة بظروف طبيعية صعبة أثرت على كميات الإنتاج، وفي سنة 2012م ارتفعت الواردات الجزائرية بنسبة 9.24% إذ بلغت قيمة الواردات الذروة بـ 48.21مليار\$ بسبب إرتفاع أسعار المواد الأساسية في الأسواق العالمية وتوسع تشكيلة الواردات لتشمل سلعا جديدة كمالية كالأجهزة الإلكترونية والسيارات الفخمة وغيرها.



الشكل رقم (3-4): تطور الواردات الجزائرية للتجارة المنظورة خلال الفترة (1994م-2012م)

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم (3-4).

نلاحظ من خلال الشكل البياني السابق ما يلي:

منحنى كل من الواردات الاجمالية والواردات خ ق م يعرفان نفس التغير إلى حد كبير وأنهما في حالة صعود ويكاد ينطبق تماما بمنحنى تطور الواردات خ ق م بمنحنى الواردات الاجمالية مما يفسر بأن نسبة الواردات من قطاع المحروقات ضعيفة وتبدأ في بداية الظهور بعد سنة 2010م.

الواردات خ ق م في حالة إرتفاع مستمر وبشكل لافت بعد سنة 2006م لتتضاعف سنة 2010م ولتجاوز سنة 2012م مبلغ 3738777 مليون دينار وهي أعلى قيمة للمنحنى، وعليه تخفيض سعر الصرف في الجزائر لم يساهم في تخفيض فاتورة الإستيراد وإنما ارتفعت بشكل مخيف وبأضعاف مضاعفة، وما يلاحظ أيضا أن فاتورة الواردات من قطاع المحروقات في إرتفاع مستمر وخاصة في السنوات الأخيرة من الدراسة ولتعرف أعلى قيمة لها سنة 2012م بمبلغ تجاوز 3.7مليار\$ نتيجة لتعطل بعض مصانع تكرير البترول وللاعطاب التي تواجهها المصانع، إلى جانب عمليات إعادة تهيئة وتجديد تقنيات الإنتاج.

حصيلة واردات التجارة المنظورة خ ق م للفترة المدروسة قدرت بـ 393.6مليار\$.

المطلب الثاني: الأثر على واردات التجارة غير المنظورة:

من بين الآثار التي لحقت بحساب التجارة غير المنظورة من ناحية الواردات للجزائر نجدها جلية في معطيات الجدول الموالي:

الجدول رقم (3-5): تطور واردات حساب (ت غ م)* للجزائر خلال الفترة (1994م-2012م)

الوحدة: مليار دولار

البيان السنوات	خدمات غير موزعة	نسبة تغير الخدمات غير الموزعة (%)	ربع رأس المال الصافي	نسبة تغير ربع رأس المال الصافي (%)	الفوائد المدفوعة خارج قطاع المحروقات	نسبة الفوائد المدفوعة خارج قطاع المحروقات (%)
1994	1.93		1.84		1.84	
1995	2.01	4.14	2.31	25.54	2.31	25.54
1996	2.15	6.97	2.56	10.82	2.27	1.73-
1997	2.15	0	2.48	3.13-	2.15	5.29-
1998	2.22	3.26	2.37	4.44-	1.99	7.44-
1999	2.56	15.32	2.51	5.91	1.92	3.52-
2000	2.36	7.81-	3.09	23.11	2.05	6.77
2001	2.44	3.39	2.54	17.80-	1.52	25.85-
2002	2.48	1.64	2.91	14.57	1.31	13.82-
2003	2.92	17.74	3.46	18.90	1.26	3.82-
2004	3.86	32.19	4.59	32.66	1.47	16.67
2005	4.78	23.83	6.51	41.83	1.62	10.20
2006	4.78	0	6.94	6.61	1.65	1.85
2007	6.93	44.98	5.64	18.73-	1.74	5.45
2008	11.08	59.88	6.47	14.72	1.91	9.77
2009	11.68	5.42	6.06	6.34-	2.13	11.52
2010	11.91	1.97	4.96	18.15-	0.93	56.34-
2011	12.56	5.46	6.49	30.85	1.52	63.44
2012	11.08	11.78-	7.83	20.65	1.48	2.63-

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية (1962م-2011م)، النقود والقروض،

نشرة 2013م، ص: 220-221. - التقرير السنوي، بنك الجزائر، (2012م)، ص: 53.

من خلال تحليل معطيات الجدول السابق نجد ما يلي:

* حساب التجارة غير المنظورة = خدمات غير موزعة + ربع رأس المال الصافي + الفوائد المدفوعة خارج قطاع المحروقات.

** نسبة تغير الخدمات غير الموزعة = (قيمة الخدمات غير الموزعة للفترة الحالية - قيمة الخدمات غير الموزعة للفترة السابقة) / قيمة الخدمات غير الموزعة للفترة السابقة * 100 %

قيم تطور واردات الخدمات غير الموزعة خ ق م تنحصر في المجال [1.63مليار \$ - 12.56مليار \$]؛ وتمثل سنة 1994م أدنى قيمة للإسترداد خ ق م بقيمة 1.63مليار \$، وعرفت بعدها ارتفاعا متواصلا تخللته بعض الانخفاضات إذ سجلت في سنة 2000م قيمة 2.36مليار \$ بينما بلغت 6.93مليار \$ سنة 2007م، وتضاعفت القيمة سنة 2008م إلى مبلغ 11.08مليار \$ نتيجة تداعيات الأزمة المالية وارتفاع تكلفة الخدمات المستوردة للنهوض بالاقتصاد الوطني تماشيا مع التطور الحاصل في مجال الخدمات، لتبلغ أعلى عتبة لها سنة 2011م بحصيلة تقدر بـ 12.56مليار \$ وهو رقم مرتفع مقارنة بما يحصل عليه البلد لتسجل تراجع في السنة الموالية بـ 11.08%؛

تعرف واردات ريع رأس المال ارتفاعا بشكل مستمر عبر الفترة المدروسة إلا أنه تتخلله انخفاضات محدودة وهي تنحصر في المجال [1.84مليار \$ - 7.83مليار \$]؛ وأدنى قيمة له خ ق م بقيمة 1.84مليار \$ حدثت سنة 1994م، وشهدت بعدها ارتفاعا متواصلا في قيمها تجاوزت سنة 2000م عتبة 3مليار \$ ليتضاعف سنة 2005م ليبلغ 6.51مليار \$ لتعرف تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض ولتستقر سنة 2012م في حدود 7.83مليار \$ نتيجة تحسن تحويلات المهاجرين إلى الخارج ؛

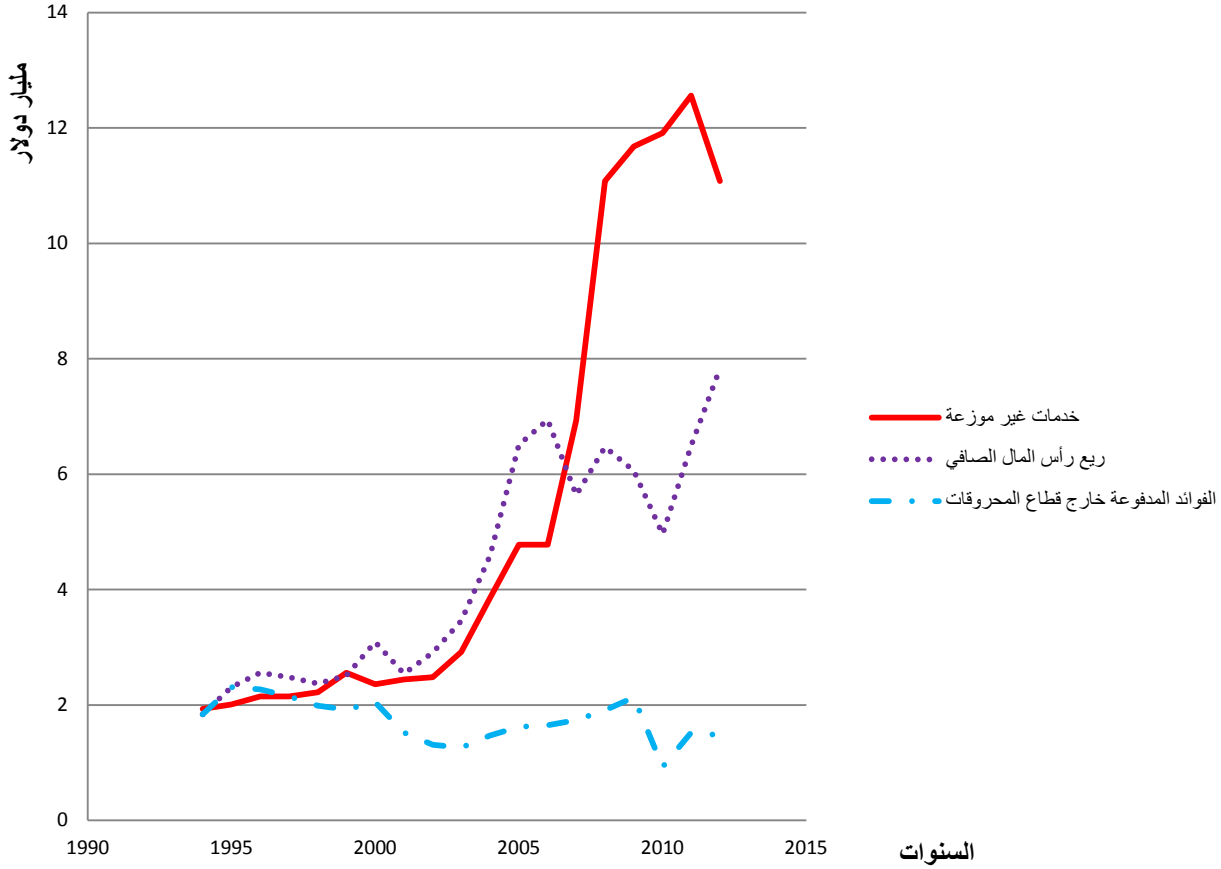
تطور الفوائد المدفوعة تعرف انخفاضا مستمرا على العموم تتخلله ارتفاعات عبر الفترة المدروسة؛ وقيمها تنحصر في المجال [0.93مليار \$ - 2.31مليار \$]؛ فكانت سنة 1994م تشكل قيمة مرتفعة تقدر بـ 1.84مليار \$ وشهدت بعدها ارتفاعا قدر بـ 25.54% سنة 1995م، لتعرف استقرارا في حدود 2مليار \$ كمتوسط عبر مدار السنوات لتعرف أدنى قيمة لها سنة 2010م بقيمة 0.93مليار \$ نتيجة تطبيق الدولة لقواعد صارمة في تحويل الفوائد المستحقة لتعرف ارتفاعا بعد ذلك لتبلغ سنة 2012م قيمة 1.48مليار \$ ؛

إجمالي واردات الخدمات غير الموزعة للفترة المدروسة تقدر بـ 101.88مليار \$؛

إجمالي واردات ريع رأس المال للفترة المدروسة تقدر بـ 81.56مليار \$؛

إجمالي الفوائد المدفوعة خارج قطاع المحروقات للفترة المدروسة تقدر بـ 33.07مليار \$؛

إجمالي واردات حساب التجارة غير المنظورة خارج قطاع المحروقات يقدر بـ 216.51مليار \$.



الشكل رقم (3-5): يبين تمثيل بياني لتطور الواردات لحساب التجارة غير المنظورة للجزائر خلال الفترة (1994م-2012م)

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم (3-5).

نلاحظ من خلال الشكل البياني السابق ما يلي:

- منحنى الخدمات غير الموزعة في حالة إرتفاع وقيم متقاربة إلى غاية 2002م ليشهد ارتفاعات مضاعفة إلى أن يبلغ الذروة سنة 2011م متجاوزا مبلغ 12مليار \$ ليعرف تراجعا بعدها؛
- منحنى رأس المال يعرف ارتفاعا وقيم متقاربة إلى غاية 2003م ليتضاعف سنة 2005م ليبلغ أكثر من 5مليار \$ إلى أن يبلغ الذروة سنة 2012م مقاربا مبلغ 8مليار \$؛
- منحنى الفوائد المدفوعة خارج قطاع المحروقات يأخذ ثباتا نسبيا بين حدود المجال [0.93مليار \$ - 2.31مليار \$] ليشهد أدنى مستوى له سنة 2010م بأقل من 1مليار \$ ليعاود صعوده مجددا.

المطلب الثالث: الأثر على رصيد الواردات الجزائرية خارج قطاع المحروقات

من خلال اكتشافنا للآثار المصاحبة للتخفيض على حساب التجارة المنظورة وغير المنظورة من ناحية الواردات بشكل مفصل، فإنه يمكننا معرفة التأثير جليا لتخفيض قيمة الدينار الجزائري على رصيدي الحسابين السابقين بشكل أوضح من خلال تحليل الجدول الموالي:

الجدول رقم (3-6): يمثل تطور رصيد الواردات لحساب التجارة المنظورة وغير المنظورة خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (1994م-2012م) الوحدة: مليار دولار

السنوات	البيان	واردات التجارة المنظورة خارج قطاع المحروقات*	واردات التجارة غير المنظورة خارج قطاع المحروقات
1994		9.6	5.61
1995		10.55	6.63
1996		8.9	6.98
1997		8.44	6.78
1998		9.17	6.58
1999		8.87	6.99
2000		8.92	7.5
2001		9.64	6.5
2002		11.73	6.7
2003		13.34	7.64
2004		17.94	9.92
2005		20.02	12.91
2006		21.09	13.37
2007		27.25	14.31
2008		39.33	19.46
2009		38.93	19.87
2010		39.48	17.8
2011		45.89	20.57
2012		44.51	20.39

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية (1962م-2011م)، التجارة الخارجية،

نشرة 2013، ص ص: 174-175. - التقرير السنوي، بنك الجزائر، 2012، ص: 75.

* تم حساب واردات التجارة المنظورة خ ق م بطرح إجمالي واردات التجارة المنظورة من إجمالي واردات قطاع المحروقات للجزائر، بينما تم حساب واردات التجارة غير المنظورة خ ق م بجمع بنوده والمتمثلة في (خدمات غير موزعة + ربع رأس المال*الصافي* + الفوائد المدفوعة).

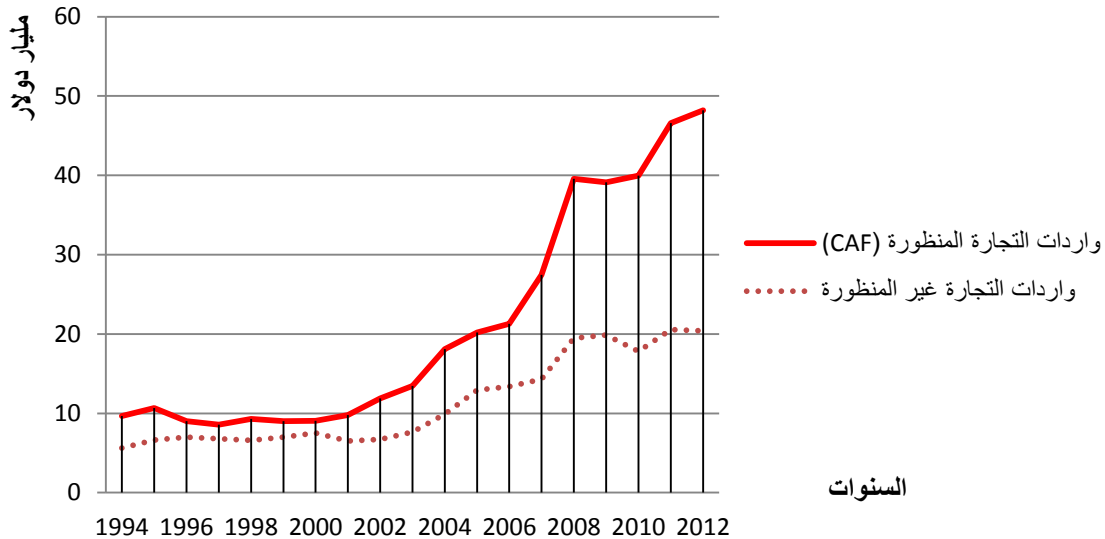
من خلال تحليلنا لمعطيات الجدول السابق يمكن استنتاج الملاحظات التالية:

يشهد إجمالي الواردات للتجارة المنظورة ارتفاعا مستمرا تخلله استقرارا في سنوات التسعينات في سقف 10.55 مليار \$ وفي سنتي 2000م و 2001م بمتوسط يقدر ب 9.21 مليار \$ نتيجة للشروط المطبقة من قبل السلطات الحكومية للبلاد إلى جانب تداعيات تطبيق شروط الاتفاقيات مع صندوق النقد الدولي، إلا أنه انطلاقا من سنة 2002م شهدت ارتفاعا متواصلا مجاوز عتبة 10 مليار \$ ليتضاعف سنة 2005م لتبلغ 20.19 مليار \$ نتيجة زيادة الطلب المحلي على المنتجات الأجنبية؛ لتبلغ الحصيلة ذروتها سنة 2012م بمبلغ 48.21 مليار \$ نتيجة ازدياد الاستهلاك المحلي وارتفاع الطلب على المنتجات الأجنبية وأسعار المنتجات الغذائية في الأسواق العالمية؛

تعرف واردات التجارة غير المنظورة ارتفاعا متواصلا نتيجة زيادة الطلب على مختلف الخدمات الأجنبية والفوائد المدفوعة وتحويلات الدخل إلى الخارج بسبب ضعف الإقتصاد المحلي على تلبية احتياجاتها منها إذ وصلت سنة 2012م حدود 20.39 مليار \$ وهي قيمة جد مرتفعة لدولة نامية تمثل حوالي نسبة 50% من قيمة وارداتها من السلع المنظورة؛

إجمالي واردات الجزائر للتجارة المنظورة خ ق م بلغ 393.6 مليار \$؛

إجمالي واردات الجزائر للتجارة غير المنظورة خ ق م بلغ 216.51 مليار \$.



الشكل رقم (3-6): يبين تمثيل بياني لتطور الواردات لحسابي التجارة المنظورة وغير المنظورة في الجزائر خلال الفترة (1994م-2012م)

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم (3-6).

نلاحظ من خلال الشكل البياني السابق ما يلي:

منحنيا الواردات في حالة صعود تتخللهما بعض الانخفاضات البسيطة، وأن منحنى واردات التجارة المنظورة فوق منحنى واردات التجارة غير المنظورة قيما ونسبا؛ الفرق ما بين قيم المنحنيين يكون متقاربا إلى غاية سنة 2001م، بعده يبدأ الفارق في التزايد ليبلغ أقصاه سنة 2012م ليقترّب من حدود مبلغ 30مليار\$ مما يدعم فكرة عدم وجود توازن في الحسابين؛

تضاعفت واردات حساب التجارة المنظورة خمس مرات إطلاقا من سنة 1994م؛ في حين تضاعفت واردات حساب التجارة غير المنظورة أربع مرات انطلاقا من سنة 1994م.

المطلب الرابع: الأثر على رصيد الميزان التجاري الجزائري خارج قطاع المحروقات

رصيد الميزان التجاري يعبر عن مؤشر لحالة الوضعية الإقتصادية التجارية للبلد ويتميز عن مختلف الأرصدة المكونة لميزان المدفوعات، هذا الأخير يأخذ أحد الوضعيات التالية (الفائض، العجز، التوازن).

الفرع الأول: مفهوم رصيد الميزان التجاري

يعتبر رصيد الميزان التجاري مؤشرا جيد أو سيئ لصحة الإقتصاد في الغالب والذي يسمح بقياس القدرة التنافسية لبلد ما أمام منافسيها من الدول الأخرى وأيضا مدى محافظتها على حصتها في السوق وزيادتها في السوق المحلية وحتى الأسواق الخارجية¹.

الفرع الثاني: وضعية الميزان التجاري خارج قطاع المحروقات نتناول تطور الميزان التجاري للجزائر خلال الفترة (1994م-2012م) والذي يوضح لنا نوع الرصيد المحقق وأسباب تحقق هذا الرصيد، والجدول رقم (3-7) يوضح ذلك.

من خلال الإحصائيات المتوفرة في الجدول رقم(3-7) نلاحظ أن الميزان التجاري خارج قطاع المحروقات قد عرف عجزا خلال سنتي 1994م و1995م وهو تاريخ بداية تطبيق برنامج صندوق النقد الدولي للاستقرار الكلي الذي مدته سنتين؛ وكان الهدف منه استعادة التوازن لميزان المدفوعات، حيث بلغ العجز سنة 1994 قيمة 14.19مليار\$، ليزداد هذا العجز في السنة الموالية 1995 ليلبلغ قيمة 15.96مليار\$ بمعدل تغطية 7.69%؛

¹Martine peyrard Moulard, les paiements internationaux, Edition marketing S .A .paris , France, 1996, p :15.

الجدول رقم(3-7): تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري * للفترة (1994م-2012م)

الوحدة: مليار دولار

السنوات	إجمالي الصادرات خارج ق م	إجمالي الواردات خارج ق م	رصيد الميزان التجاري خارج المحروقات	رصيد الميزان التجاري الإجمالي	(إ ص خ / م) و (إ ص خ ق م) %	(إ و خ ق م / ص خ ق م) %	مرونة عرض ص خ ق م	مرونة طلب و خ ق م
1994	1.07	15.26	-14.19	-0.26	7.01	1,426.17	-	-
1995	1.33	17.29	-15.96	0.16	7.69	1,300.00	0.68	0.37
1996	1.53	15.98	-14.45	4.13	9.57	1,044.44	1.01	0.51-
1997	1.97	15.35	-13.38	5.69	12.83	779.19	5.38	0.74-
1998	1.48	15.87	-14.39	5.51	9.33	1,072.30	13.54-	1.84
1999	1.35	16.01	-14.66	3.36	8.43	1,185.93	0.66-	0.07
2000	1.88	16.55	-14.67	12.3	11.36	880.32	3.01	0.26
2001	2.32	16.27	-13.95	9.61	14.26	701.29	8.86	0.64-
2002	2.59	18.57	-15.98	6.7	13.95	716.99	3.69	4.48
2003	2.8	21.08	-18.28	11.14	13.28	752.86	2.82-	4.71-
2004	3.51	28.01	-24.5	14.27	12.53	798.01	3.68-	4.77-
2005	4.73	33.1	-28.37	26.81	14.29	699.79	19.28	10.08
2006	6.13	34.64	-28.51	34.06	17.70	565.09	30.45-	4.79-
2007	7.63	41.75	-34.12	34.24	18.28	547.18	5.43-	4.56-
2008	10.02	59.04	-49.02	40.6	16.97	589.22	4.53-	5.99-
2009	8.51	58.99	-50.48	7.78	14.43	693.18	1.21-	0.01-
2010	9.14	57.78	-48.64	18.2	15.82	632.17	3.06	0.85-
2011	9.44	67.14	-57.7	25.96	14.06	711.23	1.59-	7.86-
2012	9.03	68.6	59.57-	20.16	13.16	759.69	0.67-	0.34

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدولين (3-3، 3-6).

يرجع سبب العجز إلى ارتفاع حصة الواردات من المواد الأولية و سلع التجهيز الصناعي، نتيجة الانفتاح الاقتصادي وتخفيض الرسوم الجمركية، وهو ما دفع بوجود مؤسسات الاستيراد والتصدير التابعة للخواص إلى تكثيف العمليات في مجال الاستيراد بهدف تعظيم الأرباح وبالمقابل لا يوجد نشاط فعال للتصدير وهو ما أدى لتراجع الاستثمار مقارنة بالتجارة، إلا أن سنة 1997م عرفت

* رصيد الميزان التجاري خارج قطاع المحروقات = حصة رصيد الميزان التجاري الإجمالي - حصة رصيد قطاع المحروقات.

أفضل مستوى للميزان التجاري خارج قطاع المحروقات فبلغ رصيده السلبي قيمة 13.38 مليار \$، بعدها يشهد ارتفاعا متواصلا،

ففي سنة 2004م بلغ 24.5 مليار \$ أين تجاوز عتبة 50 مليار \$ سنة 2009م نتيجة إرتفاع الطلب المحلي على المنتجات الأجنبية وارتفاع أسعار المنتجات الغذائية في الأسواق العالمية وانطلاق المخطط الخماسي وفي سنة 2012م يقترب من عتبة 60 مليار \$ نتيجة لمخلفات التنمية والبناء الذي شرعت فيه البلاد وانطلاق العديد من المشاريع ونخص بالذكر مشروع الإنعاش الاقتصادي فضلا عن انخفاض قيمة الدولار الأمريكي بشكل ملحوظ أمام العملات الدولية الرئيسية خاصة اليورو مما ترتب عليه ارتفاع أسعار الواردات نظرا إلى أن اغلب الواردات مقومة باليورو، كذلك تغيرات الأوضاع الإقتصادية لبعض دول العالم ولتبعات الظروف الطبيعية التي شهدتها البلاد من فيضانات وحرائق وغيرها أثرت على حصة الإنتاج المحلي بتراجع المحسوس.

يتميز رصيد الميزان التجاري خ ق م في الجزائر على جملة من الخصائص تتمثل في:
اختلال يعبر عنه بعجز مزمن ودائم؛

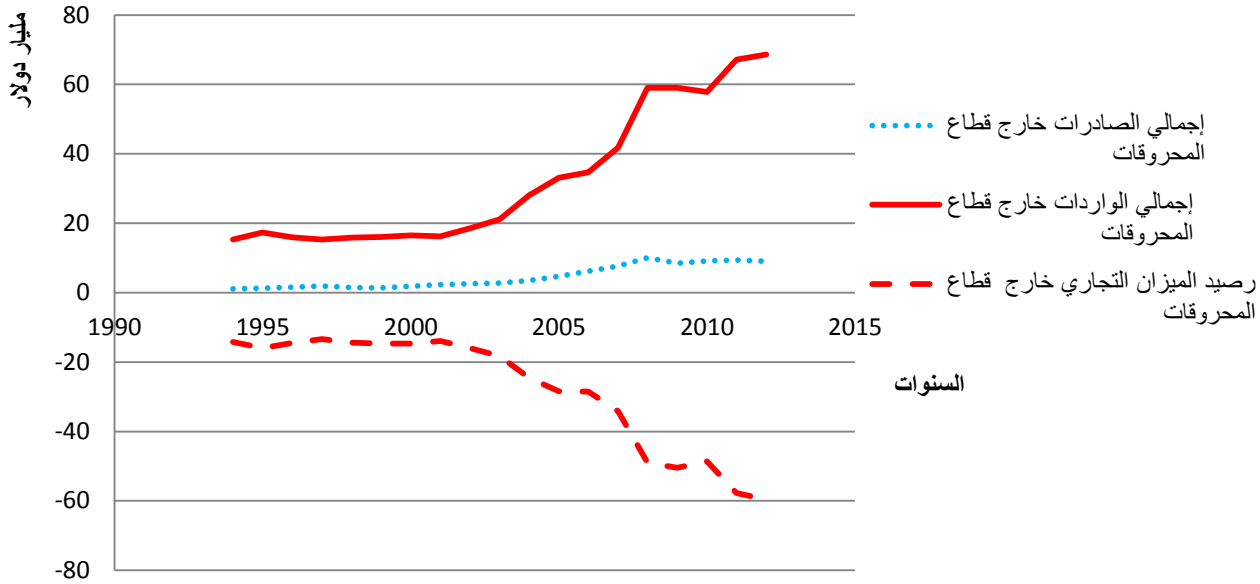
يشهد إرتفاع متواصلا للعجز وقيم أقصاها سنة 2012م بمبلغ يقارب 60 مليار \$؛
يهدد كيان الإقتصاد للبلاد ويستنزف الاحتياطات من العملة الصعبة للبلاد؛
يضعف الوزن النسبي للتجارة الخارجية للبلد النامي كالجزائر؛

ينبأ بعدم وجود توازن في الهيكل الإنتاجي للجزائر ومدى التحكم على الطلب المحلي وتوجيهه لما يخدم مصلحة البلاد والأفراد؛

معدل تغطية الصادرات للواردات لم يتجاوز نسبة 15% مما يؤكد بوجود اختلال عميق في التجارة الخارجية للبلاد، في حين معدل تغطية الواردات إلى الصادرات يمثل نسبا جد عالية وهي في تراجع عبر مرور السنين إذ تجاوزت سنة 2011م نسبة 711.22%؛ مما تؤكد سيطرة الواردات على حركة المبادلات التجارية الجزائرية للميزان التجاري خارج قطاع المحروقات والتي تجعل البلاد تحت رحمة الدول الأجنبية وتابعة لها؛

مرونة عرض الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات في العموم ضعيفة وبالتالي فإن تخفيض العملة لم يرفع فاتورة الصادرات بقيم معتبرة وإنما بقيم صغيرة، في حين مرونة الطلب على الواردات خارج قطاع المحروقات في إرتفاع مما يدل على ضعف تأثير تخفيض سعر الصرف على الكميات

المستوردة من الخارج، وبقاء الجزائر تابعة للأسواق العالمية في عملية التموين نظرا لضعف الجهاز الإنتاجي للبلد ولارتفاع الطلب المحلي.



الشكل رقم (3-7): يبين تمثيل بياني لتطور الميزان التجاري خارج قطاع المحروقات في الجزائر للفترة (1994م-2012م)

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم (3-7).

نلاحظ من خلال الشكل البياني السابق ما يلي:

يقع منحني إجمالي الواردات خارج قطاع المحروقات فوق منحني إجمالي الصادرات خارج قطاع المحروقات وتزداد معهما قيم الفوارق مع مرور الزمن؛

يشهد منحني رصيد الميزان التجاري خارج قطاع المحروقات تراجعاً كبيراً عبر مرور السنوات وبشكل مخيف بإعتبار أن الجزائر من الدول النامية وهي أصبحت تعتمد بشكل كبير على الواردات الأجنبية، إذ تضاعف العجز بأكثر من ستة أضعاف إنطاقاً من سنة 1994م إلى غاية 2012م، أي من 14.19 مليار \$ إلى 59.57 مليار \$؛

وعليه فإن تخفيض سعر صرف في الجزائر لم يساهم في تحسين رصيد الميزان التجاري خارج قطاع المحروقات وإنما زاد في رصيد عجزه وأصبح ذو شكل دائم مما يهدد كيان إقتصاد البلد.

الفرع الثالث: الحصيلة الإجمالية لتخفيض سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري
إن الحصيلة الإجمالية لتخفيض سعر صرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري الجزائري كانت على النحو الموالي والمعدة في الجدول رقم (3-8).

الجدول رقم (3-8): يمثل إحصائيات إجمالية للميزان التجاري الجزائري للفترة (1994م-2012م)

الوحدة: مليار دولار

البيان	المبلغ
إجمالي الواردات (ت م و ت غ م*) خارج قطاع المحروقات	610.11
إجمالي الواردات السلعية لقطاع المحروقات	7.17
إجمالي الفوائد المدفوعة من قطاع المحروقات للخارج	48.78
إجمالي الواردات	666.06
إجمالي الصادرات خارج قطاع المحروقات	86.46
إجمالي صادرات قطاع المحروقات	585.46
إجمالي الصادرات**	671.92

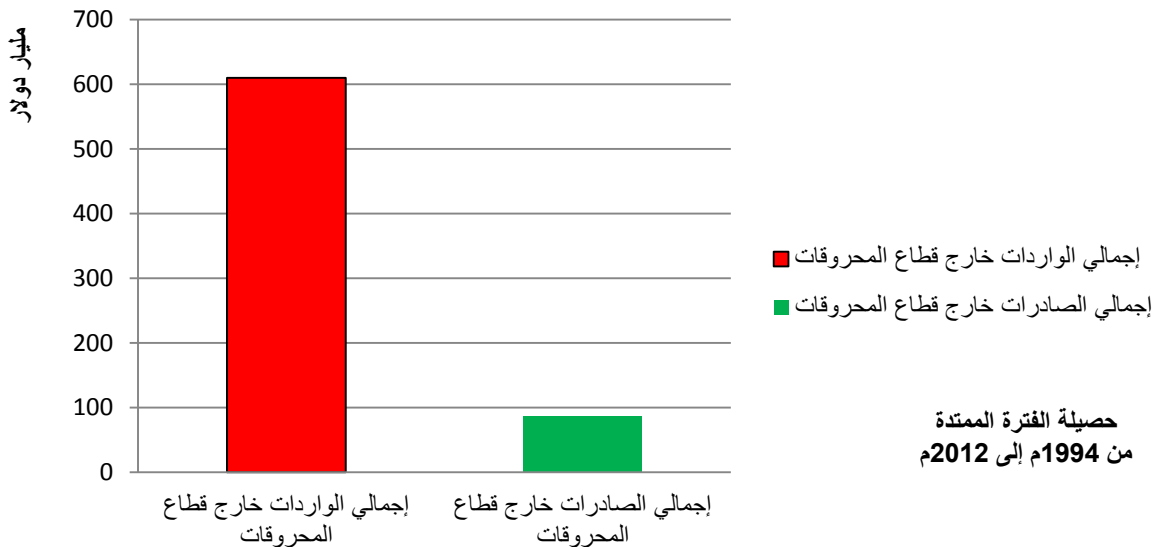
المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملاحق (01، 03) والجدول (3-6، 3-7).
من خلال تحليلنا لمعطيات الجدول السابق نجد أن: إجمالي الواردات خارج قطاع المحروقات يقدر ب610.11مليار\$، بينما إجمالي الصادرات خارج قطاع المحروقات يقدر ب86.46مليار\$، وعليه فإن الرصيد يكون سلبى بمقدار 523.65مليار\$ مما يؤكد فشل تقنية تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري وإنما دعمت فكرة الواردات عن الصادرات لضعف الجهاز الإنتاجي وعدم مرونته، إلى جانب إرتفاع الطلب المحلي وخاصة على الاستهلاك النهائي؛
الحصيلة الإجمالية لقيمة الصادرات لحساب التجارة المنظورة خارج قطاع المحروقات لفترة الدراسة بلغت حوالي 14.06مليار\$ وتمثل نسبة 16.26% من حصيلة صادرات البلاد خارج قطاع

* ت م و ت غ م: حسابي التجارة المنظورة والتجارة غير المنظورة.

** إجمالي الصادرات = إجمالي الصادرات خارج قطاع المحروقات + إجمالي صادرات قطاع المحروقات.

المحروقات، ونسبة 2.09% من الحصيلة الإجمالية للصادرات الجزائرية لحساب التجارة المنظورة فهي نسبة جد ضئيلة، وأن الحصيلة الإجمالية للصادرات بلغت 671.92 مليار \$؛
الحصيلة الإجمالية لقيمة الصادرات لحساب التجارة غير المنظورة (خ ق م) لفترة الدراسة بلغت حوالي 72.40 مليار \$، مما يشير إلى محدودية مداخيل البلاد من هذا الحساب إلا أنها أفضل من حساب التجارة المنظورة؛

حصيلة واردات التجارة المنظورة (خ ق م) للفترة المدروسة بلغت 393.6 مليار \$ لفترة المدروسة؛
هذه المجاميع توضح لنا بأنه هنالك عجز كبير في مجال الخدمات في البلاد وتأخر في التحكم الجيد للتكنولوجيا، وأن واردات الخدمات أصبحت تزام مع واردات التجارة المنظورة.
واردات التجارة المنظورة (خ ق م) بلغت 393.6 مليار \$ أي نسبة 98.21% من إجمالي الواردات لحساب التجارة المنظورة للفترة المدروسة، مما يدعم فكرة التبعية للخارج وبشكل مخيف؛
إجمالي واردات الجزائر للتجارة غير المنظورة خارج قطاع المحروقات بلغت 216.51 مليار \$ الذي يمثل نسبة 81.61% من إجمالي الواردات الجزائرية لحساب التجارة المنظورة للفترة المدروسة؛
تمثل صادرات حساب التجارة المنظورة خارج قطاع المحروقات نسبة 14.06% من (إ ص خ ق م) فهي هامشية القيمة، بينما الواردات من (إ و خ ق م) بـ 64.51% وهي نسبة مرتفعة؛



الشكل رقم (3-8): يبين أعمدة بيانية لحصيلة الصادرات والواردات الجزائرية خارج قطاع المحروقات للفترة (1994م-2012م)

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على إحصائيات الجدول رقم (3-8).

✓ كما نلاحظ من خلال الشكل السابق وجود اختلال كبير وواضح للعيان، هو أن أثر تخفيض قيمة الدينار الجزائري تجلت في حجم إجمالي للواردات خارج قطاع المحروقات بتجاوزه عتبة 600مليار\$ في حين حصيلة الصادرات الإجمالية خارج قطاع المحروقات لم تتجاوز حدود 87مليار\$، أي بنسبة تغطية تقدر 14.17% (حوالي أكثر من العشر)، هذا ما يدعم فشل سياسة تخفيض العملة المحلية وتعطي هذه النتائج إشارة ملحة بضرورة إعادة النظر في انتهاج سياسة مجدية.

✓ تمثل صادرات حساب التجارة غير المنظورة خ ق م نسبة 83.74% من (إ ص خ ق م*) وهي نسبة معتبرة وتشهد تحسنا طفيفا في نموها، بينما الواردات من (إ و خ ق م**) بـ 35.48%.

✓ ضعف قدرة البلد على توفير فائض يعتمد عليه من السلع وغيرها والتي يمكن تصديرها إلى العالم الخارجي.

✓ ضعف الجهاز الإنتاجي للبلد وانخفاض درجة تنوع النشاطات الاقتصادية وعدم اتساعها.

✓ ازدياد الاستخدام المحلي للمنتجات الأولية وغيرها نتيجة التوسع النسبي في استخدامها في المشاريع ولأغراض استهلاكية مرتبطة بزيادة معدل السكان والارتفاع النسبي في الدخل.

✓ عدم تطور وسائل الإنتاج وأساليبه وضعف خبرة الدولة وقدرتها الفنية فتمنح مستوى منخفض من الكفاءة الإنتاجية، أي أنها تنتج بكلفة عالية وبنوعية متدنية وبالتالي بأسعار أعلى.

✓ وجود قيود كمية وإدارية وقانونية.

المبحث الثالث: التبعات المصاحبة للتخفيض على بعض المتغيرات الاقتصادية

باعتبار أن هدف السلطات المحلية للبلاد من استهداف سعر الصرف بتخفيضه هو معالجة الإختلالات الحاصلة في الإقتصاد؛ ولما كان الميزان التجاري هدفا وسيطا يمهد للتأثير على المتغيرات الاقتصادية للبلاد، فتبعات تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري برزت آثارها على بعض هذه المتغيرات والتي يمكن ضبطها في المطالب المالية:

* إ ص خ ق م: إجمالي الصادرات خارج قطاع المحروقات.

** إ و خ ق م: إجمالي الواردات خارج قطاع المحروقات؛ خ ق م: خارج قطاع المحروقات.

المطلب الأول: الانعكاسات على الناتج المحلي الداخلي وسعر الصرف الموازي

يمكن إبراز بعض الانعكاسات على الناتج المحلي الداخلي وسعر الصرف الموازي على النحو:

الفرع الأول: الناتج المحلي الداخلي يعبر عن مجموع القيم المضافة لكل المؤسسات التي تنشط على المستوى الوطني أو مجموع القيم المضافة مع إضافة الحقوق الجمركية وطرح الإعانات، ويعبر عنه بالعلاقة التالية:

$$TC = (Pib_{t2} - Pib_{t1}) * 100 / Pib_{t1}^1$$

الجدول رقم (3-9): تطور الناتج المحلي الخام خلال الفترة (1994-2012) الوحدة: مليون دج

السنوات	ن م خ	معدل نمو الناتج المحلي الخام	معدل نمو الناتج المحلي الخام ق م	متوسط معدل الصرف الترجيحي دج/ \$
1994	42.430	0.2	-	35.0552
1995	42.078	3.8	-	47.6489
1996	46.943	3.7	-	54.7472
1997	48.203	1.1	-	57.6757
1998	48.190	6.2	-	58.7351
1999	48.641	3.2	-	66.5722
2000	54.792	3.8	3.8	75.2569
2001	54.709	3.0	6.2	77.2446
2002	56.759	5.6	6.5	79.6829
2003	67.864	7.2	6.6	77.3947
2004	85.332	4.3	5.0	72.0603
2005	103.081	5.9	6.0	73.3596
2006	117.209	1.7	5.4	72.6466
2007	135.012	3.4	7.0	69.3757
2008	171.518	2.0	6.7	64.5828
2009	137.769	1.7	9.6	72.6349
2010	161.772	3.6	6.3	74.3908
2011	198.760	2.6	6.1	72.8567
2012	201.842	3.3	7.1	77.5519

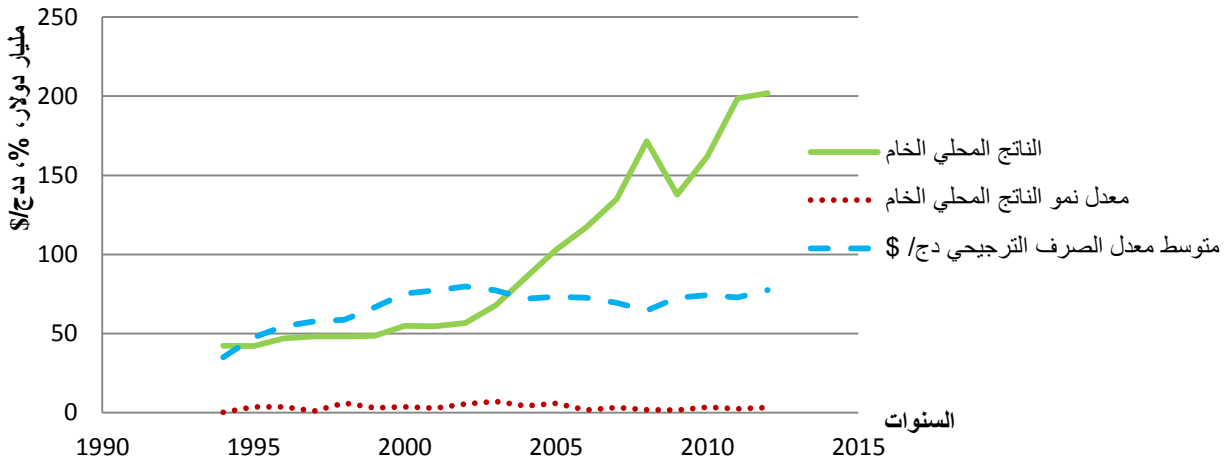
المصدر: ONS، **حوصلة إحصائية (1962م-2011م)**، نشرة 2013م، ص: 260.

ONS, **les comptes économiques en volume de 2000 à 2012**, N° 648 ; p :2.

وزارة المالية / <http://www.mf.gov.dz/rubriques/48/Zoom-sur-les-Chiffres-.html> Taux de Change Ministère des finances files/ le 05/04/2014, à 16h05.

¹ Claire Agnès Gueutin, **L'essentiel de l'introduction à L'économie**, Ellipses Edition Marketing S.A, Paris, France, 2012, p /p:26/28.

إن تبعات التخفيض يمكن إبرازها بعد الإطلاع على معطيات الجدول رقم (3-9) في أن: الناتج المحلي الداخلي على علاقة طردية مع تخفيض سعر الصرف إلى حد ما، كما هو الشأن بالنسبة لمعدل نمو قطاع المحروقات، حيث يعتبر الاقتصاد الوطني اقتصاد مستهلك أكثر منه منتج، فعقب تحرير التجارة الخارجية والشروع في الإصلاحات الاقتصادية تم اللجوء إلى آلية الاستيراد لتغطية العجز الناتج عن غلق المؤسسات الوطنية وخصوصة العديد منها، ففي فترة التسعينات كانت الظروف الأمنية الصعبة وعدم الاستقرار السياسي للبلد لا تشجع المستثمرين الأجانب ولا حتى المحليين على الاستثمار خوفاً على أرواحهم ورؤوس أموالهم فالناتج المحلي الداخلي الذي كان يقدر بـ 42.43 مليار \$ سنة 1994م تضاعف سنة 2004م إلى حدود 85.332 مليار \$، ليعرف تضاعفاً مماثلاً سنة 2006م ليبلغ قيمة 171.518 مليار \$، نتيجة تحسن ظروف الاستثمار، أين يتراجع سنة 2009م إلى 137.769 مليار \$ نتيجة تداعيات أزمة الرهن العقاري وتبعات الأزمة المالية العالمية على الطلب العالمي للمنتجات البترولية وأسعارها، مما يؤكد الارتباط الوثيق للناتج المحلي الداخلي مع أسعار المنتجات البترولية والكميات المصدرة، وفي سنة 2012م بلغ الناتج المحلي الداخلي أعلى مستوى له متجاوزاً عتبة 200 مليار \$ بسبب تحسن أسعار النفط ومشتقاته وعودة الاستقرار للاقتصاد العالمي للدول المتقدمة.



الشكل رقم (3-9): يبين تمثيل بياني لتطور كل من الناتج المحلي الخام ومعدل نموه ومتوسط

معدل الصرف الترجيحي في الجزائر للفترة (1994م-2012م)

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على معطيات الجدول رقم (3-9).

نلاحظ من خلال الشكل البياني السابق ما يلي:

يعرف منحني الناتج المحلي الخام إرتفاع صعوديا وينسب مختلفة تكون متقاربة إلى غاية 2001م؛ لتعرف ارتفاعات كبيرة نسبيا بعدها؛ أين يشهد تراجعاً كبيراً سنة 2009م، ليواصل ارتفاعه مجدداً ليبلغ ذروته سنة 2012م متجاوزاً مبلغ 200مليار \$، هذا الارتفاع مرده تحسن أسعار المحروقات في الأسواق العالمية وزيادة الكميات المنتجة من مختلف المواد الأولية المصدرة إلى الخارج.

معدل نمو الناتج المحلي الخام يعرف تذبذباً وينسب متقاربة تتراوح بين 0.2% و 7.2% ذو مسار زاحف بين الانخفاض والارتفاع.

الفرع الثاني: سعر الصرف الموازي

لقد أدى ظهور السوق الموازية لسعر الصرف في الجزائر إلى :

هروب حجم غير معروف من الأموال بالعملة الصعبة من الجهاز المصرفي الحكومي بسبب التسهيلات التفضيلية في التمويل بالعملة الصعبة الذي تستفيد منه بعض مؤسسات القطاع الخاص، وإعادة بيعها بالدينار في السوق الموازية وتحصيل الفارق بين سعر الاستلام وسعر البيع؛ كتلة نقدية كبيرة من العملات الصعبة بحوزة الأشخاص وخاصة المهاجرين الجزائريين تنشط في السوق السوداء، دون أن تتمكن البنوك الجزائرية من استيعابها في حسابات جارية بالعملة الصعبة أو بتحويلها إلى الدينار؛

تفضيل الأجانب القادمين إلى الجزائر من صرف عملاتهم في السوق الموازية بدل السوق الرسمية بسبب فارق السعر وعدم خضوع عمليات الصرف للضريبة، وبالتالي حرمان الخزينة العمومية من مصدر دعم معتبر لميزانية الدولة، ويعني هذا أن الخسارة تكون مزدوجة بالنسبة للنظام المصرفي وبالنسبة لخزينة الدولة¹ ؛

تدهور القدرة الشرائية* نتيجة عامل المضاربة وارتفاع المستوى العام للأسعار.

¹ محمد راتول، تحويلات الدينار الجزائري وإشكالية التخفيضات المتتالية وفق نظرية أسلوب المرونات، الملتقى الوطني الأول تحت عنوان: المنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الاقتصادي، جامعة الشلف، 14 و 15 ديسمبر 2004 م، ص: 8.

* القدرة الشرائية: وهي مورد متاح للمشتريين الحاليين لدى الأغلبية منهم والتي يمكن إنفاقها بطريقة اختيارية على شراء ما هو مطروح من سلع أو خدمات؛ محمد إبراهيم عبيدات، أحمد محمود زامل، سياسات التسعير الحديثة، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص: 81.

الجدول رقم (3-10): تطور سعر صرف DZA/\$ بين السوق الرسمية والسوق الموازية

الوحدة: دج

2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1991	البيان السنوات
77.3	75.3	66.6	58.8	57.6	54.7	47.6	36.0	22.5	17.7	السوق الرسمية* متوسط مرجح*
90	100	100	–	90	85	–	55	–	32	السوق الموازية* متوسط*
12.7	24.7	33.4	–	32.4	30.3	–	19.0	–	14.3	الفرق

المصدر: بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2004م، ص ص: 217-218.

إن تطور السوق الموازية نتج بسبب صرامة القوانين الخاصة بالواردات، الاستثمارات الخاصة والرقابة على الصرف، فإذا كانت الدولة تراقب كل العمليات التجارية فيتطور وينمو سعر الصرف الموازي بسرعة، أما إذا تم تلبية بعض هذه العمليات من قبل البنك المركزي والبنوك التجارية فيقل حجم السوق الموازي. لعل من بين العوامل المساعدة على تفشي ظاهرة السوق الموازي في الجزائر نجد ما يلي:

سيطرة بنك الجزائر على عملية الصرف، التهريب، العمال الأجانب، تحويلات المغتربين، الرشوة والبيروقراطية¹؛

عرف سعر الصرف الموازي انخفاضا تدريجيا ابتداء من 1994 - سنة تخفيض العملة بـ 40% - ولا يرجع هذا التراجع إلى تخفيض العملة فحسب؛ بل إلى إتباع البنوك التجارية سياسة تسمح للمتعاملين الاقتصاديين الحصول على العملة الصعبة؛ بالجوء إلى ما يسمى بالقروض المستندية لتمويل التجارة الخارجية الشيء الذي أنقص من الطلب على العملة الصعبة؛ زيادة على هذا فإن ظهور بعض السلع التي كانت مفقودة في السوق الوطنية قلل أيضا من الطلب على العملة الصعبة إذ أنه في سنة 2000م استقر سعر الصرف الموازي في حدود 1FF = 12DA تقريبا؛

1 محمد بن بوزيان، الطاهر زياتي، الاورو وسياسة سعر الصرف في الجزائر: دراسة مقارنة مع تونس و المغرب، الملتقى الوطني الأول للاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة سعد دحلب بالبلدية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 21-22 ماي 2002، ص ص: 8-9.

ازداد الفرق بين متوسط سعر الصرف الرسمي والسعر في السوق الموازية فقد انتقل سنة من 14.3 دج لكل وحدة واحدة من \$ سنة 1991م إلى 19.0 دج سنة 1994م، والذي تابع ارتفاعه إذ بلغ متوسط سعر الصرف الرسمي سنة 1996م بـ 54.7 دج لكل \$1 في حين في السوق الموازية بلغ 85 دج نتيجة تطبيق الرقابة الصارمة للبنك المركزي والتزامه بقرارات صندوق النقد الدولي إلا أن الصعوبات التي واجهتها السلطات المحلية في المجال الاقتصادي زاد في الهوة؛ بالإضافة إلى تشديد الرقابة على التجارة الخارجية، واستقر السعر الرسمي في حدود 77.3 دج لكل \$ أمام 90 دج في السوق الموازي هذا التراجع في الفرق والذي بلغ 12.7 يعود نتيجة تبعات الإصلاحات الاقتصادية والمالية للبلاد؛ ودور الرقابة في الحد من ظاهرة تهريب الأموال وتحسن رصيد احتياطات البلد من العملة الصعبة.

المطلب الثاني: الأثر على المديونية ومعدل التضخم

لعل من أبرز الآثار المرجوة من تخفيض سعر صرف العملة هي استهداف معدل التضخم بتخفيضه إلى أدنى مستوى له؛ ومدى التخلص من المديونية الخارجية وخاصة إذا كان البلد ضمن زمرة البلدان السائرة في طريق النمو كالجزائر مثلاً.

الفرع الأول: المديونية

تعتبر المديونية* من بين العوائق التي تكبح نمو وتطور البلدان النامية وخاصة التي تعتمد في مداخيلها على مورد واحد على الأقل، فهي تشكل أداة ضغط ومساومة خدمة لمصالح الدول القوية على حساب الدول الضعيفة.

* المديونية تعبر عن اقتراض الدولة من المصارف التجارية بقصد إنشاء المشاريع المنتجة والصناعات التي تساهم في إنماء الدولة وزيادة دخلها الوطني وإنتاجها الزراعي والصناعي، أو تحدث لعدم مقدرة الدولة أو اتفاقها على تأخير تسديد مستحقاتها للطرف الأجنبي.

الجدول رقم (3-11): تطور الديون الخارجية الجزائرية خلال الفترة (1994م-2012م)

الوحدة: مليار دولار

البيان	السنوات
مجموع الديون الخارجية	
29.48	1994
31.57	1995
33.65	1996
31.22	1997
30.47	1998
28.31	1999
25.26	2000
22.57	2001
22.64	2002
23.35	2003
21.82	2004
17.19	2005
5.61	2006
5.60	2007
5.58	2008
5.68	2009
5.68	2010
4.40	2011
3.63	2012

Source: évolution de la dette extérieure de l'Algérie (1994-2004), banque d'alger.

التقارير السنوية، بنك الجزائر، (2008م، 2012م)، (ص:72، ص:59).

تميزت السنوات الأخيرة من عقد الثمانينات بتفاقم أزمة المديونية في الجزائر فقد بلغت أكثر من 34مليار \$ كما استمر التزايد الخطير لخدمات الدين التي أصبحت تلتهم أكثر من 80 بالمائة من حصة الصادرات؛ فأصبحت الحكومة غير قادرة على تمويل وارداتها الضرورية من السلع الغذائية والوسيطة والمعدات الرأسمالية¹، هذا المأزق المالي الخارجي تداعى مع سقوط أسعار البترول

¹ مخلوفي عبد السلام، أزمة المديونية ولجوء الجزائر إلى صندوق النقد الدولي، مداخلة مأخوذة من الموقع الإلكتروني: http://www.books.mec.biz/book/الدولي_صندوق_النقد_الى_الجزائر_لجوء_الى_صندوق_النقد_الدولي/MzQzMjY0NTk3.pdf ; le05/03/2014, à 15h21. p:11

وانخفاض قيمة الدولار الأمريكي والذي يعتبر عملة تسديد الصادرات الجزائرية من المحروقات، أين كان يبلغ \$50 للبرميل سنة 1985م وانخفض إلى \$14.5 في سنة 1986م¹.

الجزائر من بين الدول النامية عانت الولايات من جراء المديونية الخارجية التي أثقلت كاهلها وعطلت مسيرة التنمية المحلية فيها وخاصة في فترة التسعينيات من القرن الماضي؛ فيمكن اكتشاف ذلك من خلال تحليلنا لأرقام الجدول السابق، إذ عرفت المديونية الخارجية للبلاد ارتفاعا متواصلا ففي سنة 1994م كانت تقدر بـ29.48مليار\$؛ والتي استمرت في الارتفاع إلى غاية سنة 1996م أين بلغت ذروتها في حدود 33.65مليار\$، ومن أجل الخروج من هذه الحلقة استوجب على السلطات اتخاذ مبادرة الإصلاح في أوائل سنة 1994م؛ فقد عقد اتفاق للاستعداد الائتماني مدته سنة ثم اتفاق مدته ثلاث سنوات في إطار تسهيل الصندوق المعزز (ماي 95)، وصاحب الاتفاقين الحصول على قرض ضمن تسهيل التمويل التعويضي والطارئ واتفاقيات لإعادة جدولة الديون* في نادي لندن.

أين شهدت الديون الخارجية تراجعا في قيمها انطلاقا من سنة 1997م إذ انخفضت إلى حدود 31.22مليار\$، وعليه استهدفت الاتفاقيات السابقة خفض قيمة الدين إلى مستوى قابل لاستمرارية دفعه وتحسين أوضاع ميزان المدفوعات بحلول منتصف عام 1998، فالعامل الرئيسي لتحقيق ذلك كان تخفيض قيمة الدينار والدخول في نظام التعويم الموجه الذي يستجيب إلى قوانين السوق، غير أنه على خلاف سياسة التخفيض الأولى المطبقة رافقتها هذه المرة سلسلة من السياسات الاقتصادية متضمنة:- الحصول على المساعدات الخارجية؛ إتباع سياسات مالية مشددة؛

تحرير الأسعار ونظامي الصرف والتجارة بشكل رئيسي لتقريب الأسعار المحلية إلى الأسعار العالمية وتقديم الحوافز الملائمة للسوق؛

القيام بإصلاحات هيكلية لإنشاء آليات السوق وتحقيق استجابة العرض.

كما عرف رصيد الديون الخارجية اتجاها تنازليا منذ عام 2003م من 23.35مليار\$ حيث

انخفضت إلى 17.19مليار\$ في نهاية عام 2005م؛

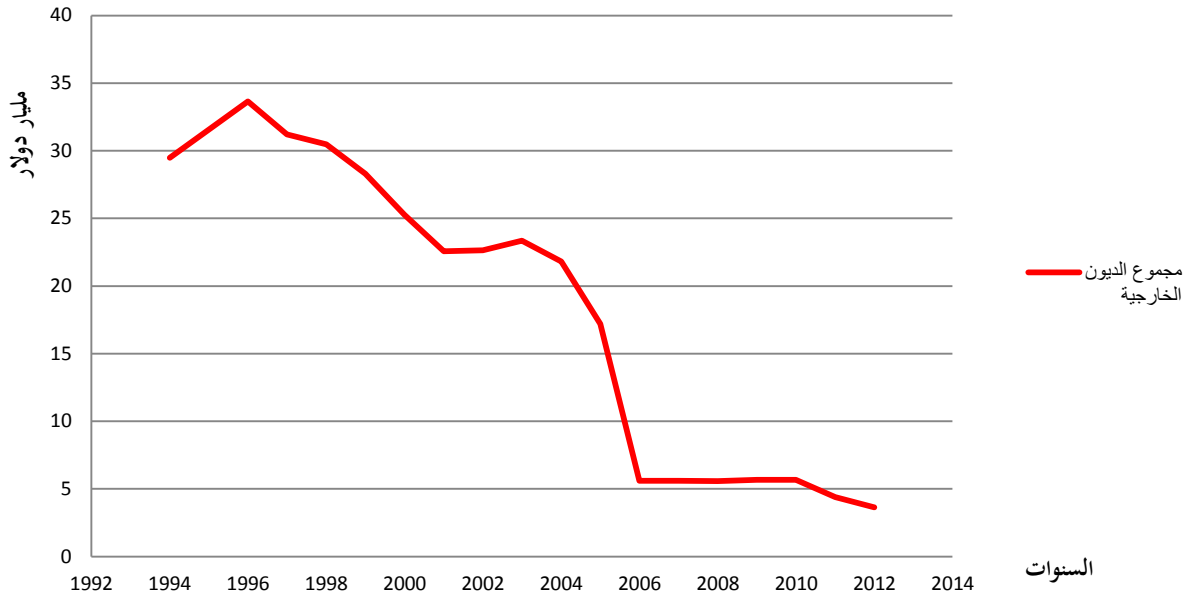
¹ صالح مفتاح، تطور الاقتصاد الجزائري وسماته منذ الاستقلال إلى إصلاحات التحول نحو اقتصاد السوق، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول: "الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر"، يومي 16 و 17 نوفمبر 2004، جامعة بسكرة، الجزائر، 2004م، ص: 04.

* جدولة الديون: تعني التأجيل الرسمي لخدمة الدين وتطبيق آجال جديدة مسيرة للمبلغ المؤجل، ارجع إلى بلعزوز بن علي، دليلك في الاقتصاد، مرجع سابق، ص: 133.

سنة 2006م شهدت انخفاضا كبيرا في المديونية الخارجية للجزائر إلى حدود 5.61مليار \$ نتيجة قرار التسديد المسبق للدين الخارجي الذي اتخذته الحكومة؛ بتقدمها إلى نادي باريس بطلب في 22مارس 2006م للسماح لها بدفع مستحقات ديونها تجاه دول النادي مسبقا، مع التوقف عن الاقتراض الخارجي بالنظر للفوائض المالية التي حققتها منذ سنة 2000، كما استعملت الحكومة موارد صندوق ضبط الموارد للسداد بغية تخفيض حجم الدين الخارجي، وتشجيع التكامل الاقتصادي* بين دول الجوار.

شهد الدين الخارجي استقرارا سنّي 2009م و 2010م بقيمة 5.68مليار \$؛ ليعرف تراجعا في عام 2012م العام الثاني على التوالي (3.63مليار \$ ضد 4.40مليار \$ في نهاية 2011م)، وعليه فإن تخفيض قيمة العملة الوطنية ساعده تحسن في مداخل البلاد من العملة الصعبة بسبب إرتفاع أسعار المحروقات هذا ما مكن الحكومة من التخلص التدريجي من المديونية الخارجية، فلولا تحسن أسعار البترول لما استطاعت البلاد من دفع ديونها المستحقة وأن رصيد الميزان التجاري خ ق م سالب على طول فترة الدراسة؛ وبالتالي لا يغطي المديونية وإنما يرفع من حجم ضغطها على الاقتصاد والبلاد، كما يمكننا تمثيل إحصائيات الجدول السابق في شكل منحنى لمعرفة مسار تطور الديون الخارجية للجزائر وأهم التغيرات الحاصلة فيه من خلال الشكل رقم (3-10).

* التكامل الإقتصادي يتمثل في علاقات تقوم بين الوحدات الإقتصادية (دولتين أو أكثر) باتجاه تحقيق الاندماج بينها وإزالة مظاهر التمييز القائمة فيما بين هذه الوحدات وتكوين وحدة اقتصادية جديدة؛ صبيحة بخوش، إتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الإقتصادي والمعوقات السياسية (1989م-2007م)، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011م، ص:56.



الشكل رقم (3-10): يبين تمثيل بياني لتطور الديون الخارجية للجزائر للفترة (1994م-2012م)

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم (3-11).

نلاحظ من خلال الشكل البياني السابق ما يلي:

منحنى تطور الديون الخارجية يعرف تراجعاً انطلقاً من سنة 1996م وبشكل مستمر أي ينخفض إلى أقل من 23 مليار \$ سنة 2001م، ليعرف نقلة نوعية بانخفاض كبير سنة 2006م إلى حدود 5 مليار \$ نتيجة الدفع المسبق للديون الذي اتخذته رئيس الجمهورية، ليعرف استقراراً في حدود 5 مليار \$ إلى غاية سنة 2010م؛ ليعرف مجدداً تراجعاً إلى أدنى مستوى له سنة 2012م بمبلغ 3.63 مليار \$؛ كل ذلك نتيجة تحسن مداخل البلد من جراء إرتفاع أسعار المحروقات وزيادة الكميات المصدرة منه ومن المواد الأولية، في حين تأثير المداخل خ ق م كان هامشياً.

الفرع الثاني: التضخم

إن ما يشغل الدول كثيراً هو ظاهرة التضخم التي تعتبر معضلة الإقتصاديين والسياسيين في معالجة خطر عدم الاستقرار الاجتماعي وبنية الهيكل الإقتصادي وحركية تطور البلاد، ولعل الجزائر من بين تلك الدول التي تسعى إلى محاولة تقليل مستوياته إلى حد يساعد البيئة الاستثمارية ويحقق لها الاستقرار الاجتماعي، فتبعت تخفيض قيمة العملة على التضخم في الجزائر يمكن إظهارها بعد تحليلنا لمعطيات الجدول رقم (3-12).

الجدول رقم (3-12): تطور مؤشر الأسعار عند الاستهلاك للجزائر خلال الفترة (1994م-2012م)

الوحدة: %

السنوات	البيان	مؤشر الأسعار عند الاستهلاك في الجزائر (%)
1994		29.0
1995		29.8
1996		18.7
1997		5.7
1998		5.0
1999		2.6
2000		0.3
2001		4.2
2002		1.4
2003		4.3
2004		4.0
2005		1.4
2006		2.3
2007		3.7
2008		4.9
2009		5.7
2010		3.91
2011		4.52
2012		8.89

المصدر: - الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية (1962م-2011م)، الأرقام الاستدلالية، نشرة 2013م، ص: 102.

وزارة المالية <http://www.mf.gov.dz/rubriques/48/Zoom-sur-les-Chiffres-.html> Ministère des finances.htm/ le 05/04/2014, à 16h05.

انطلاقاً من معطيات الجدول السابق نلاحظ ما يلي:

أعلى نسبة للتضخم في الفترة المدروسة بلغت 29.08% سنة 1995م نتيجة لتدهور الوضع الإقتصادي والاجتماعي وحتى الأمني الذي عصف بالبلاد؛ الذي عطل الآلة الإنتاجية وساهم في عملية الخصخصة المتبعة كإجراء وقائي تماشياً والاتفاقيات المصادق عليها مع صندوق النقد الدولي، وازدياد ظاهرة تسريح العمال وغلق المؤسسات العاطلة والتي حققت عجوزات متواصلة، إلى جانب ما قامت به الجزائر من جدولة ديونها ورفع الدعم عن الأسعار وتخفيض النفقات العمومية،

بعدها بدأ معدل التضخم في التراجع من سنة إلى أخرى أين بلغ أدنى مستوى له سنة 2000م إلى 0.3% وهي نسبة تضاهي اقتصاديات الدول المتقدمة نتيجة تطبيق التدابير الصارمة المتفق عليها مع (FMI)؛ إضافة إلى تحسن الوضع الأمني وإعادة تدوير الآلة الإنتاجية؛ مع بداية عودة النازحين إلى قراهم للعيش واستغلال ممتلكاتهم في الإنتاج مع تحكم البنك المركزي إلى حد بعيد في الكتلة النقدية للبلاد؛

إلا أن التضخم شهد العودة في الارتفاع تخللتها انخفاضات محدودة انطلاقاً من سنة 2001م، أين بلغ ارتفاعاً كبيراً سنة 2012م والذي وصل 8.89% بسبب إرتفاع الواردات الجزائرية من المنتجات الغذائية والمواد الوسيطة التي تدخل في العملية الإنتاجية وفي إتمام البرامج التنموية، إلى جانب تداعيات التضخم المستورد وزيادة الطلب المحلي على الاستهلاك وتحسن مداخيل البلاد من العملة الصعبة أثر في المستوى العام، كما كان هنالك زيادات في أجور العاملين في القطاع الحكومي بأثر رجعي من جانفي 2008م ولم يرافقها زيادة في إنتاجية القطاع الاقتصادي؛ كل ذلك ساهم في زيادة حجم الكتلة النقدية أمام حجم الإنتاج إلى جانب تأثير عامل الطلب والاحتكار والمضاربة*.

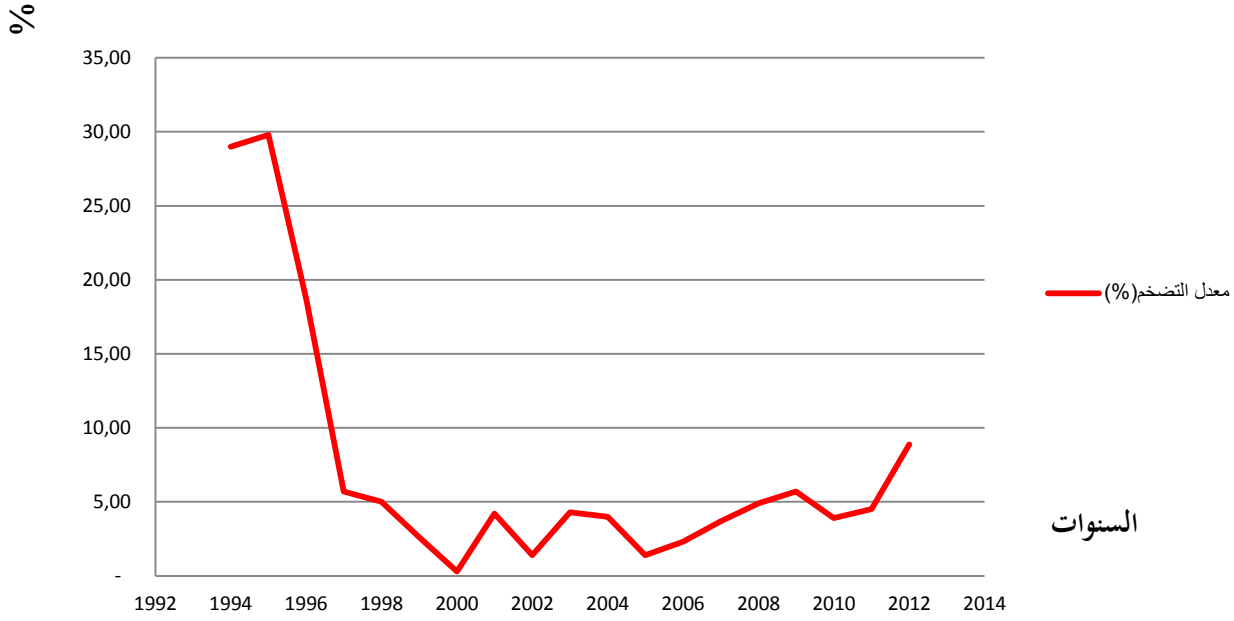
نستنتج بأن تخفيض سعر الصرف كان له أثراً على معدل التضخم إلا أن ذلك فإنه يبقى مرتبط بمسئول الإنتاج المحلي والطلب المحلي على المنتجات الأجنبية.

جزء معتبر من معدل التضخم** ناتج من إستيراد احتياجات البلد الغذائية بمعنى نتيجة التضخم المستورد.

إنفاق الأسر محدودة الدخل بنسبة معتبرة من دخلها في الاستهلاك خاصة في ما يتعلق بالغذاء.

* المضاربة تعني عملية شراء أو بيع المنتجات المالية من قبل المتدخلين في السوق المالي في فترة قصيرة قصد تحقيق الأرباح أو تخفيض تكلفة الخسائر الممكنة.

** التضخم يعبر عن إرتفاع المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية معلومة.



الشكل رقم (3-11): يبين تمثيل بياني لتطور معدل التضخم للجزائر للفترة (1994م-2012م)

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم (3-12).

نلاحظ من خلال الشكل البياني السابق أنه عرف منحنى تطور معدل التضخم تراجعاً انطلق من سنة 1995م والذي بلغ ذروته بـ 29.8%؛ الذي كان يهدد الاستقرار الإقتصادي والاجتماعي للبلاد والأفراد؛ ليشهد انخفاضاً كبيراً سنة 1997م؛ ليواصل في الانخفاض حتى يبلغ أدنى مستوى له سنة 2000م بـ 0.3%، ليعود في الارتفاع والانخفاض عبر مرور السنوات بين حدي 1% و 5% إلا أنه في سنة 2012م وصل إلى نسبة 8.89%.

المطلب الثالث: الانعكاسات على وضعية الاحتياطات من العملة الصعبة

عرف احتياطي الصرف تحسناً غير مسبوق بسبب إعادة الجدولة وتحسن أسعار المحروقات في الأسواق الدولية؛ الشيء الذي سمح للجزائر برفع احتياطياتها الدولية، وإحصائيات الجدول رقم (3-13) تعبر عن ذلك.

الجدول رقم (3-13): تطور احتياطات الصرف* للجزائر خلال الفترة 1994م-2012م

الوحدة: مليار \$

البيان	الاحتياطات الإجمالية (بدون ذهب)
السنوات	
1994	2.60
1995	2.10
1996	4.20
1997	8.05
1998	6.84
1999	4.40
2000	11.90
2001	17.96
2002	23.11
2003	32.94
2004	43.11
2005	56.18
2006	77.78
2007	110.18
2008	143.10
2009	148.91
2010	162.22
2011	182.22
2012	190.66

المصدر: - الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية (1962م-2011م)، النقود

والقروض، نشرة 2013م، ص: 221.

Bank of Algeria , Bulletin Statistique de la banque d'algerie (series retrospectives), Juin 2006, pp:51-52.

* احتياطات الصرف الأجنبي تشمل كل من: الذهب النقدي، العملات الأجنبية، حقوق السحب الخاصة، سندات حكومية أجنبية.

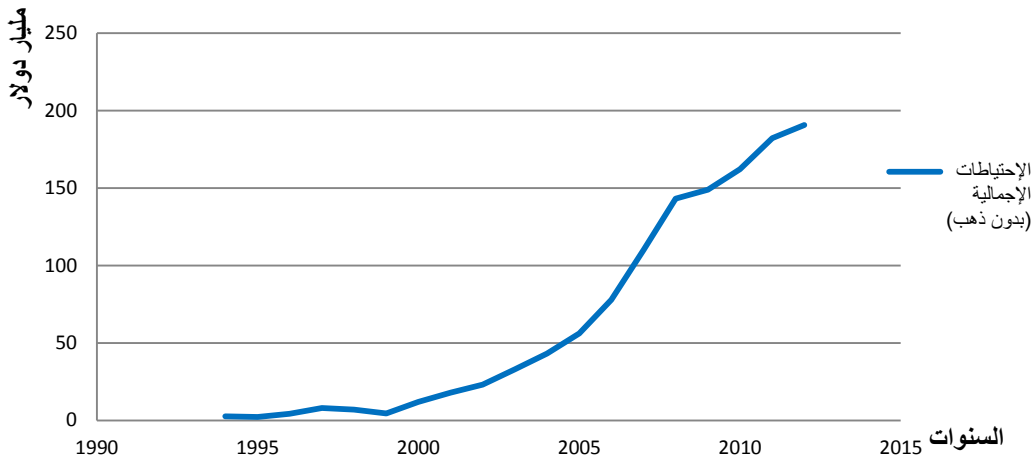
التعليق: من خلال الجدول نلاحظ ارتفاع احتياطي الصرف من 2,6مليار \$ سنة 1994م إلى 4,2مليار \$ سنة 1996م، ليبلغ سنة 1997م قيمة 8.05مليار \$، ثم يتراجع نسبيا بسبب تراجع أسعار البترول إلى 4.40مليار \$ سنة 1999م.

انطلاقاً من سنة 2000م عرفت الاحتياطات من العملة الصعبة للبلاد تزايداً طردياً مع مرور السنوات؛ أين تضاعفت لتصل إلى 23.11مليار \$ بسبب تحسن أسعار البترول وزيادة الطلب عليه في الأسواق العالمية؛ وبروز دول نامية تتجه إلى مصاف الدول المتقدمة كتركيا والهند والبرازيل و تداعيات انتشار ظاهرة العولمة*، إذ بلغ متوسط سعر البترول سنة 2000م حدود 28.50 \$ للبرميل بينما كان يقدر بـ 12.94 \$ للبرميل سنة 1998م.

هذا التحسن المتواصل لأسعار البترول صاحبه إرتفاع في الاحتياطات من العملة الصعبة الذي تجاوزت عتبة 100مليار \$ سنة 2007م الذي شهد قفزت نوعية نتيجة ارتفاع سعر البترول الذي بلغ حدود 74.95 \$ للبرميل؛ وحملت سنة 2008م مفارقات عدة من بروز أزمة مالية نتجت عن تبعات أزمة الرهن العقاري وتأثير عامل المضاربة؛ أين عرفت أسعار البترول مستوى قياسي كمتوسط بـ 99.97 \$ للبرميل والذي انعكست تداعياته على الاحتياطات فبلغت 143.10مليار \$؛ في حين كانت أعلى قيمة للاحتياطات سنة 2012م بـ 182.22مليار \$ مع قيمة أخرى قصوى لسعر البترول بـ 112.94 \$ للبرميل، هذا التطور ساهم في تحقيق نوع من التوازن الاقتصادي والمالي للبلاد والتخلص من تبعات المديونية وضغط صندوق النقد الدولي على سياسة البلاد. نستطيع تمثيل معطيات الجدول السابق في شكل منحنى يعبر عن المسار الذي عرفته الاحتياطات الإجمالية للجزائر خلال الفترة المدروسة من خلال الشكل رقم (3-12).

* عرف صندوق النقد الدولي **العولمة** بأنها تزايد الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين دول العالم بوسائل منها زيادة حجم وتنوع معاملات السلع والخدمات عبر الحدود، والتدفقات الرأسمالية الدولية؛ وكذلك من خلال سرعة ومدى انتشار التكنولوجيا.

** **ملاحظة:** في الجزائر ارتفعت النفقات الجارية بنسبة 54.1% (حوالي 20مليار دولار) لتبلغ نسبتها إلى الإنفاق الكلي حوالي 68%، كما ارتفع الإنفاق الرأسمالي بحوالي 7.7% (بحوالي 2 مليار دولار) لتصل نسبته من الإنفاق الكلي إلى حوالي 32% لسنة 2011م؛ التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2012م، ص: 121.



الشكل رقم (3-12): يبين تمثيل بياني لتطور الإحتياطات الإجمالية للجزائر للفترة (1994م-2012م)

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم (3-13).

نلاحظ من خلال الشكل البياني السابق ما يلي:

أن منحنى تطور حصيلة الإحتياطات من العملة الصعبة في إرتفاع مستمر وذو إتجاه صعودي؛ إذ انطلق من مبلغ 2.6مليار \$ سنة 1994م ليعرف المنحنى انخفاضا في السنة الموالية بـ 0.5مليار \$ نتيجة للأوضاع الأمنية الصعبة التي كانت تعيشها البلاد والوضع الإقتصادي السيئ؛

فتم استخدام جزء من هذه الإحتياطات في تسديد الفوائد المستحقة على الديون الخارجية للبلاد؛ ليعرف المنحنى بعدها تحسنا ليتراجع بشكل حاد سنة 1999م ليبلغ 4.40مليار \$ من خلال استنزاف الإحتياطات لمواجهة مخلفات الأزمة الأمنية للبلاد وارتفاع أسعار المواد الأساسية المستوردة، ليعرف نقلة مهمة بعد سنة 2001م نتيجة تحسن أسعار المحروقات؛ وليتجاوز عتبة 50مليار \$ سنة 2005م وليتضاعف في 2007م، وفي سنة 2009م يبلغ حدود 150مليار \$ ليواصل الارتفاع ويبلغ ذروته سنة 2012م متجاوزا قيمة 190مليار \$؛

وعليه فتخفيض سعر الصرف لم يساهم في رفع من قيمة الإحتياطات من العملة الصعبة خارج قطاع المحروقات؛ وأن الارتفاع المسجل ناتج عموما من تحسن مداخل البلاد من قطاع المحروقات نتيجة إرتفاع سعره على المستوى الدولي وزيادة الكميات المصدرة منه.

خلاصة الفصل:

من خلال دراسة تأثير تخفيض سعر الصرف على الميزان التجاري خارج قطاع المحروقات وتداعيات ذلك على بعض المؤشرات الاقتصادية يتبين لنا ما يلي:

رصيد الميزان التجاري خ ق م سالب على طول خط فترة الدراسة وهو في تزايد مستمر، مما يدعم فكرة العجز الدائم والمستمر؛

يمثل إجمالي الصادرات خ ق م نسبة 12.86% من إجمالي الصادرات الجزائرية للفترة المدروسة كمتوسط سنوي وهي نسبة ضعيفة وتكاد تمثل العشر فقط؛ أما إجمالي الواردات خ ق م نسبة 87.61% من إجمالي الواردات الجزائرية للفترة المدروسة كمتوسط سنوي، فتعتبر النسبة جد مرتفعة وتكاد تقترب من تسعة أعشار إجمالي الواردات؛

تدعم الأرقام فكرة التبعية للخارج وخاصة فيما يتعلق بالمواد الأساسية للعيش ومختلف السلع والخدمات؛ وإن التحسن المسجل في الصادرات الجزائرية مرده دائما إلى صادرات المحروقات المرتبطة بدورها بأسعار البترول، فيمكن القول أن الاقتصاد الجزائري مرهون بسعر البترول و تقلباته وحجم الكميات المصدرة؛

ما يزال قطاع المحروقات يستحوذ على النصيب الأكبر من نسبة المساهمة في حصيلة الميزان التجاري الإجمالي بمتوسط 87.14% متضمنة حسابي التجارة المنظورة وحساب التجارة غير المنظورة لقطاع المحروقات؛ ومن بين الآثار المصاحبة على بعض المتغيرات الاقتصادية جراء تخفيض قيمة العملة الوطنية كانت كالتالي:

بالنسبة للنتائج المحلي الداخلي فقد عرف تأثيرا طفيفا نتيجة الحصيلة الضئيلة للصادرات التجارية خ ق م مقارنة بحصيلة قطاع المحروقات؛ أما سعر الصرف الموازي عودة ظهور الفرق بين السعر الرسمي للصرف وسعر الصرف في السوق الموازي وهو في تطور متغير؛ بينما لمعدل التضخم هنالك تأثيرا واضحا في تراجعته ومع ذلك فهو يشهد ارتفاعا في السنوات الأخيرة بسبب تداعيات التضخم المستورد وزيادة الإنفاق؛ أما للمديونية فقد ازدادت قيمتها المقومة بالعملة المحلية فكان تأثير تخفيض العملة سلبي فالتخلص من المديونية تحقق نتيجة تحسن مداخل البلاد من جراء إرتفاع أسعار المحروقات في الأسواق العالمية؛ أما بالنسبة للاحتياجات من العملة الصعبة التحسن الظاهر نتج لارتفاع مداخل البلاد بشكل محسوس من قطاع المحروقات وبنسبة مساهمة جد مرتفعة مقارنة بنسبة مساهمة الصادرات خارج قطاع المحروقات فهي هامشية.

خاتمة:

ازدادت أهمية التركيز على العلاقات التجارية والنقدية والمالية بين دول العالم نتيجة التطور الذي يشهده العالم وخاصة في الميدان الإقتصادي؛ ولعل التبادل التجاري أحد ركائز اقتصاديات الدول واستمرارها؛ فكان من الضروري وجود وسيلة لتسهيل العلاقات التجارية وتسريع وتيرتها من خلال سعر الصرف؛

يعتبر سعر الصرف أداة ربط بين اقتصاديات دول العالم، فهو يمثل حلقة ربط بين أسعار المنتجات والمتعاملين التجاريين على المستوى الدولي، ومن خلاله تتم ترجمة الأسعار ما بين الدول؛

منذ 1973م وإلى غاية 1988م اتخذت الجزائر سياسة أسعار الصرف الثابتة أين كانت القيمة الخارجية للدينار تحدد على أساس سلة مكونة من أربعة عشر (14) عملة للبلدان الأكثر تعاملًا مع الجزائر، غير أن سياسة التحديد اعترضتها صعوبات في تبنيها بصفة مستمرة كإشكالية طريقة القياس المطبقة؛

ونتيجة لذلك اتبعت السلطات الحكومية سياسة تقييم الدينار بأكثر من قيمته الحقيقية عمدا من أجل تخفيض تكاليف الاستيراد وتشجيع الاستهلاك؛ ونظرا لطبيعة الصادرات المكونة أساسا من المحروقات والإيرادات الخارجية مدفوعة أساسا بالدولار في حين أن واردات البلد آتية في معظمها من الدول الأوروبية ومقومة باليورو، ونتيجة تأزم الأوضاع الاقتصادية والمالية خاصة عند انخفاض أسعار البترول (سنة 1986)، استوجب اللجوء إلى سلسلة من التصحيحات لاسترجاع التوازنات الاقتصادية والمالية من جهة، وبعث شروط ملائمة للانتعاش الاقتصادي من جهة أخرى التي بدأ

مفعولها منذ بداية التسعينات، فشرع في تمهيد عملية التخفيض مع تبني نظام تعويم الصرف، وتجلت آثار التخفيض على الميزان التجاري الجزائري خارج قطاع المحروقات للفترة المدروسة بشكل يثير الكثير من الاستغراب، من خلال مواصلة انتهاجه من قبل سلطات البلد رغم ما حققه من إخفاقات على طول الفترة برصيد سالب ومتزايد، والتي انتقلت تداعياتها على بعض المؤشرات الإقتصادية الكلية سلباً؛ مما يهدد كيان واستقرار البلد ومصالح الأجيال اللاحقة؛ وعليه يستوجب إعادة مراجعة سياسة تخفيض قيمة عملة البلد.

اختبار الفرضيات:

يمكن إجراء اختبار الفرضيات التي انطلق منها البحث بعد محاولة الإحاطة بجوانب الموضوع

كما يلي:

بالنسبة للفرضية الأولى:

التي تفترض أنه يساهم تخفيض سعر الصرف في الرفع من قيم الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات بقيم معتبرة، فقد أثبتت دراسة حالة الجزائر أنه لا يساهم تخفيض سعر الصرف في الرفع من قيمة الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات بقيم معتبرة، لعدم توفر المرونة الكافية للطلب الأجنبي على الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات.

بالنسبة للفرضية الثانية:

التي تفترض أنه يساهم تخفيض سعر الصرف في التخفيض من قيم الواردات الجزائرية خارج قطاع المحروقات، فقد أثبتت الدراسة أن تخفيض سعر الصرف لا يساهم في التخفيض من قيمة الواردات الجزائرية خارج قطاع المحروقات بل زادت من حصيلة الواردات الجزائرية خارج قطاع

المحروقات، ولعدم توفر مرونة في الواردات بقدر كاف؛ إلى جانب ارتفاع الطلب المحلي على المنتجات الأجنبية مع محدودية إمكانية ترشيد الاستهلاك الوطني؛

بالنسبة للفرضية الثالثة:

التي تفترض أن تخفيض سعر الصرف يزيد من مرونة الجهاز الإنتاجي فقد أثبتت الدراسة أنه لا يساهم تخفيض سعر الصرف في مرونة الجهاز الإنتاجي الجزائري، نظرا لبقاء المؤسسات الإنتاجية حبيسة تفكير العائلات والقوانين والتشريعات المتغيرة وغير المستقرة ولعدم توفر شروط مناخ الاستثمار العالمي (نحو توفر البنى التحتية والفوقية؛ استقرار القوانين والأنظمة السياسية؛ إمكانية التمويل...)

بالنسبة للفرضية الرابعة:

التي تفترض أن تبعات تخفيض سعر الصرف تحسن من رصيد الميزان التجاري خ ق م في الجزائر، فقد أثبتت الدراسة أنه لا يساهم تخفيض سعر الصرف في تحسين رصيد الميزان التجاري خارج قطاع المحروقات، بل ازداد فارق العجز مع مرور السنين نتيجة محدودية الصادرات الجزائرية كما ونوعا، والارتفاع المستمر في الواردات الأجنبية ومن مختلف دول العالم.

نتائج الدراسة:

من خلال دراستنا لهذا الموضوع يمكن إستخراج النتائج التالية:

1. إن إجراءات تخفيض قيمة العملة الوطنية لم تكن ناجعة مقارنة بالأهداف المسطرة لذلك،
2. عرف رصيد الميزان التجاري (خ ق م) عجزا دائما خلال طول فترة الدراسة وبقيم متزايدة؛
3. إن صادرات المنتجات الجزائرية (خ ق م) محدود جدا كما وكيفا؛ وتبقى الواردات في المجال الغذائي جد مرتفعة،
4. يتمثل تأثير تخفيض قيمة الدينار بصفة عامة من تعظيم المداخل بالعملة الوطنية؛
5. طبيعة المشاريع التنموية التي تبنتها الجزائر والتي كلفت الخزينة العمومية أكثر من 500مليار دولار انطلاقا من سنة 1999م، ساهمت في الحد من أثر تخفيض سعر الصرف على الميزان التجاري (خ ق م)، وبالتالي جعلت فاتورة الواردات في إرتفاع مستمر، كون نمو الإنتاج المحلي لا يتماشى مع نمو المشاريع المبرمجة.
6. حصيلة الصادرات خ ق م بلغت حوالي 86.46مليار دولار في حين بلغت الواردات (خ ق م) 610.11مليار دولار خلال فترة الدراسة؛

الاقتراحات:

بناءا على النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة يمكننا عرض جملة من الاقتراحات والتي يمكن القول بأنها كفيلة للتماشي مع متطلبات الاقتصاد العالمي والأوضاع الدولية الراهنة:

1. العمل على إعادة تقييم الدينار الجزائري بما يخدم الإقتصاد الوطني على المدى القصير

والمتوسط؛

2. محاربة كل أشكال الفساد الإداري المثبطة لروح الإبداع والإنتاج؛
3. العمل على ترقية مناخ الاستثمار وتوجيهه نحو القطاعات الإنتاجية؛ مع المزيد من الاهتمام بمجال الصناعات الغذائية والتحويلية؛
4. تشجيع المشاركات في المعارض المحلية والأجنبية لتسويق المنتجات الوطنية؛
5. تحديث البنى التحتية والفوقية للبلاد؛
6. ترشيد الاستهلاك المحلي والحد من استنزاف احتياطات البلد مع القيام بمعالجة إشكالية الامتيازات والتسهيلات التي يستفيد منها إستيراد مواد ثانوية .
7. إعداد دراسات وبحوث لتوفير المعلومات والخدمات المساندة لعمليات التصدير .

آفاق البحث:

إن البحث في موضوع تخفيض سعر الصرف في الجزائر وتأثيره على الميزان التجاري خارج قطاع المحروقات، يفتح العديد من نوافذ الدراسات الأخرى، فقد نمت إلينا بعض الآفاق التي يمكن أن تكون مواضيع بحوث مستقبلية، نذكر منها ما يلي:

- ✓ دراسة العلاقة بين عمليتي الدولار والأورو وتأثيرهما على الإقتصاد الجزائري؛
- ✓ بناء نموذج لتأثير تغيرات أسعار الصرف على مختلف المتغيرات الإقتصادية الكلية؛
- ✓ دراسة مقارنة بين الميزان التجاري الإجمالي والميزان التجاري خارج قطاع المحروقات للجزائر؛

✓ تداعيات تبني غاز السيشل على أسعار البترول وأثر ذلك على مداخل الجزائر في آفاق

2025م؛

✓ تراجعيا انهيار أسعار المحروقات في الأسواق العالمية والانعكاسات المصاحبة على الإقتصاد الجزائري الحالي؛

وَأملنا أن نكون قد وفقنا في اختيار هذا الموضوع ومعالجته، فإن أصبنا فمن الله وحده وإن أخطأنا فمن أنفسنا وأننا حاولنا والله المستعان.

قائمة المراجع

الحمد لله الموفق

قائمة المراجع:

باللغة العربية :

1. أحمد حشيش، أسامة محمد الفولى، مجدي محمود شهاب، أساسيات الإقتصاد الدولي، بدون طبعة، دار الجامعة الجديدة للنشر ، مصر، 1998م.
2. أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، النقود والتوازن الإقتصادي، بدون طبعة، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، مصر، 2000م.
3. أشرف أحمد العدلي، التجارة الدولية، الطبعة الأولى، مؤسسة طيبة للنشر و التوزيع، القاهرة، مصر، 2006م.
4. برايان كويل، الحماية من مخاطر العملة، الطبعة الأولى، دار الفاروق للنشر والتوزيع، مصر، 2006م.
5. بسام الحجار، نظام النقد العالمي وأسعار الصرف، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، 2009م.
6. بلعزوز بن علي، الطيب امحمد محمدي ، دليلك في الإقتصاد، بدون طبعة، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008م.
7. بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2004م.
8. بوعلام بوشاشي ، الأمين في الإقتصاد، بدون طبعة، دار المحمدية العامة، الجزائر، بدون تاريخ.
9. بوعلام بوشاشي، مفاهيم اقتصادية وقانونية، بدون طبعة، دار هومة، الجزائر، 2007م.
10. توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملات الأجنبية، بدون طبعة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2004م.
11. جمال جويدان الجمل، التجارة الدولية، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2010م.
12. حاكم الربيعي وآخرون، المشتقات المالية، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011م.

13. حسن خلف الله فليح، العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن، 2001م.
14. حسين عمر، الموسوعة الاقتصادية، الطبعة الرابعة، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1992م.
15. حسين محمد سمحان، إسماعيل يونس يامن، اقتصاديات النقود والمصارف، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011م.
16. خليل حسين، السياسات العامة في الدول النامية، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، 2007م.
17. زاهر عبد الرحيم عاطف، الرقابة على الأعمال الإدارية، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009م.
18. زكريا أحمد عزام، علي فلاح الزعبي، سياسات التسعير (مدخل منهجي تطبيقي متكامل)، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2011م.
19. زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، بدون طبعة، الفتح للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2003م.
20. سامي خليل، اقتصاديات النقود والبنوك، بدون طبعة، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2002م.
21. سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العلجوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010م.
22. سمير الخطيب، مكافحة عمليات غسل الأموال، بدون طبعة، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2005م.
23. شاعر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2008م.
24. شكري ماهر كنج، العمليات المصرفية الخارجية، الطبعة الثانية، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2004م.

25. صبيحة بخوش، إتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الإقتصادي والمعوقات السياسية (1989م-2007م)، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011م.
26. صلاح الدين حسن السيسى، القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني، الطبعة الأولى، عالم الكتب نشر توزيع طباعة، مصر، 2002م.
27. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2003م.
28. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2004م.
29. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2007م.
30. عادل أحمد حشيش وآخرون، أساسيات الإقتصاد الدولي، بدون طبعة، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 1998م.
31. عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2000م.
32. عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، الإقتصاد الدولي، بدون طبعة، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 1990م.
33. عبد الحسين جليل وآخرون، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2011م.
34. عبد القادر السيد متولي، الأسواق المالية والنقدية في عالم متغير، الطبعة الأولى، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2009م.
35. عبد القادر السيد متولي، الإقتصاد الدولي " النظرية و السياسات "، الطبعة الأولى، دار الفكر ناشرون و موزعون، عمان، الأردن، 2010م.
36. عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية " دراسة تحليلية تقييمية "، بدون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2003م.

37. عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2006م.
38. عثمان أبو حرب، الإقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر و التوزيع، عمان ، الأردن، 2008م.
39. عرفان تقي الحسني، التمويل الدولي، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الأردن، 1999م.
40. عمر صخري، التحليل الإقتصادي الكلي "الإقتصاد الكلي"، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2008م.
41. كمال رزيق، عبد السلام عقون، سياسات إدارة الأزمة المالية العالمية، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011م.
42. مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، الأردن، 2006م.
43. مجيد ضياء، النظرية الاقتصادية "التحليل الإقتصادي الكلي"، بدون طبعة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2008م.
44. محمد إبراهيم عبيدات، أحمد محمود زامل، سياسات التسعير الحديثة، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010م.
45. محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني للدراسات والتوثيق، بيروت، لبنان، 2010م.
46. محمد عابد، التجارة الدولية، بدون طبعة، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، 1999م.
47. محمد عبد العزيز عجيمة، الإقتصاد الدولي «دراسة نظرية وتطبيقية»، بون طبعة، الإسكندرية، مصر، 2000م.
48. محمد علي إبراهيم العامري، الإدارة المالية الدولية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013م.
49. محمد فتح الله النشار، التعامل بالأسهم في سوق الأوراق المالية، بدون طبعة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2006م.

50. محمد مدحت عزمى، الواردات والصادرات والتعريفات الجمركية مع دراسة للسوق العربية المشتركة، الطبعة الأولى، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، 2002م.
51. محمد ناجي حسن خليفة، النمو الإقتصادي "النظرية و المفهوم"، دار القاهرة، بدون طبعة، القاهرة، مصر، 2001م.
52. محمود حميدات، مدخل التحليل النقدي، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2005 م.
53. محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، بدون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية.الجزائر، 1996م.
54. محمود يونس وآخرون، اقتصاديات النقود والبنوك والتجارة الدولية، الكتاب الأول، دار الجامعية، 1995م.
55. مروان عطون، الأسواق النقدية والمالية والبورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005 م.
56. مسعود مجيطنه، دروس في المالية الدولية، بدون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2013م.
57. موسى لحلو بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، الطبعة الأولى، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2010م.
58. نادر عبد العزيز شافي، تبييض الأموال «دراسة مقارنة»، بدون طبعة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2001م.
59. نداء محمد الصوص، التجارة الخارجية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2008م.
60. هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، بدون طبعة، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006م.
61. وسام ملاك، الظواهر النقدية على المستوى الدولي، بدون طبعة، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، 2001م.
62. يوسف مسعداوي، دراسات في التجارة الدولية، بدون طبعة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010م.

الأطروحات:

63. امبارك لسوس، تقييم المشروعات الاستثمارية في قطاع الري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية فرع التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، السنة الجامعية: 2002م-2003م.
64. الصادق بوشنافة، الآثار المحتملة لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على قطاع صناعة الأدوية . حالة مجمع صيدال .، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تخطيط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006م/2007م.
65. عبد الباقي روابح، المديونية الخارجية والإصلاحات الاقتصادية في الجزائر "دراسة تحليلية مقارنة"، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة باتنة، 2006.
66. عبد الرزاق بن الزاوي، سلوك سعر الصرف الحقيقي وأثر انحرافه عن مستواه التوازني على النمو الإقتصادي في الجزائر (1970م-2007م)، أطروحة نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع قياس إقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2010م/2011م.
67. فطيمة بن حمودة، أثر تقلبات أسعار الصرف على التنمية الاقتصادية -حالة الجزائر -، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية فرع نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير فرع التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، السنة الجامعية: 2009م-2010م.
68. محمد الأمين شرقي، أهمية ودور تمويل وتأمين قروض التصدير في ترقية الصادرات غير النفطية، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر ببسكرة، الجزائر، 2010م-2011م.
69. مسعود دراوسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الإقتصادي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1990م-2004م، أطروحة دكتوراه دولة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005م/2006م.

الرسائل:

70. آسيا طويل، دور الجمارك في حماية الاقتصاد الوطني في ظل التغيرات الدولية الراهنة، رسالة ماجستير، تخصص تخطيط، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2000م/2001م.
71. حكيم مفتاح، السياسات التجارية والاندماج في النظام التجاري العالمي الجديد، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003م.
72. السعيد عنابي، آثار تقلبات سعر الصرف وتدابير المؤسسة الاقتصادية لمواجهتها، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع تسيير المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر بباتنة، الجزائر، 2005م/2006م.
73. طارق بن خليف، دراسة السببية بين المتغيرات (التضخم، سعر الصرف وسعر الفائدة) في الجزائر من 1990م إلى 2003م، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع الإقتصاد الكمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004م-2005م.
74. عمر حميدات، أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر، ماجستير في علوم التسيير فرع نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2010م/2011م.
75. كمال العقريب، أثر تغيرات سعر الصرف على ميزان المدفوعات-حالة الجزائر -، رسالة ماجستير فرع نقود مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 2005م/2006م.
76. ليندة بلقاسم، أثر تقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية- دراسة قياسية - حالة الجزائر 1998م-2010م، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص إقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2012م/2013م.

التقارير:

77. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2008م.
78. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2010م
79. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2012م.

80. بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الرباعية، رقم 05، ديسمبر 2012م.
 81. الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية (1962م-2011م)، (الأرقام الاستدلالية، التجارة الخارجية، المحاسبة الوطنية، النقود والقروض)، نشرة 2013م.
 82. صندوق النقد الدولي، دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة، 2009م.
 83. صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد، 2001م.
 84. صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2012م.
- القوانين والمراسيم:**
85. قانون 144/63 الصادر في 1963/10/13 المتضمن التقليل من خروج العملة الصعبة والتحكم في التقلبات النقدية في السوق.
 86. القانون 02-78 الصادر بتاريخ 11 فيفري 1978م والمتضمن احتكار الدولة للتجارة الخارجية.
 87. قانون النقد والقرض لسنة 2003م.
 88. القانون رقم 10-1990 المتعلق بالنقد والقرض المؤرخ في 14/04/1990 من الجريدة الرسمية العدد 16 بتاريخ 1990.
 89. القانون رقم 12/1991 المؤرخ في 14/09/1991 والمتعلق بتوطين الواردات.
 90. القانون رقم 13/1991 المؤرخ في 14/09 المتعلق بالتوطين والتسوية المالية للصادرات غير الحر وقات.
 91. القانون رقم 64-111 المؤرخ في 10 أفريل 1964م المتضمن إنشاء الدينار الجزائري كعملة وطنية.
 92. القانون رقم 86/12 المؤرخ في 19 أوت 1986 والمتعلق بنظام البنوك والقروض.
 93. المادة 02 من النظام رقم 07-01 المؤرخ في 3 فيفري 2007م، الجريدة الرسمية العدد 31 والمتعلق بالقواعد المطبقة على المعاملات الجارية مع الخارج والحسابات بالعملة الصعبة.
 94. مرسوم التنفيذي رقم 91-37 المؤرخ في 13 فيفري 1991م والمتعلق بشروط التدخل في مجال التجارة الخارجية.

95. النظام رقم 91-13 المؤرخ في 14 أوت 1991م والمتعلق بتعيين المحل وبالتسوية المالية للصادرات خارج قطاع المحروقات.

المجلات والمقالات:

96. آمال عياري، رجم نصيب، تقييم آثار الإصلاح الاقتصادي في الجزائر ما بعد الإصلاح الاقتصادي، مقالة منشورة.

97. امبارك لسوس، فطيمة بن حمودة، قراءة في الصناديق السيادية "مع إسقاط على حالة الجزائر"، مجلة الأبحاث الاقتصادية، البليدة، الجزائر، العدد 6، 2012م.

98. بلقاسم زايري، كفاية الاحتياطات الدولية في الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، العدد 07، السداسي الثاني 2009م.

99. تقرير حول قطاع النقل والأشغال العمومية، مجلة الأبحاث الاقتصادية، مجلة شهرية اقتصادية شاملة، الجزائر، العدد 3، جويلية 2008م.

100. زهية بركان، سياسة التجديد الريفي دعامة لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، مجلة الأبحاث الاقتصادية لجامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، العدد 16، 2012م.

101. سكوت فيذرستون، واليزابث لينتفيلد، مخاطر أسعار الصرف الأجنبي في مجال التمويل الأصغر، مذكرة مناقشة مركزة، المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، رقم 31، جانفي 2006م.

102. الشارف عتو، دراسة قياسية لاستقطاب رأس المال الأجنبي للجزائر في ظل فرضية الركن لنظام سعر الصرف، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، العدد 06، السداسي الأول 2009م.

103. صالح الدين حامد، أسعار صرف العملات، إضاءات، معهد الدراسات المصرفية (نشرة توعوية)، الكويت، العدد 12، جويلية 2011م.

104. صالح صالحي، أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، العدد 03، 2004م.

105. عبد المجيد قدي، آليات ضمان الائتمان وتنمية الصادرات حالة الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر ببسكرة، الجزائر، العدد الثاني، جوان 2002م.
106. عبود زرقين، تعزيز الصناعات الصغيرة والمتوسطة في السياسة الصناعية الجزائرية، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر، الجزائر، العدد 17/2008، 01م، ص:240.
107. علي بن ساحة، أحلام بوعبدلي، نحو تأهيل النظام المصرفي الجزائري للاندماج في الاقتصاد العالمي، مداخلة منشورة.
108. ماجدة مدوخ، عتيقة وصاف، أداء السياسة النقدية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية، مقالة منشورة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2005م.
109. محمد براق، محمد عييلة، دفع الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات باستخدام مقاربة التسويق الدولي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا (مجلة علمية دورية متخصصة محكمة)، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، العدد 4، جوان 2006م.
110. محمد راتول، الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات وإعادة التقويم، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، العدد 4، جوان 2006م.
111. مخلوفي عبد السلام، أزمة المديونية ولجوء الجزائر إلى صندوق النقد الدولي، مقالة منشورة.
112. محمد أمين بربري، مبررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية "دراسة حالة سعر صرف الدينار الجزائري"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، العدد السابع، السادس الثاني 2009م.
113. مصطفى بابكر، سياسات سعر الصرف، المعهد العربي للتخطيط، مقالة منشورة.
114. ناصر سليمان، تأهيل المؤسسة المصرفية العمومية بالجزائر الأسلوب والمبررات، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية يومي 17 و 18 أبريل 2006، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف-الجزائر، 2006م، ص:594.

115. وصاف سعيدي، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة الباحث، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 01، 2002م.

116. وليد عيدي عبد النبي، ميزان المدفوعات بوصفه أداة في التحليل الاقتصادي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، البنك المركزي العراقي، مقالة منشورة.

الملتقيات:

117. الحبيب زواوي، سعر الصرف ومؤشرات قياس التنافسية - حالة الجزائر -، الملتقى

الدولي الرابع حول المنافسة والإستراتيجية التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، الجزائر، 2012م.

118. ديباجة الملتقى الوطني الأول حول دعم المنتج الوطني وتفعيل آليات حمايته

وتسويقه يومي 02-03 ديسمبر 2013م، جامعة برج بوعريرج، الجزائر، 2013.

119. سفيان بن عبد العزيز، دعم وتطوير القطاع الخاص كآلية لترقية التجارة الخارجية

الجزائرية خارج المحروقات، بحوث اقتصادية عربية، العددان 21-22، 2013م.

120. صالح مفتاح، تطور الاقتصاد الجزائري وسماته منذ الاستقلال إلى إصلاحات

التحول نحو اقتصاد السوق، مداخلة مقدمة في: الملتقى الوطني حول: "الإصلاحات

الاقتصادية في الجزائر"، يومي 16 و 17 نوفمبر 2004، جامعة بسكرة، الجزائر.

121. عماري جمعي، طارق قندوز، التسويق الصناعي كمدخل استراتيجي وتنافسي

لترقية الصادرات الصناعية الجزائرية مع التطبيق على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،

الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج

المحروقات في الدول العربية، جامعة الشلف، الجزائر، نوفمبر 2010 م.

122. محمد بن بوزيان، الطاهر زيان، الاورو وسياسة سعر الصرف في الجزائر:

دراسة مقارنة مع تونس و المغرب، الملتقى الوطني الأول للاقتصاد الجزائري في الألفية

الثالثة، جامعة سعد دحلب بالبليدة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 21-

22 ماي 2002م.

123. محمد راتول، تحويلات الدينار الجزائري وإشكالية التخفيضات المتتالية وفق نظرية أسلوب المرونات، الملتقى الوطني الأول تحت عنوان: المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية، جامعة الشلف، 14 و 15 ديسمبر 2004 م.
124. محمود فوزي شعوبي، محمد الأمين كعاسي، الاقتصاد الجزائري من منظور متغيرات حساب الإنتاج وحساب الاستغلال للفترة الممتدة بين 1989 و 1999، الملتقى الوطني الأول حول "المؤسسة الاقتصادية الجزائرية و تحديات المناخ الاقتصادي الجديد"، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، 23/22 أبريل 2003 م.
- الجرائد:
125. عبد الوهاب بوكروح، بنك الجزائر يستبعد إرتفاع التضخم مجددا بسبب تقلبات أسعار الدينار، نقلا عن جريدة الشروق اليومي "الحدث"، تاريخ الإطلاع: السبت 09/11/2013م، العدد 4190.
126. نسيبة بوكلال، تراجع قيمة الدينار يساهم في تدهور القدرة الشرائية، نقلا عن تصريح الخبير الإقتصادي فارس مسدور لجريدة البلاد "الحدث"، تاريخ الإطلاع: الأحد 10/11/2013م، العدد: 4250.

قائمة المراجع باللغات الأجنبية:

Les ouvrages :

126. Alex Jacquemin, Henry Tulkens, Paul Mercier, Fondements de l'économie, Edition originale, volume 2, Bruxelles, Belgique, 2006.
127. Antoine Parent, Balance des paiements et politique économique, édition Nathan Université, France, 1996.
128. Claire Agnès Gueutin, L'essentiel de l'introduction à L'économie, Ellipses Edition Marketing S.A, Paris, France, 2012.
129. Frederic MISHKIN ; Monnaie, banque et marchés financiers, Pearson éducation France, 7^{ème} édition, Paris, 2004.
130. Jean-Luc DAGUT, Dictionnaire de 1000 notions d'économie, Studyrama, France, 3^e Trimestre 2012.
131. Jeau Louis Besson, Monnaie et Finance, office des publications universitaires, Ben Aknoun, Alger, 1993.

132. Jézabel Couppey-Soubeyran, **Monnaie, Banques, Finance**, 2^e édition, Presses Universitaires de France, France, 2012.
133. Larbi Dohni, Carol Hainaut, **les taux de change « Déterminants opportunités et risques »**, 1^{re} édition, Edition DeBoeck Université, Bruxelles, France, 2004.
134. Martine peyrard Moulard, **les paiements internationaux**, édition marketing S.A .paris, France, 1996.
135. Olivier Hueber, **économie générale**, 2^e édition, Edition Technip, Paris, France, 2012.
136. Philippe d'AVRVISET, **Finance internationale**, Edition BUNOD, Paris, France, pas d'année.
137. Sam Y.CROSS; **All About: The foreign exchange market** in the United States Federal Reserve Bank of New York, 1998.
138. Xavier Bradley, Christian Descamps, **Monnaie Banque Financement**, éditions DALLOZ, Paris, France, 2005.
139. Zalmai Haquani, Philippe Saunier, **Droit internationale de l'économie**, Ellipses Edition Marketing, 2^{ème} édition, Paris, France, 2007.

Les thèses de doctorat :

140. Lakhdar ADOUKA ; **Modélisation du taux de change du dinar algérien à l'aide des modèles ECM** ; Thèse pour l'obtention de doctorat Es-sciences en Sciences Economiques Option : Gestion ; Faculté des Sciences Economiques, Sciences de la gestion et des Sciences Commerciales ; UNIVERSITE ABOU-BAKR BELKAÏD TLEMCEN ;Alger ; Année universitaire 2010-2011.

Les rapports et les articles :

141. Antoine Bouveret ; Henri Sterdyniak ; **LES MODÈLES DE TAUX DE CHANGE Équilibre de long terme**, dynamique et hystérèse ;avril 2005 ;France .
142. Bank of Algeria , **Bulletin Statistique de la banque d'algerie** (series retrospectives), Juin 2006.
143. Bank of Algeria , **Bulletin Statistique de la banque d'algerie** (series retrospectives), Juin 2012.
144. Bank Of Algeria, **Evolution Du Taux De Change**, 2013.
145. Christian Bialés ;**le taux de change**, montpellier ; France , 02/12/2013.

146. Conseil National Economique et Social (CNES), **Note de conjoncture du premier Semestre 2006**, Juillet 2006.
147. évolution de la dette extérieure de l'Algérie (1994-2004), banque d'alger.
148. Kouider Boutaleb; **Efficacité des politiques économiques et croissance : le cas de l'Algérie** ;Alger ;2005.
149. La fixation du taux de change sur le marché ; *perso.univ-rennes1.fr/denis.delgay-troise/RMI/Cours/RMI212.pdf* ;le 15/04/2014 .
150. Le taux de change réel; définitions et interprétations ;OCDE; 10 septembre 2002 ;à prtire le cite : *perso.univ-rennes1.fr/denis.delgay-troise/RMI/Cours/RMI221.pdf*.
151. ONS, **les comptes économiques** en volume de 2000 à 2012,N° 648 .
152. parlement européen, **taux de change et politique monétaire** ;document de travail ; Série Affaires économiques ; ECON 120 FR ;2000 .

Les cites d'internet :

153. <http://www.mf.gov.dz>,le 02/02/1/2014.
154. <http://www.xe.com/fr/currency/dzd-algerian-dinar> ,le02/02/1/2014.
155. [http:// ar.wikipedia.org](http://ar.wikipedia.org), le05/02/2014.
156. <http://www.arab-api.org> ,le05/02/2014.
157. http://www.ibtesama.com/vb/showthread-t_357710.html,le 05/02/2014.
158. <http://www.wordreference.com/enar/currency>, le 06/02/2014.
159. <http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique> ,le 12/02/2014.
160. <http://www.wtoarab.org>, le17/02/2014.
161. <http://www.mincommerce.gov.dz>,le12/04/2014.
162. <http://www.imf.org>;le21/04/2014.
163. www.cgap.org;le14/05/2014.
164. <http://manifest.univ-ouargla.dz/documents/Archive/>.pdf,le12/04/2014.

الملاحق

الملاحق:

الملحق رقم 01: جداول إحصائيات تطور ميزان مدفوعات الجزائر خلال الفترة (1992م-2011م)

STATISTIQUES DE LA BALANCE DES PAIEMENTS DE L'ALGERIE
« 1992 – 1998 »

(En Milliards de Dollars)	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
Solde extérieur courant	1,30	0,80	-1,84	-2,24	1,25	3,45	-0,91
Balance commerciale	3,21	2,42	-0,26	0,16	4,13	5,69	1,51
Exportations, f.o.b.	11,51	10,41	8,89	10,26	13,22	13,82	10,14
Hydrocarbures	10,98	9,88	8,61	9,73	12,65	13,18	9,77
Autres	0,53	0,53	0,28	0,53	0,57	0,64	0,37
Importations, (f.o.b)	-8,30	-7,99	-9,15	-10,10	-9,09	-8,13	-8,63
Services, hors revenus des facteurs, nets	-1,14	-1,01	-1,24	-1,33	-1,40	-1,08	-1,48
Crédits	0,62	0,60	0,69	0,68	0,75	1,07	0,74
Débits	-1,76	-1,61	-1,93	-2,01	-2,15	-2,15	-2,22
Revenu des facteurs, net	-2,16	-1,75	-1,74	-2,19	-2,35	-2,22	-2,00
Crédits	0,11	0,15	0,10	0,12	0,21	0,26	0,37
Débits	-2,27	-1,90	-1,84	-2,31	-2,56	-2,48	-2,37
Païement des intérêts	-2,27	-1,90	-1,84	-2,31	-2,24	-2,11	-1,95
Parts associés. Sonatrach.			0,00	0,00	-0,32	-0,37	-0,42
Transfert, net	1,39	1,14	1,40	1,12	0,88	1,06	1,06
Solde du compte de capital	-1,07	-0,81	-2,54	-4,09	-3,34	-2,29	-0,83
Investissements directs, nets	0,03	0,00	0,00	0,00	0,27	0,26	0,50
Capitaux officiels, nets	0,08	-0,33	-2,48	-3,89	-3,40	-2,51	-1,33
Tirages	6,91	6,52	4,64	3,22	1,82	1,69	1,83
Amortissement	-6,83	-6,85	-7,12	-7,11	-5,22	-4,20	-3,16
Crédits à court terme et erreurs et omissions (nets)	-1,18	-0,48	-0,06	-0,20	-0,21	-0,04	0,00
Solde global	0,23	-0,01	-4,38	-6,32	-2,09	1,16	-1,74
Financement	-0,23	0,01	4,38	6,31	2,09	-1,16	1,73
Augmentation des réserves brutes (-)	0,10	0,00	-1,14	0,53	-2,24	-3,96	1,20
Rachat au FMI	-0,16	-0,30	-0,20	-0,26	-0,14	-0,35	-0,45
Augmentation d'autres engagements de la Banque d'Algérie (+)	0,00	0,31	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Augmentation des arriérés (+)	-0,18	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Financement exceptionnel	0,00	0,00	5,72	6,04	4,47	3,15	0,99
Rééchelonnement	0,00	0,00	4,49	4,94	3,53	2,22	0,52
Aide Mult. Balance des paiements	0,00	0,00	0,38	0,63	0,20	0,34	0,13
Achats au FMI	0,00	0,00	0,85	0,47	0,74	0,59	0,34
Pour Mémoire :							
Réserve brutes (or non compris)	1,50	1,50	2,60	2,10	4,20	8,05	6,84
En mois d'importations (des biens et des services non facteurs)	1,79	1,88	2,82	2,08	4,48	9,39	7,56
Valeur unitaire des exports du pétrole brut (dollar U.S/b)	20,05	17,80	16,30	17,60	21,70	19,49	12,94

STATISTIQUES DE LA BALANCE DES PAIEMENTS DE L'ALGERIE
« 1999 – 2004 »

<i>(En Milliards de Dollars)</i>	1999	2000	2001	2002	2003	2004
Solde extérieur courant	0,02	8,93	7,06	4,37	8,84	11,12
Balance commerciale	3,36	12,30	9,61	6,70	11,14	14,27
Exportations, f.o.b.	12,32	21,65	19,09	18,71	24,46	32,22
Hydrocarbures	11,91	21,06	18,53	18,11	23,99	31,55
Autres	0,41	0,59	0,56	0,61	0,47	0,66
Importations, (f.o.b)	-8,96	-9,35	-9,48	-12,01	-13,32	-17,95
Services, hors revenus des facteurs, nets	-1,84	-1,45	-1,53	-1,18	-1,35	-2,01
Crédits	0,72	0,91	0,91	1,30	1,57	1,85
Débits	-2,56	-2,36	-2,44	-2,48	-2,92	-3,86
Revenu des facteurs, net	-2,29	-2,71	-1,69	-2,23	-2,70	-3,60
Crédits	0,22	0,38	0,85	0,68	0,76	0,99
Débits	-2,51	-3,09	-2,54	-2,91	-3,46	-4,59
Paie ment des intérêts	-1,85	-1,93	-1,52	-1,31	-1,18	-1,29
Parts associés. Sonatrach.	-0,66	-1,16	-1,02	-1,60	-2,28	-3,30
Transfert, net	0,79	0,79	0,67	1,07	1,75	2,46
Solde du compte de capital	-2,40	-1,36	-0,87	-0,71	-1,37	-1,87
Investissements directs, nets	0,46	0,42	1,18	0,97	0,62	0,62
Capitaux officiels, nets	-1,97	-1,96	-1,99	-1,32	-1,38	-2,23
Tirages	1,08	0,80	0,91	1,60	1,65	2,12
Amortissement	-3,04	-2,76	-2,90	-2,92	-3,03	-4,35
Crédits à court terme et erreurs et omissions (nets)	-0,89	0,18	-0,06	-0,36	-0,61	-0,26
Solde global	-2,38	7,57	6,19	3,65	7,47	9,25
Financement	2,38	-7,57	-6,19	-3,65	-7,47	-9,25
Augmentation des réserves brutes (-)	2,40	-7,51	-6,05	-3,39	-7,03	-8,88
Rachat au FMI	-0,36	-0,10	-0,14	-0,30	-0,44	-0,37
Augmentation d'autres engagements de la Banque d'Algérie (+)	-0,05	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Augmentation des arriérés (+)	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Financement exceptionnel	0,39	0,04	0,00	0,04	0,00	0,00
Rééchelonnement	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Aide Mult. Balance des paiements	0,08	0,04	0,00	0,04	0,00	0,00
Achats au FMI	0,31	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Pour Mémoire :						
Réserve brutes (or non compris)	4,40	11,90	17,96	23,11	32,94	43,11
En mois d'importations (des biens et des services non facteurs)	4,58	12,19	18,08	19,14	24,34	23,72
Valeur unitaire des exports du pétrole brut (dollar U.S/b)	17,91	28,50	24,85	25,24	28,96	38,66

STATISTIQUES DE LA BALANCE DES PAIEMENTS DE L'ALGERIE
« 2005 – 2011 »

<i>(En Milliards de Dollars)</i>	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
Solde extérieur courant	21,18	28,95	30,54	34,45	0,40	12,15	19,70
Balance commerciale	26,47	34,06	34,24	40,60	7,78	18,21	27,94
Exportations, f.o.b.	46,33	54,74	60,59	78,59	45,19	57,09	72,88
Hydrocarbures	45,59	53,61	59,61	77,19	44,42	56,12	71,66
Autres	0,74	1,13	0,98	1,40	0,77	0,97	1,22
Importations, (f.o.b)	-19,86	-20,68	-26,35	-37,99	-37,40	-38,89	-44,94
Services, hors revenus des facteurs, nets	-2,27	-2,20	-4,09	-7,59	-8,70	-8,34	-8,79
Crédits	2,51	2,58	2,84	3,49	2,99	3,57	3,77
Débits	-4,78	-4,78	-6,93	-11,08	-11,68	-11,91	-12,56
Revenu des facteurs, net	-5,08	-4,52	-1,83	-1,34	-1,32	-0,37	-2,04
Crédits	1,43	2,42	3,81	5,13	4,75	4,60	4,45
Débits	-6,51	-6,94	-5,64	-6,47	-6,06	-4,96	-6,49
Paieement des intérêts	-1,03	-0,76	-0,23	-0,19	-0,17	-0,11	-0,24
Parts associés. Sonatrach.	-4,74	-5,29	-3,90	-4,56	-3,92	-3,93	-4,97
Transfert, net	2,06	1,61	2,22	2,78	2,63	2,65	2,59
Solde du compte de capital	-4,24	-11,22	-0,99	2,54	3,46	3,18	0,36
Investissements directs, nets	1,06	1,76	1,37	2,33	2,55	3,48	2,04
Capitaux officiels, nets	-3,05	-11,89	-0,77	-0,43	1,52	0,14	-1,08
Tirages	1,41	0,98	0,51	0,84	2,20	0,58	0,09
Amortissement	-4,46	-12,87	-1,28	-1,27	-0,68	-0,44	-1,17
Crédits à court terme et erreurs et omissions (nets)	-2,25	-1,08	-1,59	0,64	-0,60	-0,44	-0,60
Solde global	16,94	17,73	29,55	36,99	3,86	15,33	20,06
Financement	-16,94	-17,73	-29,55	-36,99	-3,86	-15,33	-20,06
Augmentation des réserves brutes (-)	-16,31	-17,63	-28,27	-36,53	-2,28	-15,00	-19,95
Rachat au FMI	-0,63	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Autres créances produits de placement à recevoir	0,00	0,00	-1,28	-0,46	0,09	-0,08	0,10
Allocation DTS	0,00	0,00	0,00	0,00	-1,67	0,00	0,00
Position de réserve au FMI						-0,25	-0,21
Financement exceptionnel	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00		
Rééchelonnement	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Aide Mult. Balance des paiements	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Achats au FMI	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Pour Mémoire :							
Réserve brutes (or non compris)	56,18	77,78	110,18	143,10	148,91	162,22	182,22
En mois d'importations (des biens et des services non facteurs)	27,36	36,66	39,73	34,99	36,41	38,33	38,03
Valeur unitaire des exports du pétrole brut (dollar U.S/b)	54,64	65,85	74,95	99,97	62,25	80,15	112,94

*

*Bank of Algeria , **Bulletin Statistique de la banque d'algerie (series retrospectives)**, Juin 2012, p :86-88.

الملحق رقم 02: مفاهيم حول مكونات ميزان المدفوعات وأهم المناطق الاقتصادية المتعاملة مع الجزائر.

Cette présente note méthodologique sur l'élaboration des statistiques de la balance de paiement met en relief des différents concepts de la balance de paiements, de la composition de la balance de paiement en Algérie ainsi que la méthode de conception de la balance de paiements et la définition de la position extérieure globale d'un pays.

I. LA BALANCE DE PAIEMENTS ET SES CONCEPTS

La balance des paiements est un état statistique qui reprend selon une présentation systématique et pour une période donnée, l'ensemble des transactions économiques d'une économie avec le reste du monde.

Une économie est composée d'entités : **les résidents**, qui ont des relations économiques, plus ou moins importantes, avec des entités d'autres économies qui sont des **non résidents**.

Les relations économiques comprennent:

- ❖ Les transactions sur les biens, services et revenus;
- ❖ Les transactions sur les avoirs et engagements financiers;

❖ Les transferts de ressources réelles ou financières d'un agent économique à un autre, sans contrepartie.

Un résident est défini comme une personne physique ou morale, algérienne ou étrangère mais dont la résidence principale et/ou l'activité économique principale est exercée en Algérie. Cette activité peut avoir n'importe quelle forme juridique (succursale, filiale, agence, bureau, ...).

Un non résident est défini comme une personne physique ou morale de nationalité algérienne ou étrangère mais dont la résidence et/ ou le centre d'activité se situe à l'étranger.

La présentation systématique de la balance, doit répondre au système d'enregistrement à partie double. Cette convention obéit au principe suivant :

Inscription au Crédit	Inscription au Débit
<i>Exportation de biens et services</i>	<i>Importation de biens et services</i>
<i>Revenus à recevoir</i>	<i>Revenus à verser</i>
<i>Compensation de ressources réelles ou financières reçues sans contreparties (transferts)</i>	<i>Compensation de ressources réelles ou financières fournies sans contreparties (transferts)</i>
<i>Augmentation des engagements</i>	<i>Augmentation des actifs financiers</i>
<i>Diminution des actifs financiers</i>	<i>Diminution des engagements</i>

Les opérations libellées en monnaie nationale font varier les engagements vis à vis de l'extérieur. Les opérations en devises étrangères font varier les avoirs vis-à-vis de l'extérieur.

Les avoirs réels ou financiers portés au crédit dénotent une baisse et au débit, une hausse. Pour les engagements, la règle est inversée.

II - BALANCE DE PAIEMENTS EN ALGERIE

COLLECTE DE DONNEES

La balance des paiements en Algérie est établie à partir des règlements entre l'Algérie et le reste du monde. Il s'agit des données collectées auprès de l'ensemble des Intermédiaires Agréés et de la Banque d'Algérie sur la base de pièces comptables et de formules justificatives.

Par le biais du réseau informatique, la Direction de la Balance des Paiements reçoit de la Banque d'Algérie - Direction de la Gestion des Avoirs et des Opérations Extérieures (DGAOE), des états ventilés d'achats/ventes des devises des intermédiaires agréés qui lui permettent de vérifier les déclarations des banques.

Les intermédiaires agréés, conformément aux orientations contenues dans l'instruction N° 824, transmettent la totalité des déclarations en transferts et rapatriements exécutées pour le compte de leurs clientèles, détaillées par bénéficiaire, par pays et par nature d'opérations (voir référence, textes réglementaires en annexes).

L'enregistrement des opérations par transaction ne concerne, à ce jour, que la balance commerciale. Le transfert effectif des marchandises est recensé par la Direction Générale des Douanes au moment de passage à la frontière. Ainsi, le principe chronologique est respecté car il doit correspondre, pour les biens, au transfert de titres de propriété. L'information parvient à la Direction de la Balance des Paiements, selon une cadence trimestrielle, sur support magnétique.

A la base des règlements, sont enregistrés les services, les revenus et tous les autres cessions d'actifs ou de passifs.

En moyenne, la Direction de la Balance des Paiements reçoit deux cent trente mille informations par mois dont 80% proviennent de sources bancaires.

Sur la base des informations reçues, la Direction de la Balance des paiements produit :

- Une balance globale (tous pays),
- Une balance par zone géographique et intérêt économique, à savoir :

✓ **Zone Asie** : pays de Golf, Moyen Orient pays non OPEP, Asie du Sud est, Asie mineure, les trois Chines, Asie et Océanie ;

✓ **Zone Europe** : Groupe zone euro et hors euro ;

✓ **Zone Amérique** : Amérique du nord, Amérique (OPEP), ALENA, Amérique du sud, autre - Amérique ;

✓ **Zone Afrique** : UMA, Afrique (OPEP), Afrique du nord, Afrique du sud (Union douanière), autre - Afrique.

Ces balances sont disponibles en dinars et en dollars US. L'unité de compte adoptée dans la statistique de la balance est le dollar, même si la balance en dinars est également établie. Il fallait s'assurer d'une monnaie suffisamment stable dans le temps et qui est en l'occurrence, la monnaie de notre principale recette d'exportation.

A défaut d'avoir le taux de change à la date de la transaction, notamment pour les données communiquées en stocks (réserves), les flux qui se dégagent sont évalués au taux de change moyen d'une courte période (trimestre). En revanche, pour la Position Extérieure Globale, le taux de change utilisé est le taux de change moyen (entre taux achat et vente) à la date d'arrêté de la position.

*

* Bank of Algeria , **Bulletin Statistique de la banque d'algérie (series retrospectives)**, Juin 2012s p :92-93.

الملحق رقم 03: إحصائيات ميزان المدفوعات للجزائر خلال الفترة من 1992م إلى 2011م.

حوصلة إحصائية 1962 - 2011

النقود و القروض

جدول 2 : إحصائيات ميزان المدفوعات للجزائر من 1992 إلى 1998

الوحدة : مليار دولار أمريكي								التعيين
1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992		
1,51	5,69	4,13	0,16	-0,26	2,42	3,21	الميزان التجاري (1)	
10,14	13,82	13,22	10,26	8,89	10,41	11,51	الصادرات (تسليم عند ميناء الشحن : (فوب)	
9,77	13,18	12,65	9,73	8,61	9,88	10,98	- المحروقات	
0,37	0,64	0,57	0,53	0,28	0,53	0,53	- سلع أخرى	
-8,63	-8,13	-9,09	-10,10	-9,15	-7,99	-8,30	الواردات (تسليم عند ميناء الشحن : (فوب)	
-1,48	-1,08	-1,40	-1,33	-1,24	-1,01	-1,14	خدمات غير موزعة صافية (2)	
0,74	1,07	0,75	0,68	0,69	0,60	0,62	- أصول	
-2,22	-2,15	-2,15	-2,01	-1,93	-1,61	-1,76	- خصوم	
-2,00	-2,22	-2,35	-2,19	-1,74	-1,75	-2,16	ربح رأس المال (الصافي) (3)	
0,37	0,26	0,21	0,12	0,10	0,15	0,11	فوائد منتظمة	
-2,37	-2,48	-2,56	-2,31	-1,84	-1,90	-2,27	فوائد مدفوعة	
1,06	1,06	0,88	1,12	1,40	1,14	1,39	تحويلات صافية (4)	
-0,91	3,45	1,25	-2,24	-1,84	0,80	1,30	رصيد حساب جاري (1) + (2) + (3) + (4)	
0,50	0,26	0,27	0,00	0,00	0,00	0,03	استثمارات صافية	
-1,33	-2,51	-3,40	-3,89	-2,48	-0,33	0,08	قروض ذات الم.ط.م. * (صافية)	
1,83	1,69	1,82	3,22	4,64	6,52	6,91	- الاعتمادات	
-3,16	-4,20	-5,22	-7,11	-7,12	-6,85	-6,83	- المدفوعات	
0,00	-0,04	-0,21	-0,20	-0,06	-0,48	-1,18	ضبط قصير المدى مسلم صافي	
-1,74	1,16	-2,09	-6,32	-4,38	-0,01	0,23	رصيد ميزانية المدفوعات	
-0,83	-2,29	-3,34	-4,09	-2,54	-0,81	-1,07	رصيد حساب رأس المال	
6,84	8,05	4,20	2,10	2,60	1,50	1,50	إحتياطيات خاصة	
7,56	9,39	4,48	2,08	2,82	1,88	1,79	في أشهر الإيرادات (سلع وخدمات غير متوترة)	
12,94	19,49	21,70	17,60	16,30	17,80	20,05	سعر البرميل بالدولار	
							* الم.ط.م. - المدى الطويل و المتوسط.	

جدول 2 (تابع) : إحصائيات ميزان المدفوعات للجزائر من 1999 إلى 2005

الوحدة : مليارات دولار أمريكي								التعيين
2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999		
26,47	14,27	11,14	6,71	9,61	12,30	3,36	الميزان التجاري (1)	
46,33	32,22	24,46	18,72	19,09	21,65	12,32	الصادرات (تسليم عند ميناء الشحن : (فوب)	
45,59	31,55	23,99	18,11	18,53	21,06	11,91	- المحروقات	
0,74	0,67	0,47	0,61	0,56	0,59	0,41	- سلع أخرى	
-19,86	-17,95	-13,32	-12,01	-9,48	-9,35	-8,96	الواردات (تسليم عند ميناء الشحن : (فوب)	
-2,27	-2,01	-1,35	-1,18	-1,53	-1,45	-1,84	خدمات غير موزعة صافية (2)	
2,51	1,85	1,57	1,30	0,91	0,91	0,72	- أصول	
-4,78	-3,86	-2,92	-2,48	-2,44	-2,36	-2,56	- خصوم	
-5,08	-3,60	-2,70	-2,23	-1,69	-2,71	-2,29	ربح رأس المال (الصافي) (3)	
1,43	0,99	0,76	0,68	0,85	0,38	0,22	فوائد منتظمة	
-6,51	-4,59	-3,46	-2,91	-2,54	-3,09	-2,51	فوائد مدفوعة	
2,06	2,46	1,75	1,07	0,67	0,79	0,79	تحويلات صافية (4)	
21,18	11,12	8,84	4,37	7,06	8,93	0,02	رصيد حساب جاري (1) + (2) + (3) + (4)	
1,06	0,62	0,62	0,97	1,18	0,42	0,46	استثمارات صافية	
-3,05	-2,23	-1,38	-1,32	-1,99	-1,96	-1,97	قروض ذات الم.ط.م. * (صافية)	
1,41	2,12	1,65	1,60	0,91	0,80	1,08	- الاعتمادات	
-4,46	-4,35	-3,03	-2,92	-2,90	-2,76	-3,04	- المدفوعات	
2,25	-0,26	-0,61	-0,36	-0,06	0,18	-0,89	ضبط قصير المدى مسلم صافي	
16,94	9,25	7,47	3,66	6,19	7,57	-2,38	رصيد ميزانية المدفوعات	
-4,24	-1,87	-1,37	-0,71	-0,87	-1,36	-2,40	رصيد حساب رأس المال	
56,18	43,11	32,92	23,11	17,96	11,90	4,40	إحتياطيات خاصة	
27,36	23,72	24,32	19,14	18,08	12,19	4,58	في أشهر الإيرادات (سلع وخدمات غير متوترة)	
54,64	38,66	29,03	25,24	24,85	28,50	17,91	سعر البرميل بالدولار	
							* الم.ط.م. - المدى الطويل و المتوسط.	

جدول 2 (تابع) : إحصائيات ميزان المدفوعات للجزائر من 2006 إلى 2011

الوحدة : مليار دولار أمريكي						التعريف
2011	2010	2009	2008	2007	2006	
27,94	18,21	7,78	40,60	34,24	34,06	الميزان التجاري (1)
72,88	57,09	45,19	78,59	60,59	54,74	الصادرات (تسليم عند ميناء الشحن : (فوب)
71,66	56,12	44,42	77,19	59,61	53,61	- المخرقات
1,22	0,97	0,77	1,40	0,98	1,13	- مائع/ أخرى
- 44,94	- 38,89	- 37,40	- 37,99	- 26,35	- 20,68	الواردات (تسليم عند ميناء الشحن : (فوب)
- 8,79	- 8,34	- 8,70	- 7,59	- 4,09	- 2,20	خدمات غير موزعة صافية (2)
3,77	3,57	2,99	3,49	2,84	2,58	- أصول
- 12,56	- 11,91	- 11,68	- 11,08	- 6,93	- 4,78	- خصوم
- 2,04	- 0,37	- 1,32	- 1,34	- 1,83	- 4,52	ربح رأس المال (الصافي) (3)
4,45	4,60	4,75	5,13	3,81	2,42	فوائد مستلمة
- 6,49	- 4,96	- 6,06	- 6,47	- 5,64	- 6,94	فوائد مدفوعة
2,59	2,65	2,63	2,78	2,22	1,61	تحويلات صافية (4)
19,70	12,15	0,40	34,45	30,54	28,95	رصيد حساب جاري (1) + (2) + (3) + (4)
2,04	3,48	2,55	2,49	1,39	1,76	استثمارات صافية
- 1,08	0,14	1,52	- 0,43	- 0,77	- 11,89	قروض ذات الم. ط. م. * (صافية)
0,09	0,58	2,20	0,84	0,51	0,98	- الإعتمادات
- 1,17	- 0,44	- 0,68	- 1,27	- 1,28	- 12,87	- المنقوعات
- 0,60	- 0,44	- 0,60	0,48	- 1,61	- 1,08	ضبط قصير المدى مملك صافي
20,06	15,33	3,86	36,99	29,55	17,74	رصيد ميزانية المدفوعات
0,36	3,18	3,46	2,54	- 0,99	- 11,22	رصيد حساب رأس المال
182,22	162,22	148,91	143,10	110,18	77,78	إحتياطيات خاملة
38,03	38,33	36,41	34,99	39,73	36,66	في أشهر الإيرادات (مائع وخدمات غير مدفوعة)
112,94	80,15	62,25	99,97	74,95	65,85	سعر البرميل بالدولار
* الم. ط. م. - المدى الطويل و المتوسط.						

الملحق رقم 04: تطور كل من الناتج المحلي الخام ومعدل نموه ومتوسط معدل الصرف الترجيحي للدينار الجزائري أمام الدولار الأمريكي*.

الجزائري

الحاسبة الوطنية

حوصلة إحصائية 1962 - 2011

جدول 29 : تطور الناتج المحلي الخام و الناتج القومي الإجمالي من 1963 إلى 2011 (بالمليون د.ج.) (الابذقة)

السنوات	الناتج المحلي الخام	معدل نمو الناتج المحلي الخام	الناتج القومي الإجمالي	السكان بالآلاف	الناتج المحلي الخام للشخص بالـ د.ج.	الناتج القومي الإجمالي للشخص بالـ د.ج.	متوسط معدل الصرف الترجيحي د.ج / دولار أمريكي	الناتج المحلي الخام بالدولار الأمريكي	الناتج القومي الإجمالي بالدولار الأمريكي	الناتج المحلي الخام بـ 10 ⁶ دولار أمريكي
1963	13 130,0	-	13 350,0	10 674	1 230,1	1 250,7	4,9371	249,2	253,3	2 659,5
1964	9 900,0	-	9 770,0	11 130	889,5	877,8	4,9371	180,2	177,8	2 005,2
1965	15 240,0	-	14 750,0	11 467	1 329,0	1 286,3	4,9371	269,2	260,5	3 086,8
1966	14 690,0	-	14 050,0	11 814	1 243,4	1 189,3	4,9371	251,9	240,9	2 975,4
1967	16 230,0	-	15 800,0	12 178	1 332,7	1 297,4	4,9371	269,9	262,8	3 287,4
1968	18 740,0	-	18 210,0	12 539	1 494,5	1 452,3	4,9371	302,7	294,2	3 795,8
1969	21 044,8	-	19 918,8	12 912	1 629,9	1 542,7	4,9371	330,1	312,5	4 262,6
1970	24 072,3	-	22 909,0	13 309	1 808,7	1 721,3	4,9371	366,4	348,7	4 875,8
1971	24 922,8	-	24 695,6	13 739	1 814,0	1 797,5	4,9130	369,2	365,9	5 072,8
1972	30 413,2	-	30 264,7	14 171	2 146,2	2 135,7	4,4810	478,9	476,6	6 787,1
1973	34 593,1	-	34 342,5	14 649	2 361,5	2 344,4	3,9620	596,0	591,7	8 731,2
1974	55 560,9	7,5	55 179,8	15 164	3 664,0	3 638,9	4,1810	876,3	870,3	13 288,9
1975	61 573,9	5,0	60 872,1	15 768	3 905,0	3 860,5	3,9490	988,9	977,6	15 592,3
1976	74 075,1	8,4	72 765,5	16 450	4 503,0	4 423,4	4,1640	1 081,4	1 062,3	17 789,4
1977	87 240,5	5,3	85 658,6	17 058	5 114,3	5 021,6	4,1470	1 233,3	1 210,9	21 037,0
1978	104 831,6	9,2	102 384,1	17 600	5 956,3	5 817,3	3,9659	1 501,9	1 466,8	26 433,2
1979	128 222,6	7,5	123 895,8	18 120	7 076,3	6 837,5	3,8531	1 836,5	1 774,5	33 277,8
1980	162 507,2	0,8	157 835,1	18 666	8 706,1	8 455,8	3,8375	2 268,7	2 203,5	42 347,2
1981	191 468,5	3,0	185 838,2	19 262	9 940,2	9 647,9	4,3158	2 303,2	2 235,5	44 364,5
1982	207 551,9	6,4	201 495,0	19 883	10 438,7	10 134,0	4,5921	2 273,2	2 206,8	45 197,6
1983	233 752,1	5,4	227 847,9	20 522	11 390,3	11 102,6	4,7885	2 378,7	2 318,6	48 815,3
1984	263 855,9	3,3	257 146,1	21 185	12 454,8	12 138,1	4,9835	2 499,2	2 435,7	52 945,9
1985	291 597,2	3,7	285 029,0	21 863	13 337,5	13 037,0	5,0279	2 652,7	2 592,9	57 995,8
1986	296 551,4	0,4	289 980,5	22 512	13 173,0	12 881,2	4,7023	2 801,4	2 739,3	63 065,2
1987	312 706,1	-0,7	305 438,4	23 139	13 514,2	13 200,2	4,8375	2 793,6	2 728,7	64 642,1
1988	347 716,9	-1,0	335 972,2	23 783	14 620,4	14 126,6	5,9144	2 472,0	2 388,5	58 791,6
1989	422 043,0	4,4	408 864,6	24 409	17 290,5	16 750,6	7,6084	2 272,5	2 201,6	55 470,7
1990	554 388,1	0,8	535 837,7	25 022	22 156,0	21 414,7	8,9648	2 471,4	2 388,7	61 840,5
1991	862 132,8	-1,2	821 413,3	25 643	33 620,6	32 032,7	18,4672	1 820,6	1 734,6	46 684,5
1992	1 074 695,8	1,6	1 027 870,0	26 271	40 908,1	39 125,7	21,8717	1 870,4	1 788,9	49 136,4
1993	1 189 724,9	-2,2	1 149 463,9	26 894	44 237,6	42 740,5	23,3503	1 894,5	1 830,4	50 951,2
1994	1 487 403,6	0,2	1 429 895,0	27 496	54 095,3	52 003,7	35,0552	1 543,1	1 483,5	42 430,3
1995	2 004 994,7	3,8	1 903 401,4	28 060	71 453,8	67 833,3	47,6489	1 499,6	1 423,6	42 078,5
1996	2 570 028,9	3,7	2 451 250,7	28 566	89 968,1	85 810,1	54,7472	1 643,3	1 567,4	46 943,6
1997	2 780 168,0	1,1	2 656 437,4	29 045	95 719,3	91 459,4	57,6757	1 659,6	1 585,8	48 203,5
1998	2 830 490,7	6,2	2 715 733,2	29 507	95 926,1	92 036,9	58,7351	1 633,2	1 567,0	48 190,8
1999	3 238 197,5	3,2	3 090 540,9	29 965	108 066,0	103 138,4	66,5722	1 623,3	1 549,3	48 641,9
2000	4 123 513,9	3,8	3 948 273,6	30 416	135 570,6	129 809,1	75,2569	1 801,4	1 724,9	54 792,5
2001	4 227 113,1	3,0	4 103 923,0	30 879	136 892,8	132 903,4	77,2646	1 771,7	1 720,1	54 709,6
2002	4 522 773,3	5,6	4 348 104,5	31 357	144 234,9	138 664,6	79,6829	1 810,1	1 740,2	56 759,6
2003	5 252 321,1	7,2	5 062 343,5	31 848	164 918,4	158 953,3	77,3947	2 130,9	2 053,8	67 864,1
2004	6 149 116,7	4,3	5 895 856,8	32 364	189 998,7	182 173,3	72,0603	2 636,7	2 528,1	85 332,9
2005	7 561 984,3	5,9	7 225 856,9	32 906	229 805,6	219 590,9	73,3596	3 132,6	2 993,3	103 081,0
2006	8 514 843,3	1,7	8 193 570,1	33 481	254 318,7	244 723,0	72,6466	3 500,8	3 368,7	117 209,1
2007	9 366 565,9	3,4	9 247 340,4	34 096	274 711,6	271 214,8	69,3757	3 959,8	3 909,4	135 012,2
2008	11 077 139,4	2,0	10 997 359,7	34 591	320 231,8	317 925,5	64,5828	4 958,5	4 922,8	171 518,4
2009	10 006 839,7	1,7	9 922 994,1	35 268	283 737,1	281 359,7	72,6349	3 906,3	3 873,6	137 769,0
2010	12 034 399,0	3,6	12 028 301,7	35 978	334 493,3	334 323,8	74,3908	4 496,4	4 464,2	161 772,7
2011	14 481 007,8	2,6	14 353 929,0	36 717	394 395,2	390 934,1	72,8567	5 413,3	5 365,8	198 760,1

المخلص باللغة الأجنبية:

Dépuis l'effondrement du système manifestée du système de Bretton Woods flotter le taux de change , qui a été considéré comme l'un des piliers pris en charge la propagation du système capitaliste , pour traiter les conséquences de l'effondrement De ce système et le contrôle des matières premières dans la nature de ses exportations; touché une grande partie des répercussions de la crise financière et y compris la crise de la dette en 1986 a affecté les prix du carburant diminuent ; et Algérie parmi les pays en développement touchés par les conséquences de prix du carburant , soit par le revenu ou partie du système économique est utilisé , et a essayé de remédier à ce par l'élaboration de plans de réforme , y compris la dévaluation du taux du change de dinar algérien.

De là est née l'idée de l'objet de notre objectif de dévaluation le taux de change en Algérie et son impact sur la balance commerciale en dehors du secteur des hydrocarbures en période à 1994 de 2012 .

Nous avons divisé la recherche en trois chapitres , nous avons abordé dans le premier chapitre le cadre général pour le taux de change et son dévaluation en Algérie , où nous savions que les concepts de base liés à la vitesse de ce que c'est que les théories qui lui expliquent pour dévaluation le dinar algérien, et nous sommes passés à la deuxième chapitre de mentionner la partie théorique de la balance du commerce sous la forme de concepts , méthode de contrainte , la structure, les déséquilibres et les méthodes de traitement , mais le côté pratique comprend l'anatomie de la balance du commerce extérieur algérien ont précisé du secteur hors hydrocarbures en s'appuyant sur des statistiques et des analyses disponibles.

Tout en assurant l'étude de dernier chapitre de la relation entre la dévaluation du dinar algérien et de son impact sur le fait que la balance commerciale , en particulier en dehors du secteur des hydrocarbures, selon l'approche de la ligne d'analyse historique et descriptive l'objet de l' étude .

Mots-clés:

Taux de change ; la dévaluation ; les réformes ; la balance du commerce extérieur du secteur hors des hydrocarbures ; l'Algérie .